www.kassioun.org

1281

الاثنين 08 حزيران 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

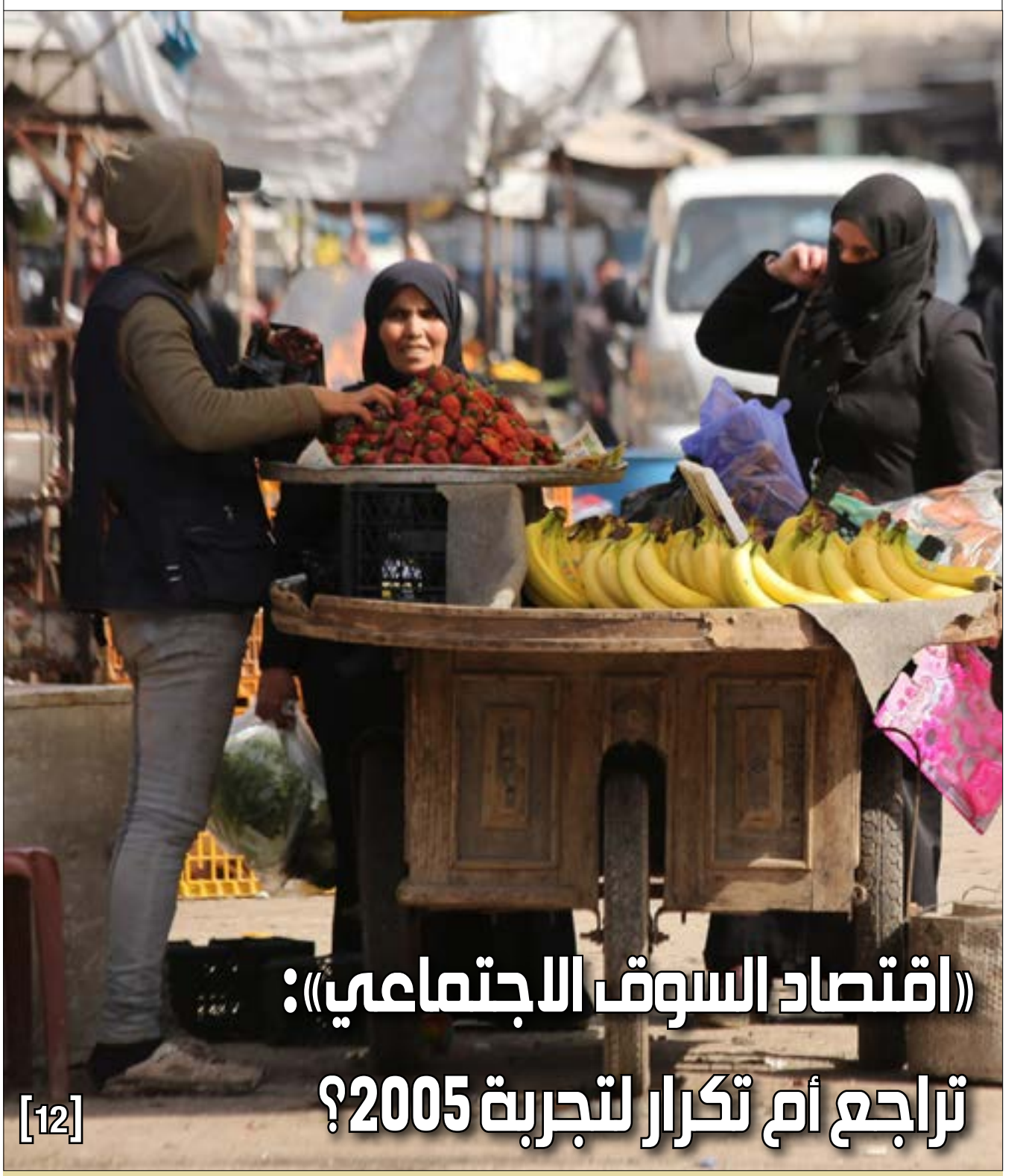

«اقتصاد السوق الاجتماعي»: تراجع أم تكرار لتجربة 2005؟

[12]

الافتتاحية

أمام مفترق طريق مصيري لإنقاذ البلاد!

تعيش البلاد حالة شديدة الخطورة على الصعد كافة، وهي ليست «بخير» على الإطلاق. ومع ذلك، فإن أمامها، وأمام الشعب السوري، فرصة نادرة تاريخياً لانعطاف جذري يضع الأساس للوصول إلى الدولة المنشودة؛ دولة قوية ومستقلة **وعادلة**، تكون فيها السلطة للشعب السوري حقاً وفعلاً، أي لأكثر من 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذين ينتجون ثروة البلاد ولا ينوبهم إلا النزر اليسير منها، والذين ينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف والاتجاهات الفكرية والسياسية، ويجمعهم أنهم «تحت» بمقابل أولئك الذين «فوق» والذين ينتمون أيضاً لكل القوميات والأديان والطوائف، ويجمعهم أنهم يستولون على القسم الأعظم مما ينتجه السوريون بعرقهم وتعبهم اليومي، بل وبدمائهم التي بذلوها طوال عقود للدفاع عن هذه البلاد ولإصلاح حالها...

نقول: إن أمام السوريين فرصة نادرة لانعطاف جذري، استناداً إلى التزامن الذي يكاد يكون غير مسبوق، بين عوامل محددة خارجية وداخلية.

العوامل الخارجية: هي أننا نعيش في عصر التراجع والانحدار الأمريكي- «الإسرائيلي» الواضح البين الذي لا تخطئه عين سليمة، ولا يضل عنه قلب مبصر. بالتوازي، فإننا نعيش عصراً تتقارب فيه القوى الإقليمية الكبرى في منطقتنا، السعودية، تركيا، مصر، إيران، باكستان، وبدعم وتنسيق وتشجيع صيني روسي، للدفاع عن ذاتها من جهة، ولإعادة صياغة المنظومة الإقليمية والدولية بأكملها. تراجع الأمريكي والصهيوني، وتقدم القوى الإقليمية والدولية الصاعدة، يمنح بلادنا فرصة لتموضع صحيح ينسجم مع مصالحها الحقيقية، العابرة للسلطات والأنظمة، والمتناقضة على طول الخط مع الأمريكي والصهيوني، ومع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

العوامل الداخلية: هي الارتفاع المطرد في نضوج حركة الناس الاحتجاجية، والتي بدأت بالتطور من المطلبي المبعثر المتفرق، إلى حالة أكثر عمومية وتضامناً وانسجاماً فيما بينها؛ حيث يتعلم أبناء الـ90% بتجربتهم، أن لا حلول فردية لمشكلاتهم، وأن لا حلول جزئية أيضاً، وأنهم بحاجة إلى التضامن والتكافل والتعاون فيما بينهم لنيل الحقوق، ويتعلمون أيضاً أن كل هراء طائفي وقومي وكل هراء يدعو لكراهية السوريين بعضهم بعضاً، إنما يصب بالذات ضد مصلحتهم، وفي مصلحة العدو الخارجي الأول «الصهيوني»، وفي مصلحة المنتفعين والناهبين، الجديد منهم أو القديم الذي جرى «غسله».

تضافر هذه العوامل الخارجية والداخلية، وتزامنها، يمنح السوريين بمختلف تياراتهم، فرصة نادرة للنهوض ببلادهم من جديد، موحدة وقوية ومستقلة وعادلة...

وأما العمل الملموس المطلوب لذلك، فيتلخص بالأمور الأساسية التالية:

أولاً: على الصعيد الخارجي، تثبيت وتكريس موقف وطني معادٍ للكيان الصهيوني، وبعيد كل البعد عن أوهام الدعم الأمريكي «ولعل مسألة العقوبات التي لم يتم رفعها فعلياً حتى اللحظة، تكون درساً مناسباً». بالتوازي، ينبغي التموضع بشكل صحيح في إطار العلاقات الدولية والإقليمية، لنسير مع اتجاه التاريخ لا عكسه!

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، ينبغي القطع فوراً مع سياسات الأبهة والبهرجة والاستعراض، المترافقة مع التغول على حقوق الناس عبر الليبرالية الاقتصادية المنفلتة والمنحازة ضد 90% من السوريين.

ثالثاً: على الصعيد القانوني والسياسي، ينبغي تثبيت حرية التعبير والرأي وحرية العمل السياسي، وبما يصب في مصلحة الـ 90%، أبناء الأرض وأصحابها. ما يعني عملياً الوصول إلى تحقيق «السلطة للشعب»، ضمن النص القانوني الدستوري، وعلى الأرض كواقع ملموس. وأول خطوة في هذا الاتجاه هي حكومة وحدة وطنية حقيقية، يتم تشكيلها فوراً، وتضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية، وتكون أولى مهماتها المؤتمر الوطني العام الشامل والعلني، الذي يضع السوريون على طاولته مشكلاتهم كلها ويتفقون على طريقة حلها.

الدولة والمجتمع السوري، أمام مفترق طرق مصيري يتطلب حسماً لا لبس ولا غموض فيه، في **القضايا الثلاث الأساسية:** حسم واضح لا يقبل الجدل في الموقف من الصهيوني وألاعيبه، ومن خلفه الأمريكي.

حسم واضح في القضية الاقتصادية الاجتماعية، لمصلحة الـ 90% وضد البرلة المتوحشة.

حسم واضح في مجال الحريات السياسية، عبر تمكين عموم السوريين من حقوقهم السياسية وحقهم في صناعة قرارهم دون مواربة ودون التفاف...

النافذة الزمنية المتاحة ضيقة، وينبغي الإطلال منها على مستقبل جديد، وعلى هواء نظيف وشمس مشرقة، وبيد الشعب السوري ولمصلحته وبالاستناد إلى حركته... عدم استغلال هذه الفرصة يعني الخسارة المحققة للبلاد بأسرها، بكل من فيها، وبكل قواها السياسية والاجتماعية، ودون استثناء أحد على الإطلاق!

شؤون عمالية

حزمة من الإجراءات والقرارات التنظيمية

02

ملف «سورية 2026»

«السلطة للشعب»: بين الشعار والمعنى... تاريخياً وفي سورية

04

شؤون محلية

لا تعافي اقتصادي بلا استقرار سياسي وإنتاج حقيقي

06

شؤون عربية ودولية

من إيران والإقليم... كيف يمكن إيقاف مشروع «إسرائيل الكبرى

19

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

هل ينجح التنظيم النقابي باستقطاب عمال القطاع الخاص بهذه الطريقة؟

تستمر توصيات وتوجيهات الاتحاد العام، واتحادات المحافظات للنقابات، بمكاتبها ولجانها بالتوجه لعمال القطاع الخاص من أجل توسيع التنظيم النقابي، وضم شرائح وتجمعات جديدة للمنظمة العمالية.

هذا التوجه ليس بجديد، ولطالما شهد موجات من النشاط بذلك الاتجاه، تأخذ طابع حملات مؤقتة مصاحبة لكل توصية أو توجيه، وخاصة قبل المؤتمرات، لتزين النقابات تقاريرها السنوية بأرقام جديدة غالبا ما تكون وهمية، وحتى الآن لم يتم وضع أي برنامج حقيقي وجاد لذلك، لا من قبل النقابات، ولا القيادات النقابية الأخرى، وإن وجدت فإنها ما زالت مبينة على أسس بعيدة بشكل ما عن الفهم النوعي للدور الطبقي للمنظمة، خاصة أنه يأتي بعد تعزيز حالة الاستسلام النقابي الرسمي الواضح للسياسات الاقتصادية الليبرالية المنتهجة سابقا وحاليا، وإجراءات الخصخصة والتشاركية وتصفية المعامل، ودمج الشركات، وغيرها من أساليب الإجهاز على القطاع العام، وتقليص حجمه ودوره وملاكه العددي إلى الحد الأدنى، وترى القيادات النقابية الحل في خسارة عدد العمال المنتسبين الناتج عن خسارة القطاع العام، بتعويضه من القطاع الخاص، عبر استهدافه، دون منع الخسائر بالدرجة الأولى، ودون وجود رؤية وبرنامج واضح للقطاع الخاص بالدرجة الثانية، وفوق هذا وذاك، تأخذ تلك المهمة اتجاها غير صحيح، يركز على محاولات اقناع رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمعامل بتنسيب عمالهم، وطلب التواصل والاجتماع مع العمال لعرض مزايا الانتساب للمنظمة، والتي يركز العارضون فيها على خدمات الصناديق والرعاية الاجتماعية، دون التطرق لجوهر العمل النقابي الطبقي، وهناك من يحاول التوجه للحكومة من أجل إصدار قرارات خاصة ملزمة بالانتساب للنقابات كشرط للتعاقد مع العمال والتحاقهم بالعمل، كما حصل في القطاع السياحي، أو من خلال فرض الانتساب للنقابة عند منح أي شهادة مهنية، كما يحصل مع عمال البناء والعتالة مثلاً، وكل تلك الإجراءات تعتبرها المنظمة النقابية ضرورة للحفاظ على حجم العمال المنتسبين، وتعويض خسائر سابقة بالقطاع العام، وهذا بالأساس يفقد المنظمة الدور الحقيقي لها، فالموضوع ليس بالعدد رغم أهميته، بل بسبب الانتساب للنقابات، الذي يجب أن يكون واعيا وطوعيا وناتجا عن إرادة حرة بالالتحاق بالتنظيم الممثل للطبقة العاملة وحقوقها، والمدافع عنها.

أي، أن تكون النقابات الإطار الجامع ومركز نضالاتها، وصوتها، وتنظيمها الواعي، وهذا ما تفتقده المنظمة منذ عقود، وانكفاء عمال القطاع الخاص عنها ليس إلا نتيجة تحولها إلى مؤسسة بيروقراطية احتكارية وصناديق رعاية ليس إلا.

حزمة من الإجراءات والقرارات التنظيمية والنقابية الجديدة...

هل تبقى مجرد عناوين؟

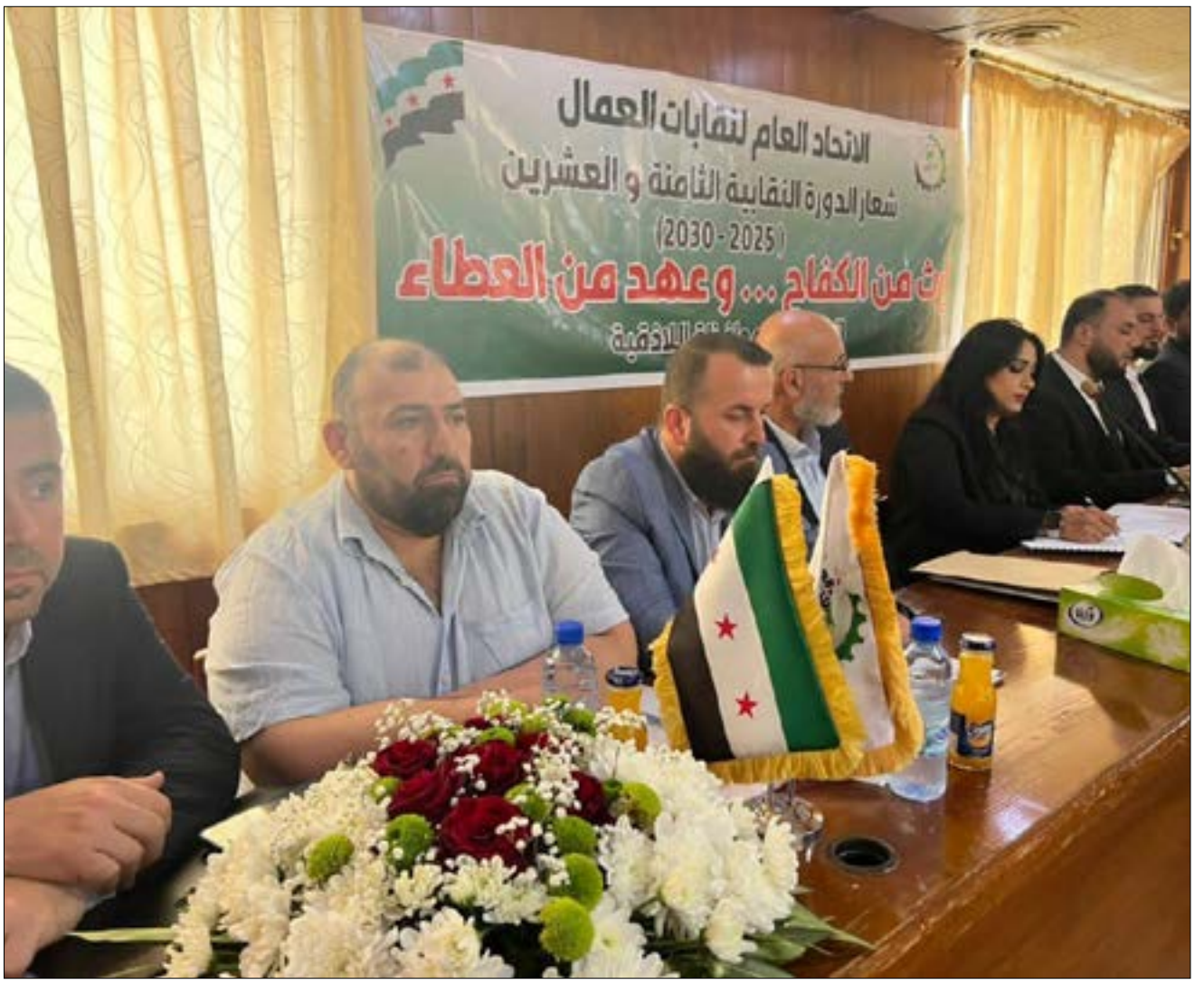

أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال عن حزمة قرارات تنظيمية ونقابية نتجت عن اجتماع موسع ضم أعضاء المكتب التنفيذي، ورؤساء اتحادات نقابات العمال في المحافظات، والذي عقد في دمشق قبيل عطلة عيد الأضحى، ورغم الترحيب المبدئي للنقابيين بمجمل ما خرج به الاجتماع، إلا أنها بقيت ضمن إطار الحذر والترقب، فهي وإن عالجت أكثر من قضية تنظيمية ونقابية داخلية بغاية الأهمية، إلا أنها بقيت مجرد عناوين عريضة لم ترفق بآلية التنفيذ والمعايير التي تضمن تحولها إلى واقع ملموس وتطبيق كامل، ناهيك عن غياب عناوين وقضايا أساسية أكثر أولوية وجوهرية وأهمية، وكالعادة اكتفى المكتب التنفيذي بإعلان هذه الحزمة بمنشور على صفحته الخاصة على تطبيق فيسبوك، دون صورة رسمية لها في سلوك مشابه للكثير من المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية الأخرى.

■ **الياس زيتون**

القرارات والإجراءات الصادرة

أولا: إلغاء صندوق الاستثمار المركزي: الذي أقرته القيادة السابقة بشكل متسرع وارتجالي دون دراسة تأثيراته السلبية على الصناديق النقابية، بل أنه اعتبر خرقا لقانون التنظيم النقابي، فقد ألغى حق مكاتب النقابات واتحاد المحافظات بإدارة شؤونهم المالية والاستثمارية وزاد من تعقيد الإجراءات الروتينية، التي انعكست بشكل مباشر على العمال المشتركين بصناديق المساعدة، مما راكم المستحقات المالية للعمال، وتم تأخير المعاملات الخاصة بهم، ولا بد من استكمال هذا الإجراء بإيجاد آلية رقابة مالية من خلال اللجان الخاصة المشكلة من العمال مباشرة دون تعيين أو تزكية، وإيقاف نسبة 10% المقتطعة من إيرادات اشتراكات العمال لصالح صندوق التكافل الاجتماعي التي انتهت ضروراتها التي أقر من أجلها الاقتطاع، وإعادة النظر بنسبة الاقتطاعات الأخرى التي تذهب لصالح اتحادات المحافظة والاتحادات المهنية والاتحاد العام، فهي تضغط بشكل كبير على الصناديق النقابية وتستنزفها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى وقوع بعض النقابات في العجز المالي وتراجع الخدمات المقدمة لعمالها.

ثانيا: معالجة رواتب اتحاد عمال الحسكة المتأخرة: التي جاءت كإحدى نتائج عملية الدمج المؤسساتي وتعتبر جزءا من ملف عمال القطاع العام في المحافظة ككل، وتحتاج إلى جهود التنظيم النقابي على المستويين العام والخاص.

ثالثا: تشكيل لجان متخصصة لإعادة تأهيل وصيانة دور الراحة العمالية في البسيط.

رابعا: تشكيل مجلس إدارة جديد لدور الراحة في البسيط: من المفترض وجود معايير وضوابط لتشكيله، أهمها: نظافة الكف، والخبرة والكفاءة، ووضع قواعد الرقابة العمالية عليها.

خامسا: إصدار قرارات التفرغ النقابي وزيادة تعويضات أعضاء المكاتب التنفيذية: السؤال هنا: كيف سيتم هذا الإجراء، وما هي قواعده وعلى أي أساس سيتم التفريغ وآلياته، وما ضرورات زيادة تعويضات أعضاء المكاتب التنفيذية، ولماذا تم حصر التعويضات بهم دون غيرهم من الهيئات، وما هي المبالغ والنسب المقترحة لذلك ومصادرها؟ وما الذي يضمن الشفافية والنزاهة والرقابة المالية لهذا الإجراء؟

سادسا: تفعيل المعاهد النقابية عبر إقامة دورات تدريبية وبرامج تثقيفية تخدم العمال في مواقع عملهم: من أهم القرارات التي ستعطي نتائج مباشرة على المنظمة النقابية، خاصة إن أخذت الطابع الدوري والمستمر لها، ولا بد أن تشمل كافة المحافظات، وأما خطة التثقيف في مواقع العمل فهي هامة وضرورية، وتبقى المناهج المعتمدة للدورات والبرامج بذات الأهمية، ولا بد من إعدادها نقابيا وبخبرات علمية وأكاديمية ونقابية.

سابعا: متابعة ملف الفوارق في زيادات الرواتب بين القطاعات النوعية: واحد من الملفات كملف المفصولين، والفوارق بالأجر بين وظيفتين متشابهتين من الفئة نفسها، وإنهاء العقود والخصخصة وغيرها من القضايا التي تحتاج لاستنفار نقابي واسع وشامل، بسبب حجم الانعكاسات التي نشهدها ونشهد نتائجها المباشرة كل يوم، ولا تكفي كلمة «متابعة» للتعبير عن خطورة هذه القضية ولا عن دور النقابات فيها.

ثامنا: إعادة هيكلة وتوسيع ملاك الاتحاد العام واتحادات المحافظات: لم يتم ذكر الأسباب الموجبة أو كيف سيتم ذلك، وتزداد المخاوف من تعينات تفرض على التنظيم من خارجه.

ما زالت قضايا كثيرة غائبة وقرارات وإجراءات مستعصية عن الصدور، وهذا لا ينفي أهمية بعض القرارات التي خرج بها الاجتماع، لكن تبقى مجرد عناوين فيسبوكية لا تعبر عن رؤية واضحة للمكتب التنفيذي الحالي، أو برنامج عمل نضالي المحتوى والطابع، ودونهما لا يمكن للحركة النقابية أن تقوم بدورها، من هنا يضعها النقابيون ضمن إطار العناوين بانتظار نتائجها التطبيقية، وقرارات أخرى غائبة، وعلى رأسها الموقف العمالي من السياسات الاقتصادية والمالية الحكومية، وبرنامج التصدي لها.

صوت الشارع السوري في أسبوع

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 1 حزيران، وحتى الأحد 7 حزيران 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 23 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 23 نقطة شملت عدداً من المحافظات والمدن والقرى السورية، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وسياسية.

الإثنين 1 حزيران

– السويداء: وقفة احتجاجية نظمتها مجموعة من أهالي مدينة السويداء رفضا لمجريات امتحانات شهادتي التعليم الأساسية والثانوية.

– الحسكة، والقامشلي: وقفتان احتجاجيتان للمطالبة بكشف مصير المعتقلين والإفراج عنهم.

الثلاثاء 2 حزيران

– الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الموظفين والعاملين في القطاع التعليمي أمام مبنى مديرية التربية، مطالبين بتثبيت موظفي العقود السنوية والمؤقتة وتأمين الاستقرار الوظيفي.

– الحسكة: تظاهرة لعدد من مركبات الأجرة نظمها سائقو الأجرة في مدينة الحسكة تضامنا مع زميل لهم وجد مقتولا بعد أسبوع على اختفائه بظروف غامضة.

– دمشق: وقفة احتجاجية في ساحة الشهيد يوسف العظمة أمام مبنى المحافظة، لأصحاب الدراجات النارية، وخاصة عمال توصيل الطلبات، رفضا لقرار مصادرة دراجاتهم ومنعهم من دخول المدينة.

الأربعاء 3 حزيران

– **دمشق، شارع النصر:** وقفة احتجاجية نظمتها «رابطة إسقاط المرسوم 66» أمام مبنى القصر العدلي، للمطالبة بالإفراج عن السيد ياسر عباس «أبو وسيم» والمهندس إبراهيم شيخ الشباب.
– **حلب، اعزاز:** وقفة احتجاجية لعدد من العاملين في قطاع النقل، مطالبين بإعادة النظر بقرار إيقاف عمل المركبات من إصدارات 2008 وحتى 2010.
– **اللاذقية:** وقفة احتجاجية لعدد من عاملي وموظفي القطاع التعليمي أمام مبنى مديرية التربية للمطالبة بتثبيت الموظفين في المحافظات العاملين بها، وطيّ قرار العودة للمحافظات الأصلية.
– **دمشق، دمر:** وقفة احتجاجية في منطقة دمر للمطالبة بتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب.
– **القامشلي:** وقفة احتجاجية للمطالبة بالكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين والإفراج عنهم.

الخميس 4 حزيران

– **السويداء، ساحة الكرامة وشهبا:** وقفتان احتجاجيتان لبعض من أهالي مدينة السويداء مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المفقودين.

– **دير الزور:** وقفة احتجاجية للكشف عن مصير بعض المعتقلين اللذين تم ترحيلهم إلى العراق.

– **دير الزور:** وقفة احتجاجية للمطالبة بمحاسبة الفاسدين ومكافحة الفساد ومحاسبة بعض الشركات القابضة.

الجمعة 5 حزيران

– **الحسكة، ديريك:** وقفة احتجاجية لعدد من أهالي المدينة احتجاجا على ارتفاع الأسعار عموما، وأسعار الكهرباء خصوصا، ومطالبين بمراجعة تعرفتها.
– **دمشق، المزة:** وقفة احتجاجية من أجل الإفراج الفوري عن المهندس إبراهيم شيخ الشباب.
– **دمشق:** وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي مطالبين بإعادة أرض كيوان المستولى عليها إلى أصحابها.
– **ريف دمشق، يبرود:** مظاهرة احتجاجية للمطالبة بمحاسبة جميع المتورطين في الجرائم والانتهاكات التي طالت المدنيين، وإنصاف الضحايا.

السبت 6 حزيران

– **دير الزور، دوار السوسة:** مظاهرة لعدد من الأهالي مطالبين بتحسين الأوضاع الأمنية وملاحقة من يستهدف قوى الأمن.
– **دمشق، الصالحية:** اعتصام «قانون وكرامة» أمام مبنى مجلس الشعب في منطقة الصالحية للمطالبة بتجريم التحريض واللغة الطائفية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وبناء دولة ديمقراطية، وعدم تعويم مجرمي السلطة السابقة ومحاسبتهم.
– **الحسكة، رأس العين:** وقفة احتجاجية لموظفي المشفى الوطني في رأس العين للمطالبة بصرف المستحقات المتأخرة واعتمادهم وظيفيا بشكل كامل.
– **درعا:** إضراب لعدد من سائقي المركبات، رفضا لدخول مركبات نقل أردنية تضرّ بأعمالهم، والمطالبة بتنظيم حركة النقل عبر معبر نصيب الحدودي.

من الكلمات التي قالها المحتجون:

«قبل ما يبنوا فنادق 5 نجوم و6 نجوم ويحطوا أحجار أساس للمولات، منطالب مرة وعشرة وألف مرة، المهجرين يلي بعدن بالخيم، هدول أولوية، قبل المولات وقبل سيارات التاهو [...] ونطالب بالعدالة الانتقالية».
«بدنا محاسبة كل المجرمين أيا كانوا، رفع الغطاء عن كل مجرم مين ما كان وأيا كان».
«نطالب الحكومة بمسك الأولويات حسب أهميتها، وعلى رأسها إعادة الناس يلي راحت بيوتها ويلي اتدمرت، وليس بيعها لحمشو وممشو وو إلخ».

«السلطة للشعب»: بين الشعار والمعنى...!

تُعد عبارة «السلطة للشعب» أو «الحكم للشعب» من أكثر العبارات أو الشعارات السياسية حضوراً في العصر الحديث، وترد بصيغ أخرى متعددة، منها: «الشعب مصدر السلطات»، «السيادة للشعب»، «السلطة للشعب ومن الشعب وإلى الشعب»، «الحكم من الشعب وبالشعب وللشعب»، إلخ.

■ مركز دراسات قاسيون

ورغم اختلاف الصياغات، فإنها تتقاطع جميعا حول فكرة جوهرية واحدة: أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من إرادة الناس الذين يعيشون في المجتمع، ويشكلون أساس الدولة.

لكن هذه العبارة التي تبدو بسيطة وواضحة، تخفي وراءها تاريخا طويلًا من الصراعات الاجتماعية والسياسية والفكرية، كما أن تفسيرها يختلف باختلاف الرؤى السياسية والاقتصادية، ومدى تطبيقها وحتى معناها تطور مع الزمن. والسؤال المطروح ليس فقط: من هو مصدر السلطة؟ بل: كيف يمكن التأكد عمليا من أن السلطة تُمارس فعلًا باسم الشعب ولمصلحة الشعب؟

ما المقصود بـ «الشعب»؟

في **المفهوم القانوني الحديث** أو الفكر الدستوري المعاصر، يُقصد بالشعب أحد أركان الدولة الثلاثة – الشعب، الإقليم، والسلطة السياسية. بهذا المعنى، الشعب هو مجموع المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويتمتعون بالحقوق والواجبات القانونية المرتبطة بهذه الجنسية. وهذا التعريف القانوني والتقني، يهدف إلى تحديد الجماعة التي تشارك في العملية السياسية وتمارس السيادة.

لكن إذا أردنا أن ننظر إلى **المعنى التاريخي والاجتماعي**، فإن كلمة «الشعب» لم تكن مجرد وصف قانوني لحملة جنسية معينة. في الوجدان الشعبي وفي سياق الثورات الأوروبية وحتى الثورة الأمريكية، كان الشعب يعني الفئات الخاضعة للسلطة والمحرومة من الامتيازات السياسية والاقتصادية.

على سبيل المثال: في فرنسا كان «الشعب» يشمل: الفلاحين والعمال والحرفيين والبرجوازية الصاعدة؛ في مواجهة: الملكية والنبلاء والإقطاعيين وأصحاب الامتيازات الوراثية بمختلف أنواعها. لذلك عندما رفعت الثورة الفرنسية شعار «السيادة للشعب»، لم يكن المقصود فقط التعريف القانوني والتقني المجرد، بل كانت تعبّر عن انتقال السلطة من الطبقات المهيمنة إلى الأغلبية الاجتماعية.

الأصل التاريخي للمفهوم

جاء مفهوم «السلطة للشعب» نتيجة صراعات اجتماعية–اقتصادية / طبقية طويلة ضد الأنظمة الإقطاعية والملكية المطلقة. في أوروبا، وقبل الثورات الحديثة، كان المجتمع مقسوما إلى طبقات غير متساوية: الملك والعائلة الحاكمة، النبلاء والإقطاعيون، رجال الدين، وعامة الناس. وكانت السلطة والثروة والامتيازات السياسية متركزة في أيدي الفئات العليا، بينما كانت الأغلبية الساحقة من الشعب محرومة من الحقوق السياسية ومن الثروة.

مع صعود البرجوازية ونمو المدن والتجارة، بدأت المطالبة بمشاركة أوسع في الحكم. في هذه المرحلة جاءت الثورة الأمريكية ثم الفرنسية لتطرحا مبدأ جديدا: أن من ينتج الثروة ويدفع الضرائب ويكون المجتمع، يجب أن يكون صاحب القرار السياسي، وليس فقط تابعا أو منفذا للسياسات التي يتم رسمها وفرضها من فوق. لذلك أصبح مفهوم وعبارة «الشعب مصدر السلطة» شعارا لتحرير المجتمع من الامتيازات الوراثية والطبقية.

الأمة هي المصدر الرئيسي لكل سيادة ولا يحق لأي فرد أو مجموعة ممارسة أي سلطة لا تنبع من الأمة

كيف وردت العبارة في دساتير الدول؟

تعد التجربة الفرنسية والأمريكية من أهم المصادر التاريخية لهذا المبدأ.

افتتحت مقدمة الدستور الأمريكي لعام 1787 بالعبارة الشهيرة: «نحن شعب الولايات المتحدة»، وهي عبارة ذات دلالات عميقة، إذ تعلن أن الدستور نفسه يصدر عن الشعب وليس عن أي سلطة أخرى أو فرد أو مجموعة أفراد فوق المجتمع. ولاحقا، في خطاب «جيتيسبرغ»، والذي ألقاه الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن أثناء الحرب الأهلية في عام 1863، قال: «حكومة من الشعب وبالشعب وللشعب».

وفي فرنسا، بعد الثورة الفرنسية عام 1789، تم الانتقال من مبدأ سيادة الملك إلى مبدأ سيادة الأمة والشعب، وأصبحت الشرعية السياسية مرتبطة بإرادة المواطنين، وليس بالحق الإلهي المدّعى للملوك. وفي إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية بفرنسا في 1789، تنص المادة الثالثة، أن: «الأمة هي المصدر الرئيسي لكل سيادة، ولا يحق لأي فرد أو مجموعة ممارسة أي سلطة لا تنبع من الأمة»، كما تنص المادة السادسة على أن: «القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. يمتلك كل مواطن حق المساهمة في صنع القانون، سواء بنفسه أو عبر ممثليه».

كما تتضمن دساتير كثيرة حول العالم نصوصا مشابهة، منها:

الدستور الألماني الذي ينص في المادة 20 على أن: «الشعب هو مصدر جميع سلطات الدولة».

الدستور الإيطالي الذي ينص في المادة الأولى منه على أن: «السيادة ملك الشعب الذي يمارسها وفقًا لصيغة الدستور وضمن حدوده».

الدستور البرازيلي والذي ينص في المادة الأولى منه: «تنبثق كل السلطة من الشعب، الذي يمارسها بواسطة ممثلين منتخبين أو مباشرة، وفقًا لما ينص عليه هذا الدستور».

الدستور الصيني والذي ينص في المادة الثانية منه: «تعود كل السلطة في جمهورية الصين الشعبية إلى الشعب».

وهكذا أصبحت فكرة سيادة الشعب إحدى الركائز الأساسية للدولة الحديثة.

كيف وردت العبارة في الدساتير السورية؟

ظهرت هذه العبارة في بعض الدساتير السورية المتعاقبة بصيغ مختلفة؛ ففي أول دستور للدولة السورية وهو دستور عام 1920، لم يظهر مفهوم «السيادة للشعب» بشكل مباشر، ولكن يمكن القول: إنه كان حاضرا بشكل غير مباشر، حيث كانت السيادة تُمارس من خلال ممثلي الشعب المنتخبين.

وكان دستور عام 1950 أول دستور سوري تظهر فيه العبارة، حيث نص في المادة الثانية منه على أن: «السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها» و«تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب» و«يمارس الشعب السيادة ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور».

وفي دستور 1973، نصت المادة الثانية على أن: «السيادة للشعب ويمارسها على الوجه المبين في الدستور».

كذلك دستور 2012، نص في المادة الثانية على أن: «السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها، وتقوم على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب» و«يمارس الشعب السيادة ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور».

ولكن في الإعلان الدستوري لعام 2025، لم تظهر العبارة بأي شكل.

من الناحية النظرية، تبدو هذه النصوص منسجمة مع المفهوم، إلا أن التجربة السياسية السورية أظهرت أن وجود النص وحده لا يكفي، إذا يمكن أن تعلن السلطة أو أن ينص

تاريخياً وفي سورية... الآن وهنا

الدستور أن الشعب هو مصدر السلطات، بينما تبقى آليات اتخاذ القرار الفعلية محصورة في دائرة ضيقة لا تمثل المجتمع تمثيلا حقيقيا، بل إنها حتى لا تمثل مصالحه. وهنا تظهر الفجوة بين الشرعية الدستورية المكتوبة والشرعية السياسية الحقيقية.

تحديد ما إذا كانت السلطة فعلاً للشعب

إذا نظرنا بشكل أعمق إلى المفهوم، وتطوره منذ أواخر القرن الثامن عشر، كيف يمكننا أن نستنتج ما إذا كان المفهوم ليس مجرد عبارة، بل يتم تطبيقه فعليا؟

كما يظهر من الأمثلة أعلاه، تكاد لا توجد سلطة سياسية في العالم تعلن أنها تحكم ضد الشعب. الجميع يتحدث باسم الشعب، سواء كان تصنيفها نظاما ديمقراطيا أو سلطويا أو ثوريا.

لكن المشكلة ليست في الادعاء، بل في الواقع العملي. فكثير من السلطات تستخدم اسم الشعب كمصدر للشرعية وتنص على ذلك دساتيرها، بينما تتخذ سياسات لا تعكس مصالح الأغلبية. وهكذا، يصبح شعار «السلطة للشعب» مجرد غطاء رمزي، بل مصدر شرعية من خلاله يتم نهب الأغلبية.

لذلك، ولتقييم مدى تطابق الشعار مع التطبيق، لا يكفي طرح السؤال: «من يحكم؟»، بل يجب طرح السؤال: «لصالح من يُحكم؟» أو بكلام آخر، السؤال المركزي ليس: «من يملك السلطة قانونيا؟»، بل: «أي طبقات اجتماعية تمارس السلطة فعليا، ولصالح من تُمارس؟»

من هنا يجب النظر إلى الدولة كانعكاس لميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية داخليا وللتوازنات الدولية والإقليمية خارجيا، ومجرد وجود انتخابات أو مؤسسات تمثيلية لا يعني بالضرورة أن الشعب يحكم فعلاً، مع أن وجود الانتخابات والمؤسسات التمثيلية هو شرط لازم بكل تأكيد، ولكنه أيضا غير كاف... فإذا كانت القرارات الاقتصادية الكبرى تصبّ باستمرار في مصلحة أقلية تملك الثروة والموارد، فإن الانتخابات والمؤسسات التمثيلية تكون عمليا أداة للالتفاف على سلطة الشعب. وهنا، يجب التمييز بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الاجتماعية–الاقتصادية. حيث تركز الأولى على الإجراءات والانتخابات، بينما تنظر الثانية في النتائج الفعلية لتوزيع السلطة والثروة.

لذلك، لتقييم ما إذا كانت سلطة ما تحكم فعلاً من أجل الشعب، يجب النظر على الأقل في ثلاثة معايير أساسية:

أولاً: الاقتصاد

السؤال الأساسي هنا هو: لصالح من تعمل السياسات الاقتصادية؟ من يملك وسائل الإنتاج؟ من يحدد السياسات الاقتصادية؟ من يسيطر على أجهزة الدولة؟ كيف يتم توزيع الثروة ومن المستفيد؟

إذا كانت الثروة الوطنية تتجمع باستمرار لدى فئة ضيقة، بينما تزداد أوضاع الأغلبية سوءا، فإن الادعاء بأن الشعب يحكم يصبح ادعاءً باطلاً وكاذبا.

أما إذا كانت السياسات العامة التي تتبناها وتعتمدها الدولة تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، تخفيض / القضاء على الفقر، زيادة وتوسيع فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية، فإن السلطة تكون أقرب إلى تحقيق مضمون «السلطة للشعب».

ثانياً: دولة القانون

مجرد وجود قانون غير كاف، بل يجب طرح عدة أسئلة حول القانون، ومنها وبشكل أساسي: «هل القانون عادل؟»، «هل يُطبّق القانون على الجميع بالتساوي؟». فقد تصدر سلطة منتخبة قانونا يمنح امتيازات ضريبية لأقلية ثرية، أو يكرّس احتكار الموارد العامة لصالح فئة محدودة.

لذلك، دولة القانون لا تعني مجرد وجود نصوص قانونية، بل تعني: المساواة أمام القانون وفيه، استقلال القضاء، حماية الحقوق الأساسية، خضوع أصحاب السلطة للمساءلة. كما يجب النظر بدقة في آثار تطبيق القانون، حتى وإن كان من حيث الشكل عادلاً وتم تطبيقه على الجميع بالتساوي. وهنا يمكن إضافة مستوى آخر من التقييم، حيث لا يكفي أن يكون تطبيق القانون متساويا، بل أن يكون كذلك تطبيقه منصفا، بالأخص في الدول والمجتمعات التي يوجد فيها إرث تاريخي عميق وطويل من الظلم المتراكم والامتيازات المسلوبة والثروات المنهوبة من الشعب... على سبيل المثال: إذا كان القانون يساوي بين ضريبة الدخل وضريبة الأرباح، فإنه يبدو «عادلاً» من حيث الشكل، ولكنه في الحقيقة جائر وظالم ومعاد لأصحاب الدخل ويقف إلى جانب أصحاب الأجور...

هل القانون عادل؟ هل يُطبّق القانون على الجميع بالتساوي؟ فقد تصدر سلطة منتخبة قانوناً يمنح امتيازات ضريبية لأقلية ثرية أو يكرّس احتكار الموارد العامة لصالح فئة محدودة

ثالثاً: التمثيل السياسي الحقيقي

لا يكون الشعب صاحب السلطة فعلاً إلا عندما يستطيع: اختيار الحكام بحريّة، محاسبتهم، تغييرهم سلميا، والمشاركة في صناعة القرار العام. فالانتخابات التي لا تسمح بالتنافس الحقيقي، لا تحقق مبدأ سيادة الشعب، والمؤسسات التمثيلية التي لا تملك سلطة فعلية، تصبح مجرد واجهات شكلية، تعطي للحكام شرعية مستمدة نظريا من الشعب، ولكن فعليا يكون الأمر غير كذلك.

وهنا تأتي أيضا أهمية التعددية السياسية والحريات ذات الصلة بالعمل السياسي، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والإعلام. وترتبط هذه كلها بقوانين، مثل: قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وقانون الإعلام وغيرها، والتي يجب ألا تضع قيودا بصيغة قانونية، شكليا متساوية، ولكن أثرها إعطاء امتيازات سياسية لفئة أو حزب ما، بينما تقيّد عمل فئات وأحزاب أخرى.

الخلاصة

إن مفهوم «السلطة للشعب»، ليس مجرد شعار دستوري أو عبارة بلاغية، بل هو مشروع سياسي واجتماعي–اقتصادي وأخلاقي متكامل. فالشعب لا يكون صاحب السلطة بمجرد ذكر ذلك في الدستور، بل عندما تنعكس إرادته ومصالحه وحقوقه في بنية الدولة وسياساتها ومؤسساتها، وفي الاقتصاد، لا سيما توزيع الثروة.

بكلام آخر، عبارة «السلطة للشعب» لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مجرد مبدأ دستوري أو شعار سياسي، بل باعتبارها سؤالا دائما حول العلاقة بين السلطة والثروة والطبقات الاجتماعية.

لذلك، فإن أي عملية تغيير سياسي جادة يجب أن تضع الشعب في مركزها، ليس فقط بالمعنى السياسي المتمثل في الانتخابات والتمثيل، بل أيضا بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي. أي أن الأمر ليس فقط حول من يملك حق التصويت، بل من يملك القدرة الفعلية على التأثير في مصير المجتمع.

عند الجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي، يصبح معنى «السلطة للشعب» هو أن تكون الأغلبية الاجتماعية صاحبة القرار وصاحبة المصلحة في الوقت نفسه؛ أي أن تكون الدولة خاضعة لإرادة المواطنين، وأن تعمل موارد المجتمع وثرواته لصالحهم، لا لصالح أقلية تحتكر النفوذ أو الثروة.

في السياق السوري، الأغلبية الاجتماعية هي وبشكل أساسي الـ 90% أو أكثر تحت خط الفقر، هي الأغلبية المنهوبة، والعابرة لجميع الأديان والطوائف والقوميات.

«السلطة للشعب» تعني أن تكون الثروة في خدمة المجتمع، وأن يكون القانون عادلاً تجاه الجميع، وأن تكون المؤسسات خاضعة للمساءلة، وأن يتمكن المواطنون من التأثير الحقيقي في إدارة شؤون الدولة، وفي تقرير مصيرهم ورسم سياسات بلدهم.

عندها فقط تصبح عبارة «الشعب مصدر السلطات» بأيٍّ من صياغاتها المتعددة، حقيقة سياسية واجتماعية–اقتصادية، لا مجرد عبارة مكتوبة في الدساتير... أو عبارة محذوفة من الدساتير «كما الحال اليوم في الإعلان الدستوري» ومن الواقع العملي!

لا تعافي اقتصادي بلا استقرار سياسي وإنتاج حقيقي

انعقد المؤتمر الوطني الأول لحوار القطاع الخاص في دمشق خلال الفترة الممتدة بين 1 و3 حزيران 2026، وسط آمال بأن يشكل نقطة انطلاق نحو معالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد السوري بعد سنوات طويلة من الحرب والعقوبات والتراجع الإنتاجي. وقد توزعت جلسات المؤتمر على ثلاثة أيام ناقشت خلالها قضايا الاستثمار والتمويل والتجارة وسلاسل القيمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المهارات والصادرات والسياحة والتنمية الاقتصادية.

وخلص المؤتمر إلى مجموعة واسعة من التوصيات تمحورت حول تحسين البيئة التشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع فرص التمويل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصادرات، وتطوير سلاسل الإنتاج والتوريد، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى دعم التدريب والابتكار ورفع تنافسية الاقتصاد السوري.

ورغم أهمية هذه العناوين، فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه بعد انتهاء المؤتمر هو: هل تم التطرق فعلاً إلى جوهر الأزمة الاقتصادية السورية، أم إن النقاش بقي في إطار العناوين العامة التي تتكرر في معظم المؤتمرات الاقتصادية؟

لا شك أن تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار أهداف ضرورية، لكن الاقتصاد السوري لا يعاني اليوم من نقص الاستثمار أو التمويل فقط، بل من تراجع خطر في قدرته الإنتاجية. ولذلك فإن أي رؤية اقتصادية لا تضع إعادة بناء القطاعات المنتجة في مركز الاهتمام تبقى رؤية ناقصة مهما كثرت التوصيات وتنوعت العناوين.

لقد بدا واضحاً أن التركيز الأكبر انصب على القطاع الخاص باعتباره «محركاً للتعافي الاقتصادي»، لكن ذلك ترافق مع غياب شبه كامل لنقاش جدي حول مستقبل القطاع العام الاقتصادي ودوره في عملية النهوض الاقتصادي. وكأن المشكلة الاقتصادية يمكن حلها من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وحده، بينما أثبتت التجارب العالمية أن الاقتصادات التي نجحت في تحقيق التنمية اعتمدت على تكامل أدوار القطاعين العام والخاص لا على استبدال أحدهما بالآخر.

إن استعادة دور القطاع العام الإنتاجي يجب أن تكون في صلب أي مشروع للتعافي الاقتصادي. فالدولة لا تستطيع الاكتفاء بدور المنظم أو المراقب للسوق في ظروف استثنائية كالتي تعيشها سورية. بل هي مطالبة بإعادة تأهيل الشركات الصناعية العامة القادرة على الإنتاج، واستثمار الأصول المتوقفة، وتطوير المؤسسات الزراعية والخدمية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية التي قد لا تكون جاذبة لرأس المال الخاص على المدى القصير.

فالقطاع العام ليس عبئاً كما يحلو للبعض تصويره، بل يمكن أن يكون رافعة جدية للتنمية إذا تمت إعادة هيكلته ورفع كفاءته ومحاربة الفساد وسوء الإدارة داخله. كما أن وجود قطاع عام منتج وقوي يشكل عاملاً مهماً لتحقيق التوازن الاقتصادي وحماية الأمن الغذائي والصناعي ومنع الاحتكارات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ومن الملاحظ أيضاً أن المؤتمر لم يمنح القطاعين الصناعي والزراعي الأهمية التي يستحقانها مقارنة بالحديث المكثف عن الاستثمار والتمويل. فالتعافي الاقتصادي لا يُبنى على حركة الأموال وحدها، بل على زيادة الإنتاج الحقيقي. والصناعة والزراعة هما المصدران الأساسيان لخلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل وتحسين الميزان التجاري وتأمين احتياجات السوق المحلية.

كما غابت أو تراجعت أهمية ملفات لا تقل أهمية عن غيرها، وفي مقدمتها ملف الطاقة الذي يشكل اليوم العقبة الأكبر أمام أي نشاط إنتاجي، إضافة إلى إصلاح القضاء التجاري، ومكافحة الاحتكار، وإصلاح النظام الضريبي، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة، واستعادة الكفاءات والخبرات السورية المهاجرة، ووضع استراتيجية واضحة للتحول الرقمي والتكنولوجي.

الوصول إلى الاستقرار يتطلب مساراً وطنياً جامعاً يعالج القضايا السياسية والمؤسسية التي تشكل أساس بناء الدولة واستعادة الثقة بين مختلف مكونات المجتمع

لكن الملاحظة الأهم تبقى في مكان آخر. فالمؤتمر خرج بعشرات التوصيات، غير أن التجربة السورية والعالمية تؤكد أن نجاح المؤتمرات الاقتصادية لا يقاس بعدد التوصيات الصادرة عنها، بل بمدى القدرة على تنفيذها.

فما قيمة التوصيات إذا لم تُحدد الجهات المسؤولة عن تنفيذها؟

وما فائدتها إذا لم تُربط بجداول زمنية واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة؟

إن الاقتصاد السوري لا يحتاج اليوم إلى المزيد من التشخيص بقدر ما يحتاج إلى قرارات تنفيذية شجاعة. فالمشكلات معروفة إلى حد كبير، والتحديات واضحة، وما ينقص هو الانتقال من مرحلة النقاش إلى مرحلة الفعل. ولذلك فإن الحكم الحقيقي على المؤتمر لن يكون بما قيل خلال جلساته الثلاث، بل بما سيتحقق خلال الأشهر والسنوات القادمة على أرض الواقع.

فإذا نجحت الجهات المعنية في تحويل التوصيات إلى سياسات اقتصادية واضحة، وإعادة الاعتبار للإنتاج الصناعي والزراعي، واستعادة دور القطاع العام الإنتاجي كفاعل أساسي في التنمية، يمكن اعتبار المؤتمر خطوة مهمة على طريق التعافي. أما إذا بقيت المخرجات حبراً على ورق، فسيضاف المؤتمر إلى قائمة طويلة من الفعاليات التي أنتجت الكثير من الأوراق والتوصيات، لكنها لم تُحدث الأثر المطلوب في حياة المواطنين والاقتصاد الوطني.

وربما كان الغائب الأكبر عن معظم النقاشات هو الربط الصريح بين الاقتصاد والسياسة. فمهما تعددت التوصيات المتعلقة بالاستثمار والتمويل والإنتاج والتجارة، فإن الاستقرار السياسي يبقى الشرط الأساسي والبوابة الحقيقية لأي عملية تعاف اقتصادي مستدام.

فإذا كان الاستقرار السّياسي يمثل الشرط الأساسي للتعافي الاقتصادي، فإن الوصول إلى هذا الاستقرار يتطلب بدوره مساراً وطنياً جامعاً يعالج القضايا السياسية والمؤسسية التي تشكل أساس بناء الدولة واستعادة الثقة بين مختلف مكونات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية المؤتمر الوطني العام بوصفه بوابة نحو الاستقرار السياسي المنشود، للتوافق على أولويات المرحلة المقبلة وصياغة رؤية مشتركة لمستقبل البلاد. فالتعافي الاقتصادي لا يمكن فصله عن بناء توافقات سياسية واسعة تعزز الاستقرار وتدعم عمل المؤسسات وتوفر بيئة أكثر يقيناً للمواطنين والمستثمرين على حد سواء.

إن نجاح أي مشروع اقتصادي يتطلب أولاً بناء مناخ من الثقة والاستقرار، وهذه الثقة لا تُبنى بالقرارات الاقتصادية وحدها، بل تحتاج إلى أفق سياسي واضح ومؤسسات مستقرة وقادرة على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة واستمرارية. لذلك فإن الحديث عن الاستثمار والتنمية وإعادة الإعمار يجب أن يترافق مع الحديث عن متطلبات الاستقرار السياسي وآلياته، لأن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل يتأثر بشكل مباشر بالبيئة السياسية والمؤسسية المحيطة به.

وفي الحالة السورية، تبدو العلاقة بين المسارين السياسي والاقتصادي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فكل خطوة باتجاه توسيع التوافق الوطني وتعزيز الاستقرار السياسي ستنعكس إيجاباً على فرص الاستثمار والإنتاج والتنمية، بينما سيبقى أي حديث عن نهضة اقتصادية شاملة محدود الأثر ما لم يستند إلى قاعدة صلبة من الاستقرار والثقة الوطنية.

إلغاء تجميد التعديلات التنظيمية... هل تُفتح أبواب التنمية أم أبواب الامتيازات؟

في بلد أنهكته الحرب وتآكلت فيه البنية التحتية وتراجعت قدرات الدولة والمجتمع على حد سواء، يبدو أي قرار يهدف إلى تسريع التنمية والاستثمار خطوة مرحباً بها من حيث المبدأ. ومن هذا المنطلق جاء قرار إلغاء البلاغ الصادر عام 2023 الذي كان يجمد التعديلات على نظام ضابطة البناء والصفات التنظيمية وإجراءات اعتماد المشاريع الحيوية ذات النفع العام.

لكن التجارب السابقة في سورية وفي العديد من الدول تثبت أن المشكلة لا تكمن دائما في النصوص والقرارات، بل في كيفية تنفيذها، والجهات التي تستفيد منها، والرقابة التي تحكم تطبيقها.

لا شك أن البلاد بحاجة إلى مرونة تنظيمية أكبر. فالكثير من المخططات العمرانية لم تعد تعكس الواقع الحالي، وكثير من المشاريع الخدمية والاستثمارية تحتاج إلى تعديلات في التصنيفات التنظيمية وشروط البناء كي ترى النور. كما أن إعادة الإعمار لا يمكن أن تتم في ظل جمود إداري دائم أو إجراءات تعيق أي تغيير في الواقع العمراني.

غير أن هذا الجانب الإيجابي لا يلغي المخاوف المشروعة التي يثيرها القرار.

فالصفة التنظيمية للعقار ليست مجرد توصيف إداري، بل هي في كثير من الأحيان مصدر ثروة. والقرار الذي يسمح بتغيير استعمال الأرض أو زيادة عدد الطوابق أو رفع نسب الاستثمار يمكن أن يحول عقارا عاديا إلى أصل تزداد قيمته أضعافا خلال فترة قصيرة. وهنا يبرز السؤال الذي لا يجوز تجاهله: مَن الذي سيحصل على هذه الميزة؟ وما هي المعايير التي ستحدد المستفيدين منها؟

المشكلة أن القرارات التنظيمية في جوهرها تخلق قيمة اقتصادية كبيرة دون أن تنتج مترا واحدا إضافيا من الأرض. مجرد توقيع إداري قد يضيف ملايين الليرات أو الدولارات إلى قيمة عقار معين. وعندما تكون هذه السلطة بيد جهات تنفيذية دون شفافية كاملة، فإن احتمالات توجيه المنافع نحو أصحاب النفوذ والمصالح تصبح هاجسا مشروعا لا مجرد افتراض نظري.

القلق لا يتعلق بالاستثمار بحد ذاته، فالسوريون يحتاجون إلى الاستثمار أكثر من أي وقت مضى، بل يتعلق بطبيعة الاستثمار ومن يستفيد منه.

فهل ستكون التعديلات التنظيمية أداة لإقامة مدارس ومستشفيات ومشاريع إسكان ومرافق عامة تخدم المجتمع؟

أم ستتحول إلى وسيلة لمنح امتيازات عقارية واستثمارية لفئات محددة تحت عناوين فضفاضة مثل «المصلحة العامة» أو «المشاريع الحيوية»؟

في الظروف الاقتصادية الحالية، حيث يعاني معظم المواطنين من تراجع القدرة الشرائية وصعوبة الوصول إلى السكن، فإن أي زيادة كبيرة في أسعار الأراضي والعقارات قد تعني مزيدا من الإقصاء للفئات محدودة الدخل. فبينما ترتفع قيمة الأصول التي يملكها البعض، قد يجد آخرون أنفسهم أمام موجة جديدة من ارتفاع الإيجارات وأسعار السكن دون أن يحصلوا على أي فائدة مقابلة.

كذلك تبرز مخاوف تتعلق بالتخطيط العمراني نفسه. فالسماح بزيادة الكثافات السكانية أو التوسع العمراني دون تطوير موازٍ للبنية التحتية قد يحول المدن إلى مساحات أكثر ازدحاما وأقل قدرة على تقديم الخدمات الأساسية. فالتنمية لا تقاس بعدد الأبراج والمجمعات التجارية التي تُبنى، بل بقدرة المدينة على استيعابها دون الإضرار بجودة حياة سكانها.

ومن زاوية أخرى، يطرح القرار تحديا يتعلق بالعدالة. فإذا مُنحت بعض المناطق أو العقارات مزايا تنظيمية استثنائية بينما حُرمت مناطق أخرى مشابهة منها، فإن ذلك قد يفتح الباب أمام شعور واسع بعدم المساواة ويثير تساؤلات حول أسس اتخاذ القرار.

لهذا فإن نجاح الخطوة لا يتوقف على إلغاء التجميد، بل على ما سيليه من إجراءات. المطلوب ليس تحرير الإدارة من القيود فقط، بل تقييد السلطة التقديرية بمعايير واضحة وشفافة أيضا. المطلوب نشر أسباب التعديلات التنظيمية، وإتاحة الدراسات الفنية للرأي العام، وإخضاع القرارات لرقابة مؤسسية وقضائية فعالة، وضمان أن تكون المصلحة العامة هي المستفيد الأول من أي تغيير في استخدام الأرض أو حقوق البناء.

إن التنمية الحقيقية لا تتحقق عندما ترتفع قيمة العقارات فحسب، بل عندما يشعر المواطن العادي أن القرارات العامة تتخذ لخدمته لا لخدمة أصحاب النفوذ. وبين هذين المسارين سيتحدد ما إذا كان هذا القرار بداية لمرحلة جديدة من إعادة البناء والتنمية، أم مجرد فصل جديد في إعادة توزيع المنافع والثروة لصالح القلة على حساب المصلحة العامة.

استمرار كارثة حرق القمامة... أعذار متكررة وحلول غائبة

بات غياب آليات الحوكمة المحلية الفعالة، واضحاً وجلياً بعد أكثر من عام على استمرار ظاهرة تراكم النفايات ومن ثم حرقها.

■ نور الإبراهيم

فما يصفه السكان من الحسكة إلى ريف دمشق «بالكارثة البيئية» يعكس في جوهره أزمة هيكلية في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى أزمة عدالة اجتماعية؛ فيلاحظ تركز الممارسات الضارة بيئيا في أحزمة الفقر.

ففي مشهد يتكرر يوميا، تشهد أحياء حلب الشرقية، كالمشهد ومساكن هنانو وبستان القصر، اشتعال النيران في أكوام القمامة، لينبعث دخان أسود كثيف يحمل شتى أنواع السموم؛ فتختنق الأسر، ويمرض الأطفال، وتغلق النوافذ.

وما كان حوادث متفرقة، تحول إلى كارثة بيئية وصحية ممنهجة، تتجاهل الجهات المعنية حلها، رغم تكرار الشكاوى واستفحال المخاطر.

وتؤكد الظاهرة توزيع الخدمات بشكل تفاضلي داخل المدينة الواحدة؛ عبر نمط يعيد إنتاج الفقر ويحول شعور التهميش إلى إحباط جماعي، ويفقد السكان الثقة بالمؤسسات، وفي النهاية يلجأ الأفراد إلى حلول فردية تضر بالجميع، مثل الحرق الليلي.

وفي ريف دمشق الوضع ليس بأفضل حالا، حيث تعاني بلدات مثل حجيرة ومسرابا وسقبا وجرمانا وغيرها، من إهمال مزمن في هذا الملف.

فيما يدفع القاطنون بقرب المكبات العشوائية ثمن غياب الدولة، وتتحول بيوتهم في فصل الصيف إلى سجون مغلقة؛ فلا يمكن فتح نافذة واحدة أمام رائحة التعفن والدخان.

ليجد المواطن نفسه أمام خيارين؛ إما التعايش مع الروائح الكريهة والحشرات، أو حرق النفايات ومواجهة مخاطرها. وهنا تكمن المفارقة؛ فالأسر الأكثر فقراً تتحمل أعلى تكاليف صحية مستقبلية، وتعيش في دوامة من الظلم البيئي والاقتصادي.

أما في الحسكة، فالمأساة تأخذ شكلاً آخر. حيث تحول السوق المركزي إلى واجهة قذرة تعكس حجم الإهمال، وأصبح تراكم القمامة عائقاً مباشراً أمام الحركة التجارية.

ما اضطر أصحاب المحال إلى تنظيف محيط محالهم على نفقتهم الخاصة، من دون جدوى، لأن النفايات سرعان ما تتراكم مجدداً.

ومع ارتفاع درجات الحرارة، تنبعث الروائح وتكثر الحشرات، ما ينعكس سلبا على الإقبال، ويهدد وجود السوق بأكمله.

وأمام كل هذه الكوارث لا يسع البلديات سوى تقديم خطابها المعتاد: نقص كوادر، وانعدام الإمكانيات، وغياب التمويل. وتكتفي بتحديد أوقات لرمي القمامة، وإطلاق حملات توعية محدودة، وتطلب من المواطنين تقديم الشكاوى.

إلا أن الإجراءات «الوعظية» لا تجدي نفعاً، كما أن الحلول التقنية وحدها «سيارات ترحيل، وحاويات إضافية» لا تكفي، ما لم يرافقها إعادة توزيع عادل للموارد المتاحة، وإشراك حقيقي للمجتمعات المحلية في إدارة شؤونها.

فمن دون ترحيل يومي، وإنشاء مكبات صحية، ووضع برامج فرز وتدوير، ومحاسبة حقيقية للتقصير، ستبقى النفايات عنواناً للإخفاق الحكومي وجرماً صحياً بحق السوريين.

أعزاز... جدل تحديث النقل العام وثمنه الاجتماعي

أثارت الاحتجاجات التي نفذها سائقو السرافيس والحافلات العامة في مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي جدلاً واسعاً حول قرار استبدال المركبات القديمة بأخرى أحدث. وبينما انقسمت الآراء بين مؤيد للقرار باعتباره خطوة ضرورية لتطوير قطاع النقل، ومعارض له بسبب تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، فإن القضية في جوهرها لا تتعلق بمبدأ التحديث نفسه، بقدر ما تتعلق بآلية تطبيقه ومدى مراعاته للواقع الاقتصادي وقدرة العاملين في القطاع على التكيف مع متطلباته.

لا شك أن تحديث أسطول النقل العام يمثل حاجة حقيقية لا يمكن تجاهلها. فالمركبات القديمة تعاني عادة من أعطال متكررة، وترتفع فيها مخاطر السلامة المرورية، كما تستهلك كميات أكبر من الوقود وتفرض تكاليف صيانة مرتفعة تنعكس في نهاية المطاف على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين. ومن الطبيعي أن تسعى الجهات المعنية إلى تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى الأمان والراحة للركاب، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى شبكة نقل أكثر كفاءة واستقرارا.

لكن المشكلة لا تكمن في الهدف، بل في الطريقة التي يدار بها هذا التحول. فالقرارات الإصلاحية لا تُقاس بسلامة أهدافها فقط، وإنما أيضا بقدرتها على تحقيق تلك الأهداف دون إحداث أضرار جانبية تفوق المنافع المتوقعة منها. وعندما يشعر مئات السائقين بأن مصدر رزقهم أصبح مهددا بين ليلة وضحاها، فإن ذلك يشير إلى وجود خلل في التخطيط أو في آلية التنفيذ، مهما كانت النوايا إيجابية.

إن تحديث وسائل النقل لا يمكن أن يكون قرارا معزولا عن الواقع الاقتصادي. فمعظم أصحاب السرافيس يعملون في ظروف مالية صعبة، ويعتمدون على مركباتهم كمصدر دخل وحيد لأسرهم. وبالتالي فإن مطالبتهم باستبدال سياراتهم خلال فترة قصيرة، دون توفير بدائل تمويلية أو تسهيلات مناسبة، يضعهم أمام معادلة شبه مستحيلة؛ إما تحمل أعباء مالية قد تفوق قدرتهم، أو الخروج من سوق العمل وفقدان مصدر رزقهم.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى سياسة نقل أكثر شمولا وعدالة. فمثل هذه القرارات ينبغي أن تكون جزءا من خطة مركزية متكاملة تتضمن معايير واضحة ومعلنة لتحديث الأسطول، وتطبق بشكل متدرج ومدروس على جميع المناطق والفئات المعنية دون استثناءات أو اجتهادات متباينة. كما يجب أن ترافقها برامج دعم حقيقية، سواء عبر قروض ميسرة أو تسهيلات ائتمانية أو فترات انتقالية كافية تتيح لأصحاب المركبات ترتيب أوضاعهم المالية.

كذلك لا بد من النظر إلى مصلحة المواطنين الذين يعتمدون يوميا على النقل العام. فتعطل السرافيس أو انخفاض أعدادها نتيجة تطبيق القرار بشكل مفاجئ قد يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمة وارتفاع أجور النقل وصعوبة تنقل الطلاب والموظفين والعمال. وبذلك يتحول القرار الذي يهدف أساسا إلى تحسين الخدمة إلى عامل يربكها مؤقتا ويؤثر على المستفيدين منها.

إن التجارب الناجحة في تطوير قطاعات النقل حول العالم لم تعتمد على القرارات الفجائية، بل على خطط انتقالية مدروسة تمتد إلى سنوات أحيانا، يتم خلالها استبدال المركبات القديمة تدريجيا مع توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة. فالتحديث الحقيقي لا يتحقق بإقصاء العاملين في القطاع، وإنما بإشراكهم في عملية التطوير وتحويلهم إلى شركاء فيها.

في المحصلة، لا يمكن الدفاع عن استمرار المركبات المتهالكة إلى ما لا نهاية، كما لا يمكن تجاهل متطلبات السلامة العامة وجودة الخدمة. لكن في المقابل، لا يجوز أن تتحول عملية التحديث إلى عبء اجتماعي واقتصادي يدفع ثمنه السائقون وحدهم.

المطلوب هو تحقيق التوازن بين حق المواطنين في خدمة نقل آمنة ومتطورة، وحق أصحاب السرافيس في الحصول على فرصة عادلة للتكيف مع المتغيرات الجديدة.

فالسياسات الناجحة لا تقاس بمدى صواب أهدافها فقط، بل بقدرتها على تحقيق تلك الأهداف بأقل قدر من الخسائر وأكثر قدر من العدالة. ومن هذا المنطلق، فإن أزمة أعزاز تمثل اختبارا حقيقيا لقدرة الجهات المعنية على الجمع بين التطوير والتنمية من جهة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

تغيير مواعيد مولدات الاشتراك في الدرباسية يثير استياء الأهالي وأصحاب المحال

أثار التعديل المفاجئ في مواعيد تشغيل مولدات الاشتراك بمدينة الدرباسية في محافظة الحسكة موجة من الاستياء بين الأهالي وأصحاب الفعاليات التجارية، ولا سيما أنه جاء دون صدور أي قرار رسمي أو إعلان واضح من الجهات المعنية يوضح أسباب هذا التغيير أو مبرراته.

■ مراسل قاسيون

وبحسب ما أفاد به عدد من السكان وأصحاب المحال، فإن نظام التشغيل المعمول به سابقا كان يراعي إلى حد كبير احتياجات المواطنين والأنشطة الاقتصادية في المدينة، حيث كانت المولدات تعمل من الساعة العاشرة صباحا وحتى الواحدة ظهرا في حال انقطاع الكهرباء النظامية، ومن الساعة الرابعة مساءً وحتى العاشرة ليلا، بينما كانت فترة التوقف تمتد من الواحدة ظهرا وحتى الرابعة عصرا، وهي الساعات التي تشهد عادة إغلاق معظم المحال التجارية بسبب ظروف الطقس وطبيعة العمل خلال فصل الصيف.

إلا أن التعديل الجديد غيّر ساعات التشغيل لتصبح من الواحدة ظهرا وحتى الرابعة عصرا، ومن السابعة مساءً وحتى العاشرة ليلا، ما أدى إلى تقليص ساعات الاستفادة الفعلية من الكهرباء بالنسبة لشريحة واسعة من أصحاب المحال التجارية. ويؤكد عدد من التجار أن ساعات التشغيل الجديدة خلال فترة الظهيرة لا تحقق لهم أي فائدة تذكر، نظرا لأن غالبية المحال تكون مغلقة في تلك الفترة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. كما أن انقطاع التيار الكهربائي بين الرابعة عصرا والسابعة مساءً، وهي الفترة التي تشهد عودة الحركة التجارية وازدياد الإقبال على الأسواق، تتسبب بخسائر إضافية وأعباء كبيرة على أصحاب الأعمال. كما يشيرون إلى أن فترة الانقطاع المسائية الجديدة تأتي في وقت تنشط فيه الحركة التجارية ويزداد الطلب على التبريد وتشغيل المعدات الكهربائية.

كما عبّر مواطنون عن استيائهم من توقيت الانقطاع خلال ساعات المساء الحارة، مؤكدين أن درجات الحرارة المرتفعة تجعل البقاء دون كهرباء أمرا بالغ الصعوبة، خاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن والمرضى.

ويطالب الأهالي وأصحاب الفعاليات الاقتصادية الجهات المعنية بإعادة النظر في برنامج تشغيل المولدات، بما يراعي احتياجات السكان والواقع الاقتصادي للمدينة، مؤكدين أن أي تغييرات تمس الخدمات الأساسية يجب أن تتم بشفافية ومن خلال قرارات معلنة تتيح للمواطنين معرفة أسبابها وإبداء ملاحظاتهم بشأنها.

جنون الأسعار عاصف... سياسات تفتك بالجيوب والإنتاج على حافة الهاوية!

فوجئ السوريون بعد انقضاء أيام عيد الأضحى، بقفزات سعرية حادة طالت أساسيات مائدتهم اليومية.
فالبيض والألبان والأجبان، تلك المواد التي لطالما شكلت مصدر البروتين الأقل كلفة «لذوي الدخل المحدود»، تحولت إلى سلع شبه كمالية في بلد يرزح تحت وطأة أزمة معيشية واقتصادية خانقة، وأمام الأرقام تتكشف حقيقة مَرّة؛ ما يحدث ليس سوى نتيجة حتمية لسياسات اقتصادية منفصلة عن الواقع.

■ رهف ونوس

خارج منطق «الدولار»

تكشف مقارنة الأسعار في الأسواق المحلية بين فترة ما قبل العيد واليوم «أي خلال العشرة الأيام الأخيرة من شهر أيار» عن أرقام صادمة، فقد قفز سعر طبق البيض بنسبة 21,21%، من 33,000 إلى40,000 ل.س، أما كيلو الحليب سجل 9000 ل.س أي بنسبة زيادة 12,5%، بينما ارتفع اللبن بنسبة 11,11% مسجلاً سعر 10,000 ل.س

أما عند مشتقاتهما «متوسطة الجودة» فكانت الصدمة أشد، إذ ارتفع سعر كيلو الجبنة البلدية بنسبة 20,68% من 29,000 إلى 35,000 ل.س، بينما اللبنة، وصل سعر الكيلو إلى 38,000 ل.س أي بنسبة زيادة 22,58%، حتى الجبنة الشلل التي تُعد من كماليات المائدة ارتفع سعرها بنسبة 8,57% من70,000 إلى 76,000 ل.س.

في المقابل، لم ترتفع نسبة سعر صرف الدولار حينها، ما بين 1–2,26%، متراوحا بين 13,700– 13,870 ل.س قبل العيد وصولا إلى عتبة 14,000 ل.س، هذه الفجوة بين النسب أعلاه تفضح زيف هذه الذريعة «السحرية» المُعتمدة دائما لتبرير أي قفزة سعرية جديدة، وتضع علامات استفهام حول المستفيد الحقيقي منها؟!

أصل الداء

لا يمكن فهم هذه الزيادات بمعزل عن سلسلة القرارات الحكومية التي أثقلت كاهل الإنتاج المحلي، فرفع أسعار المحروقات في الآونة الأخيرة انعكس مباشرة على تكاليف النقل والتبريد، في وقت يعاني فيه مربو الدواجن والمواشي من ارتفاع جنوني في تكاليف الإنتاج خاصة الأعلاف والأدوية البيطرية المستوردة.

المفارقة القاتلة أن الدولة، بدلا من دعم هؤلاء المنتجين، تفتح أبواب الاستيراد غير المسقوف لمنتجات أقل جودة وأرخص سعرا، في منافسة غير متكافئة تدمر ما تبقى من الإنتاج المحلي.

ناهيك عن قنوات التهريب وحلقات الوساطة التي تلتهم هامش ربح المنتج وتضاعف السعر على المستهلك، ليُطلق العنان هنا لمزاجية التجار وحيتان الاحتكار «تسعيرا متصاعدا طبعا»، فالأسواق تحولت إلى غابة يأكل فيها القوي الضعيف، وسط غياب مريب لدور الرقابة وحماية المستهلك، وكأن ثمة «تواطؤا غير معلن» بين السياسات الحكومية وجشع التجار.

مطرقة السوق وسندان الفقر

في نهاية هذه السلسلة الملتهبة، ضحيتان يدفعان الثمن معا؛ صغار المربين الذين يخرجون تباعاً من دائرة الإنتاج بفعل تكاليف خانقة ومنافسة المستورَد فيفقدون مصدر رزقهم الوحيد، والمواطن «المفقر» الذي بات عاجزًا عن تأمين لقمة عيش أسرته في بلد يعيش 95% من سكانه تحت خط الفقر.

وهنا لم يعد السؤال: كيف يعيش السوري؟ بل كيف يموت ببطء يوميا؟!

إنها ليست أزمة آنية وعابرة، بل مشكلة متجذرة تعكس غياب رؤية اقتصادية واضحة؛ سوق «حرة» بلا ضوابط، ودولة تنسحب من دورها الداعم، هذه الزيادات السعرية خلال أيام معدودة، ليست سوى تتويج لسياسات اقتصادية فاشلة تتعمد تفكيك الإنتاج المحلي وترك المستهلك والمربي على حد سواء تحت رحمة سوق متوحشة وحيتان لا تشبع نهبا واستغلالا.

ولتعود هذه السلع إلى متناول السوريين، لا بد من سياسة متوازنة بمسار دعم حقيقي لتكاليف الإنتاج المحلي، وترشيد الاستيراد ومكافحة التهريب، وتفعيل رقابة تكسر حلقات الاحتكار والوساطة الجشعة التي تنهش ما تبقى من قوت الفقراء.

اليوم يعاد التاريخ بأبشع صورة وعلى ما يبدو أن عقلية السلطة الساقطة تسيطر على المناخ الحكومي بالسياسات الاقتصادية العاجزة والقرارات غير المدروسة «المجحفة» التي تحكم قبضتها على رقاب الناس.

هذا إفقار ممنهج، وجريمة ضد الإنسانية، أهكذا «تحمي» الدولة مواطنيها و«تؤمن» لهم الحياة الكريمة؟!

الإسمنت... تخفيض على الكلنكر، والمادة النهائية خارج السيطرة

في خطوات بدت «إصلاحية»، خفّضت وزارة الاقتصاد والصناعة رسوم استيراد مادة الكلنكر من 13 إلى 7 دولارات للطن، بعد أن ألغت في وقت سابق «الضمائم» المفروضة على منتجي الإسمنت المحلي، بهدف تخفيف أعبائهم المالية وتعزيز القدرة التنافسية أمام المستوردات.

■ فرح شرف

لكن الواقع في الأسواق يحكي قصة مختلفة تماما؛ فأسعار الإسمنت ومواد البناء لم تشهد أي تراجع يُذكر، ولا يزال المواطن يدفع فواتير باهظة كالسابق.

فجوة العرض والطلب

ينتج قطاع الإسمنت نحو 4 ملايين طن سنويا، بينما يتجاوز الطلب الفعلي 9 ملايين طن؛ أي إن الإنتاج المحلي يغطي أقل من نصف الحاجة. ما يجعل أي تخفيض جمركي أشبه «بقطرة ماء في صحراء».

ولا يمكن أن تتغير هذه المعادلة إلا بزيادة الإنتاج المحلي إلى مستويات تغطي الحاجة، وهو ما لا تتوقعه الحكومة قبل عام 2027 على الأقل.

وهم التخفيض

صحيح أن الوزارة أقرت تخفيضا على مدخل أولي لصناعة الإسمنت، إلا أنها لم تجر أي تعديلات على رسوم الإسمنت الجاهز أو الأبيض. فالتخفيض يمس حلقة أولية في سلسلة الإنتاج، وليس المادة النهائية؛ فحتى لو انخفضت تكلفة الكلنكر، فإن تكاليف النقل والشحن ارتفعت نتيجة التوترات الإقليمية بنحو 4–5 دولارات للطن، بحسب محمود فضيلة، مدير الشركة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء.

أي إن التخفيض الجمركي، والبالغ 6 دولارات، هو رقم ضئيل مقارنة بسعر الطن النهائي الذي يتراوح بين 110 و133 دولاراً للمحلي، نحو 150 دولاراً للمستورد، ولا يواكب الزيادة الحاصلة في تكاليف الشحن وحدها.

وفي ظل الطلب المرتفع والمستمر، يبقى السعر كما هو، بل ويرتفع، ويُحتسب الإلغاء كزيادة في هوامش الربح، لا كتخفيض يمرر إلى المستهلك.

الإكساء... معادلة أكثر تعقيداً

تتراوح الكلفة الإجمالية لبناء المتر المربع، بين 350 و650 دولارا. ويدخل في الحسابات عشرات المواد المستوردة، التي لا تخضع لأي تخفيض جمركي؛ كالدهانات والسيراميك والأدوات الصحية والألمنيوم، إلخ.

فحتى لو نجحت الدولة في خفض سعر الإسمنت بشكل طفيف – وهو ما لم يحدث – فإن تأثيره على فاتورة البناء النهائية يظلّ محدودا.

السياسات التجميلية

يبقى «التخفيض الجمركي» جزءاً من سياسات «تجميلية»؛ فالجوهر الحقيقي للمشكلة هو:

– فجوة إنتاجية عميقة.
– توقف إنتاج الكلنكر محليا ما جعل الصناعة مستوردة للمدخلات.
– ارتفاع كلفة الطاقة والنقل بما يفوق التخفيض الجمركي بعشرات الدولارات.
– سلسلة وسيطة طويلة من كبار المستوردين والمحتكرين تلتهم أي انخفاض في التكاليف.
– غياب رقابة حقيقية على الأسعار.

وما لم تتجه السياسات نحو معالجة هذه العوامل، بإعادة تأهيل المعامل المتوقفة عن العمل، وكسر حلقات الاحتكار، وملاحقة هوامش ربح المستوردين وحيتان السوق، وتأمين الطاقة للقطاع الصناعي بأسعار مستقرة، سيبقى المستهلك النهائي، الساعي إلى إعادة بناء مسكنه المدمر، في نهاية سلسلة طويلة من الأطراف المستفيدة، التي تعلو هوامشها على أي تخفيض حكومي وتتفوق على أي إجراء «إصلاحي».

عندما تغيب العدالة الأجرية ويحضر التمييز الوظيفي

لم يكن الاعتراض الواسع والمستمر على ما سُمي «الزيادات النوعية» مجرد رد فعل عابر على قرارات مالية جديدة، بل كان تعبيراً عن شعور متراكم بالغبن لدى شرائح واسعة من العاملين في الدولة، وجاء ليطرح سؤالاً جوهرياً: هل ما جرى يمثل إصلاحاً للأجور أم إعادة إنتاج للتفاوت داخل القطاع العام تحت مسمى جديد؟

تقوم العدالة الأجرية على مبدأ بسيط وواضح؛ وهو أن يحصل العامل على أجر يضمن له حياة كريمة، وأن تكون الفروق في الأجور مبنية على معايير موضوعية ومعلنة وقابلة للدفاع عنها. أما حين تصبح الفروق واسعة إلى حد خلق طبقات متباينة من الموظفين داخل الدولة الواحدة، فإن الحديث عن العدالة يتحول إلى مجرد شعار لا يجد له العامل أثراً في حياته اليومية.

المفارقة أن جميع العاملين في الدولة يواجهون الظروف المعيشية نفسها. فالمعلم والمهندس والموظف الإداري والفني والعامل الخدمي يشتركون جميعاً في مواجهة الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة وتآكل القوة الشرائية للدخل. الأسعار لا تميز بين موظف مشمول بزيادة نوعية وآخر مستبعد منها، وفاتورة الغذاء والسكن والنقل والطاقة لا تحسب وفق الجهة التي يعمل فيها المواطن. لذلك فإن العدالة تقتضي أولاً معالجة الفجوة بين الأجور ومتطلبات الحياة قبل الانتقال إلى صناعة فجوات جديدة بين العاملين أنفسهم.

قد يكون من المشروع دعم بعض القطاعات التي تعاني نقصاً في الكوادر أو هجرة للكفاءات، لكن ذلك لا يمنح صانعي القرار حق تجاهل بقية العاملين أو التعامل معهم بوصفهم موظفين من درجة ثانية. فالحوافز الخاصة يجب أن تكون استثناءً محدوداً ومبرراً، لا أن تتحول إلى سياسة تؤسس لتفاوتات متنامية داخل الإدارة العامة.

إن أخطر ما أفرزته الزيادات النوعية ليس قيمتها المالية بحد ذاتها، بل الرسالة الضمنية التي حملتها إلى آلاف العاملين المستبعدين منها، وهي أن جهودهم أقل قيمة، وأن أدوارهم أقل أهمية، وأن معاناتهم المعيشية أقل استحقاقاً للمعالجة. وهذه رسالة بالغة الخطورة على مستوى الانتماء الوظيفي والرضا المؤسسي والثقة بالسياسات العامة.

كما أن غياب الشفافية الكاملة في شرح معايير الاختيار فتح الباب أمام تساؤلات مشروعة. لماذا شملت الزيادات بعض الجهات واستبعدت أخرى؟

وما هي الأسس العلمية أو الاقتصادية التي حددت حجم الزيادة لكل فئة؟

وهل توجد خطة زمنية واضحة لمعالجة أوضاع بقية العاملين؟

إن العدالة لا تتحقق بالقرار وحده، بل بوضوح أسبابه وقابليته للإقناع المجتمعي.

إن مفهوم الإنصاف المعيشي يقتضي أن يكون الحد الأدنى من الكرامة الاقتصادية حقاً لجميع العاملين، لا امتيازاً لفئات بعينها. فالدولة ليست مجموعة جزر وظيفية منفصلة، بل جهاز واحد يتكامل فيه الجميع لأداء الخدمة العامة. وحين يشعر جزء كبير من العاملين بأنهم خارج دائرة الاهتمام، فإن المشكلة لا تعود مالية فقط، بل تتحول إلى أزمة ثقة وعدالة.

إذا كانت الزيادات النوعية قد أثارت اعتراض العاملين بسبب ما أحدثته من تفاوتات داخل القطاع العام فإن المتقاعدين وجدوا أنفسهم خارج هذا الجدل كله

إن أي سياسة للأجور لا تقاس بنجاحها في تحسين دخل فئة محددة، بل بقدرتها على تحقيق التوازن بين الكفاءة والإنصاف. أما حين يصبح الموظفون أنفسهم منقسمين بين رابحين وخاسرين، ومشمولين ومستبعدين، فإننا نكون أمام سياسة تعمق الشعور بالتمييز أكثر مما تعالج مشكلة الأجور.

لقد كشفت الاعتراضات الواسعة على الزيادات النوعية حقيقة لا يمكن تجاهلها؛ العاملون لا يطالبون بالمساواة المطلقة، بل يطالبون بالعدالة. والعدالة تبدأ من الاعتراف بأن الجميع شركاء في أعباء المعيشة، وأن أي إصلاح حقيقي للأجور يجب أن ينطلق من تحسين المستوى المعيشي العام لجميع العاملين، قبل توزيع الامتيازات الخاصة على فئات محددة. وما لم يتحقق ذلك، ستبقى الزيادات النوعية في نظر كثيرين عنواناً لتكريس الفوارق لا لمعالجتها، ومصدراً للاحتقان أكثر من كونها أداة للإصلاح.

ولا تكتمل أي مقاربة للعدالة الأجرية من دون التوقف عند شريحة المتقاعدين، وهي الشريحة التي تبدو الأكثر تضرراً والأقل قدرة على التكيف مع التدهور المستمر في القدرة الشرائية. فهؤلاء الذين أمضوا عقوداً في خدمة الدولة لا يمكن التعامل معهم بوصفهم ملفاً منفصلاً عن ملف الأجور، لأن الراتب التقاعدي في جوهره هو أجر مؤجل استحق نتيجة سنوات العمل والإنتاج والخدمة العامة.

إن الحديث عن تحسين دخول العاملين مع تجاهل أوضاع المتقاعدين يطرح إشكالية أخلاقية واجتماعية عميقة. فالمتقاعد يواجه أسعار الغذاء والدواء والطاقة والنقل نفسها التي يواجهها العامل على رأس عمله، بل إنه يتحمل في كثير من الأحيان أعباء إضافية مرتبطة بالعمر والحاجة إلى الرعاية الصحية. لذلك فإن أي زيادة لا تراعي أوضاع المتقاعدين تبقي جزءاً كبيراً من المجتمع خارج دائرة الحماية المعيشية.

ومن منظور الإنصاف المعيشي، لا يجوز أن يتحول التقاعد إلى بوابة للفقر بعد سنوات طويلة من الخدمة. فالغاية من نظام التقاعد ليست مجرد دفع مبالغ رمزية للمتقاعدين، وإنما ضمان استمرار الحياة الكريمة بعد انتهاء الخدمة. وعندما يصبح الراتب التقاعدي عاجزاً عن تغطية الاحتياجات الأساسية، فإن ذلك يعني أن العقد الاجتماعي بين الدولة ومن خدموها قد تعرض لاختلال واضح.

وإذا كانت الزيادات النوعية قد أثارت اعتراض العاملين بسبب ما أحدثته من تفاوتات داخل القطاع العام، فإن المتقاعدين وجدوا أنفسهم خارج هذا الجدل كله، وكأنهم لا ينتمون إلى المنظومة الوظيفية التي أسهموا في بنائها منذ عقود. وهنا تتجلى المفارقة الأكثر إيلاماً؛ فالفئات التي قدمت أطول سنوات الخدمة هي في كثير من الأحيان الأقل استفادة من سياسات تحسين الدخل والأشد تعرضاً لتداعيات الغلاء.

إن العدالة الحقيقية لا تقاس بما يتقاضاه العامل اليوم فقط، بل بما يضمن له حياة كريمة غداً عندما يغادر وظيفته أيضاً. ولذلك فإن أي إصلاح جاد لمنظومة الأجور يجب أن يشمل العاملين والمتقاعدين معاً ضمن رؤية واحدة للكرامة المعيشية، لأن العدالة التي تستثني المتقاعد ليست عدالة مكتملة، والإنصاف الذي يتوقف عند أبواب التقاعد يفقد جزءاً كبيراً من معناه الإنساني والاجتماعي.

الرقة... الحمى القلاعية تنخر الثروة الحيوانية وسط غياب الدولة وفقدان الثقة باللقاحات

في الرقة، لم يعد الحديث عن الحمى القلاعية مجرد خبر موسمي عابر، بل تحول إلى وجع يومي يعيشه مربو المواشي مع كل صباح يدخلون فيه إلى حظائرهم وهم لا يعرفون أي رأس سيصمد وأيها سيسقط. المرض ينتشر بصمت قاسٍ بين قطعان الأغنام والأبقار، لكن أثره في حياة الناس صاخب ومباشر؛ خسائر تتراكم، ومواسم إنتاج تنهار، وأسر كاملة ترى مصدر رزقها يتآكل أمامها دون قدرة على وقف النزيف.

المشهد في الريف لا يحتاج إلى كثير من الشرح. خروف صغير ينهار خلال أيام قليلة بعد إصابته، نعاج تفقد قدرتها على الرضاعة، إنتاج يتراجع إلى النصف أو أقل، وأعلاف تُصرف على حيوانات لم تعد قادرة حتى على الوقوف. كثير من المربين يتحدثون عن خسائر لم يعد بالإمكان تعويضها، ليس في عدد الرؤوس فقط، بل في انهيار دورة الإنتاج بالكامل داخل القطيع.

ورغم كل ما يقال عن اللقاحات والحملات البيطرية، إلا أن الثقة بها لدى شريحة واسعة من المربين أصبحت مهزوزة إلى حد كبير. بعضهم يصفها بأنها «لا تقدم ولا تؤخر»، بعد أن شاهد إصابات تظهر داخل قطعان تم تلقيحها. هذه الشكوى، حتى وإن اختلفت أسبابها بين سوء التخزين أو ضعف السلسلة الباردة أو عدم مطابقة السلالات أو حتى نقص التغطية، فقد خلقت قناعة مريرة عند كثيرين بأن ما يصل إليهم ليس علاجاً حقيقياً بقدر ما هو إجراء شكلي لا يغير من الواقع شيئاً.

في العمق، المشكلة ليست في اللقاح وحده، بل في المنظومة التي يفترض أن تحميه. فلقاح الحمى القلاعية ليس مادة عادية يمكن نقلها وتخزينها بشكل عشوائي، لكنه منتج شديد الحساسية يحتاج إلى رقابة صارمة وسلسلة تبريد لا تنقطع. لكن الواقع الذي يرويه المربون مختلف تماماً؛ نقل غير منضبط، تخزين غير مضمون، ومصادر لا يعرف كثيرون عنها سوى الاسم. وفي النهاية، يتحمل المربي وحده نتيجة ما يحدث، في وقت يفترض فيه أن يكون هناك نظام واضح يضمن الجودة قبل الوصول إلى الحقل.

الأصعب من ذلك أن كلفة الوقاية نفسها أصبحت عبئاً إضافياً. اللقاحات ليست دائما متاحة بسهولة، وإن توفرت فهي ليست في متناول الجميع. هذا يدفع بعض المربين إلى الاكتفاء بتلقيح جزء من القطيع أو تأجيله أو التخلي عنه تماماً، وهو ما يفتح الباب أمام استمرار انتشار المرض داخل المنطقة بشكل متكرر، وكأن الحلقة لا تنتهي.

لكن جوهر المشكلة الذي يردده المربون بإصرار هو غياب الدور الفاعل للدولة عبر وزارة الزراعة والمؤسسات البيطرية المعنية. ففي نظرهم، لا توجد خطة واضحة لتأمين لقاحات موثوقة المصدر بشكل منتظم، ولا رقابة كافية على ما يتم توزيعه، ولا حملات شاملة تغطي المناطق في وقت واحد، ولا دعم حقيقي يخفف عنهم كلفة الحماية. والنتيجة أن مكافحة مرض بهذا الحجم تُترك في النهاية لاجتهادات فردية، لكل مربٍّ حسب قدرته وموارده، في حين أن المرض لا يعترف بالفردية أصلاً.

الحمى القلاعية في الرقة لم تعد مجرد أزمة بيطرية، بل تحولت إلى اختبار قاس لقدرة المنظومة الزراعية على حماية قطاع الثروة الحيوانية. وبين مربٍّ يخسر قطيعه تدريجياً، ولقاح فقد الكثير من الثقة، ودولة غائبة أو عاجزة عن فرض نظام فعال، يبقى السؤال مفتوحاً: إلى متى يستمر هذا النزيف الصامت في واحدة من أهم ثروات الريف؟

الأولوية في قطاع الزراعة... للاستثمار الخاص أم للأمن الغذائي؟

خلال فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر «حوار القطاع الخاص» في دمشق، في 2 حزيران، أعلن وزير الزراعة، باسل السويدان، عن توجه حكومي نحو «إعادة هيكلة شاملة للقطاع الزراعي»، بالتعاون مع مستثمرين محليين وأجانب.

■ سارة جمال

والهدف – كما كل أهداف الحكومة – هو «تحسين بيئة الاستثمار، وتخفيض التكاليف، ورفع كفاءة الإنتاج.»

إلا أن ما يروّج له اليوم تحت عنوان «الشراكة» هو في جوهره إعادة إحياء لسياسات سابقة، أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وتباطؤ نموه.

والواقع أن «تحرير القطاع الزراعي» يعود إلى عام 1991، حين بدأت أولى حلقات رفع الدعم عن البذور والمبيدات، وخفض دعم الأسمدة، وانخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 27% مع بداية الألفية.

أزمة في ظروف متقلبة

تختلف اليوم الظروف جذرياً؛ فبحسب منظمة الأغذية والزراعة، يعاني نحو 14,5 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي، بينهم 9,1 مليون يعانون مستويات حادة وشديدة الخطورة.

ويُضاف إلى استكمال السياسات الليبرالية للسلطة الساقطة من رفع كامل للدعم عن الفلاحين وصغار المنتجين، تدمّر أغلب البنى التحتية الزراعية، والجفاف.

فهل يمكن «للشراكة» مع القطاع الخاص، الباحث عن أرباح سريعة، في هذا السياق أن تكون الحل؟

تفتقر دعوات الوزير لاستقطاب الاستثمارات الخارجية إلى ضوابط واضحة، ويبقى الكلام عن «التنمية» و«الاكتفاء» فضفاضاً، لكن المعروف أن شركات الاستثمار الزراعي لا تبحث عن حل جذري لأزمة الغذاء، بل غرضها الأساسي هو السيطرة على حلقات الإنتاج الأكثر ربحية «البذور والأسمدة والتسويق»، ما يزيد التبعية ويقضي على صغار المنتجين ويرفع الأسعار على المستهلكين.

ولنا في العراق أفضل مثال على ذلك؛ فقد أدى الاعتماد على بذور تجارية هجينة وعقيمة لا يمكن إعادة زراعة ناتجها، إلى تدمير الإنتاج الزراعي، ما أفقد العراق قدرته على الاكتفاء الذاتي، وأصبح المزارع رهينة لأسعار الشركات العالمية المحتكرة، ويضطر لشراء البذور سنوياً.

أما سورية، التي تمتلك أصنافاً محلية من البذور متكيفة مع ظروفها المناخية، قد تفقد هذا الإرث، وبدلاً من «تحقيق الأمن الغذائي»، سنرى ارتفاعاً أكبر في التكاليف وازدياداً في أعداد المجوّعين.

بدائل ضرورية

أضعف الإيمان أن تقدم الوزارة تعريفاً لهذه «الشراكة» في إطار حوكمة صارمة تحمي السيادة الغذائية، عوض الحديث «باستعراضية» عن أكثر من 6 ملايين هكتار صالحة «للاستثمار»، وتحول رقمي، والتركيز على جذب رؤوس أموال كبيرة ضمن استراتيجية غير واضحة المعالم.

وقبل الحديث عن «إعادة هيكلة» تفتح الباب أمام احتكارات جديدة، يجب إنقاذ 14,5 مليون سوري من الجوع، وإعادة بناء قطاع زراعي مستدام، ما يتطلب سياسات تضع الأمن الغذائي للمواطنين في صميم رؤيتها عبر دعم التعاونيات الزراعية، وتوفير الدعم لمدخلات الإنتاج، وتطوير سلاسل قيمة محلية، وحماية الأصناف المحلية من البذور.

وإلا فما يقدمه الوزير اليوم ليس سوى تكرار لوصفات أثبتت فشلها، ولكن في ظروف أكثر قسوة هذه المرة.

«اقتصاد السوق الاجتماعي»:

في 1 حزيران الجاري، انطلقت في قصر المؤتمرات بدمشق فعاليات «المؤتمر الوطني للقطاع الخاص السوري» بتنظيم من وزارة الاقتصاد والصناعة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبدعم من الحكومة اليابانية. خلال المؤتمر، قدم وزير الاقتصاد والصناعة، د. نضال الشعار، ملامح من الرؤية الرسمية لهوية الاقتصاد السوري، حيث قال إن «اقتصاد السوق الحر لا يعني غياب الدولة، بل حضورها كمنظم ومحفز وحام للمصالح الوطنية الاستراتيجية»، وأن «الدولة يجب أن تضع الرؤية وتبني المؤسسات وتحمي المنافسة العادلة بينما يقود القطاع الخاص الاستثمار والإنتاج والابتكار وخلق فرص العمل»، وأن «الخصخصة ليست الحل الوحيد للتحديات الاقتصادية»، وأن «الحوكمة الحديثة أهم من شكل الملكية ذاته». بعد ذلك، نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية عن المستشار الأول لشؤون السياسات الاقتصادية المحلية في وزارة الاقتصاد والصناعة السورية، أسامة قاضي، قوله إن المؤتمر «أزال اللبس» بشأن هوية الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة، وأنه «أقرب ما يكون لاقتصاد السوق الموجه، أو اقتصاد السوق الاجتماعي كما هو الحال في ألمانيا ومعظم أوروبا وكندا»، وأن القطاع الخاص يمثل «قاطرة التنمية الاقتصادية»، وأن القطاع العام لا يواجه مصير الخصخصة.

■ أحمد الرز

يمثل هذا الطرح تراجعاً – على صعيد التصريحات حتى الآن وليس على أرض الواقع – عن طروحات «اقتصاد السوق الحر والتنافسي» التي سادت تصريحات المسؤولين السوريين منذ سقوط سلطة الأسد وحتى اليوم. ويجري هذا التراجع عن طريق «خطوة إلى الوراء» تتمثل بإعادة طرح فكرة «اقتصاد السوق الاجتماعي» التي أعلنت عنها سلطة الأسد رسمياً عام 2005 خلال المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، والتي مثلت آنذاك تراجعاً عن الدور القوي للدولة في الاقتصاد ومهدت الطريق لسياسات نيوليبرالية أفقرت الشعب السوري وكانت إحدى أهم محركات انفجاره الاجتماعي في عام 2011، فمنذ 2005 تم تسريع التوجه نحو انسحاب الدولة من لعب دورها في الاقتصاد، وتخفيض الإنفاق على الدعم الاجتماعي، وزيادة مساحة عمل القطاع الخاص الذي التهم حصة وازنة من دور الدولة عبر طروحات مثل التشاركية وغيرها.

جرى آنذاك إيهام الناس بأن سورية سوف تحذو حذو الدول الأوروبية التي تعمل وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث يتاح المجال للقطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بشبكات أمان اجتماعي حازمة وصارمة. لكن الواقع الاقتصادي كشف زيف هذه الوعود، إذ جرى تفكيك الدعم، وانسحبت الدولة من الإنتاج، وترك السوريون فريسة بين أنياب كبار الفاسدين والمحتكرين الذين نهبوا أصول الدولة بذريعة التشاركية. واليوم، يعاد إنتاج المشهد عينه، مما يستدعي تفكيكاً جذرياً لهذه الطروحات.

عودة مصطلح قديم إلى واجهة جديدة

حين تعود الحكومة السورية اليوم إلى الحديث عن اقتصاد السوق الاجتماعي، فإنها لا تستدعي مصطلحاً بريئاً ولا صفحة بيضاء في الذاكرة الاقتصادية السورية. فهذا المصطلح دخل القاموس الرسمي عام 2005، خلال المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، حين أعلنت سلطة الأسد الانتقال إلى ما سمي زوراً آنذاك بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي». في الشكل، قدم الأمر بوصفه تحديثاً اقتصادياً ضرورياً، وفتحاً محسوباً للأسواق، وإدخالاً للقطاع الخاص إلى مجالات أوسع، مع احتفاظ الدولة بدورها الاجتماعي الحامي للسوريين الفقراء. أما في الواقع، فقد شكل ذلك الإعلان بداية مرحلة جديدة من الانسحاب المتسارع للدولة من مسؤولياتها الاقتصادية الاجتماعية، وتسريعاً لسياسات نيوليبرالية قدمت تحت عنوان الإصلاح، لكنها انتهت إلى مزيد من الإفقار والتهميش وتركيز الثروة.

وبهدف تسويق الفكرة، اعتمد مسؤولو النظام آنذاك – وعلى رأسهم عبد الله الدردري، رمز السياسات الاقتصادية لبشار الأسد خلال العقد السابق لانفجار الأزمة في البلاد – على إعطاء انطباع زائف مفاده أننا سنعتمد نموذج «اقتصاد السوق الاجتماعي» وفقاً للنموذج الألماني والأوروبي عموماً، حيث السوق موجودة لكن الدولة قوية، والقطاع الخاص يعمل لكن منظومة الحماية الاجتماعية واسعة، والمنافسة قائمة لكن قوانين العمل والضرائب والضمان الصحي والتقاعدي والسكني تمنع تحول المواطنين إلى فرائس أمام تقلبات السوق. غير أن ما جرى في سورية كان عكس ذلك تماماً، حيث فتحت قطاعات واسعة أمام مصالح خاصة كبرى، وتوسعت الشراكات المشبوهة بين المال والسلطة، وتراجع الدعم الاجتماعي الفعلي، وارتفعت تكاليف المعيشة، بينما بقيت الدولة قوية فقط في القمع السياسي والجباية من جيوب الفقراء.

هنا يجب التمييز بين أمرين: بين اقتصاد سوق اجتماعي حقيقي يفترض وجود دور قوي للدولة، وبين استخدام العبارة نفسها كغطاء أيديولوجي لتمرير سياسات السوق المنفلتة. في التجربة السورية بعد 2005، لم يكن «الاجتماعي» سوى ملحق لفظي، أما مصالح كبار الفاسدين فكانت هي جوهر التحول الذي جرى. ومع الوقت، نشأت طبقة من كبار المستفيدين من الانفتاح المزعوم ومن الاحتكارات والامتيازات. في المقابل، تآكلت قدرة الأجور على تغطية الحد الأدنى من المعيشة، وتراجعت الزراعة والصناعة، وازداد شعور قطاعات واسعة من السوريين بأن الدولة لم تعد تمثلهم اقتصادياً، بل تطلب منهم أن يتحملوا وحدهم كلفة «الإصلاح» المزعوم.

من هذه الزاوية، لا يمكن فصل الانفجار الاجتماعي والسياسي عام 2011 عن التراكم الاقتصادي السابق عليه. بطبيعة الحال، لا يعني ذلك تبسيط أسباب الانفجار الاجتماعي السوري في عامل واحد، لكنه يؤكد أن الإفقار، واتساع التناقضات الطبقية، وتراجع العدالة الاجتماعية، وانسداد الأفق أمام الشباب، وتحول الريف وأطراف المدن إلى خزانات غضب، كانت كلها جزءاً أساسياً من وقود الانفجار. ومن الخطأ اليوم أن يجري التعامل مع تلك التجربة كما لو أنها كانت مجرد سوء تطبيق يمكن تجاوزه بتجميل العبارات.

الجديد في التصريحات الأخيرة أنها تمثل تراجعاً «لفظياً فقط حتى الآن» عن خطاب أكثر سوءاً ساد المشهد الاقتصادي منذ سقوط السلطة السابقة، وكان يتحدث عن السوق الحر والتنافسية والقطاع الخاص بوصفها حلولاً شبه سحرية. لكن هذا التراجع لا يزال غامضاً ومحدوداً. فحين تقول الحكومة إن الدولة «يجب أن تضع الرؤية وتبني المؤسسات وتحمي المنافسة العادلة»، لكنها في الوقت نفسه تؤكد أن «القطاع الخاص يجب أن يقود الاستثمار والإنتاج والابتكار وخلق فرص العمل»، فإنها تضع الدولة في موقع المنظم العام والحارس القانوني لطريق يقوده الآخرون. ما يعني أن المطروح اليوم ليس عودة الدولة للعب دورها الاجتماعي، إنما إعادة تعريف لدورها بما يناسب اقتصاداً يعمل لمصلحة نخب الفساد.

الأخطر من ذلك هو القول إن الخصخصة «ليست الحل الوحيد». هذه العبارة تبدو معتدلة للوهلة الأولى، لكنها تحمل في داخلها اعترافاً بأن الخصخصة ما تزال مطروحة كأحد الحلول. والسؤال هنا: خصخصة ماذا؟ ولمصلحة من؟ وهل يمكن الحديث عن خصخصة أصلاً في بلد خرج من حرب طويلة، وتعيش أغلبية ساحقة من شعبه في الفقر، وتحتاج مؤسساته العامة إلى إعادة بناء لا إلى تصفية؟ إن طرح الخصخصة، ولو «بخجل»، في لحظة اجتماعية كهذه، يعني أن الفقراء سيطلب منهم مرة أخرى دفع كلفة الأزمة والدمار، بينما يحصل الأقوياء على أصول وفرص وأسواق جديدة.

لذلك، فإن العودة إلى طرح «اقتصاد السوق الاجتماعي» ليست كافية كي يشعر السوري الفقير بالاطمئنان. بل تثير لديه ذاكرة مريرة، لأن العبارة نفسها استخدمت سابقاً لتسويق تحول انتهى إلى نتائج كارثية. والمطلوب اليوم ليس استبدال كلمة بكلمة، ولا الانتقال من «السوق الحر» إلى «السوق الاجتماعي» على مستوى الخطاب. المطلوب هو الاعتراف بأن النموذج الذي يجعل السوق مركز الاقتصاد، والقطاع الخاص قائده، والدولة مجرد منظم، قد جُرب بأشكال مختلفة، وكانت نتيجته في السياق السوري مزيداً من النهب والإفقار.

العودة إلى طرح «اقتصاد السوق الاجتماعي» تثير لدى السوريين ذاكرة مريرة لأن العبارة نفسها استخدمت سابقاً لتسويق تحول انتهى إلى نتائج كارثية

لماذا تتراجع التصريحات الآن؟

السؤال الأهم الذي ينبغي طرحه ليس ماذا قالت الحكومة؟ بل لماذا قالت ذلك الآن؟ ولماذا يجري التراجع على صعيد التصريحات

تراجع أم تكرار لتجربة 2005؟

أصلاً؟ حيث أن لغة الخطاب الرسمي لا تتغير بلا سبب. وعندما ينتقل الخطاب الرسمي من الاحتفاء المباشر بالسوق الحر التنافسي إلى إعادة استدعاء «اقتصاد السوق الاجتماعي»، فهذا يعني أن هناك مشكلة. والمشكلة، في جوهرها، أن النهج الاقتصادي الجاري، القائم على تسريع إلغاء الدعم الاجتماعي وتراجع الدولة عن دورها الاقتصادي الاجتماعي، بدأ يصطدم بحدود المجتمع نفسه. فالسوريون لم يعودوا يتعاملون مع السياسات الاقتصادية بوصفها نقاشا نظريا يجري من فوق، بل بوصفها خبزا ودواءً وكهرباءً وأجورا ومواصلات وتعليما وسكنا.

بالقلب من هذا كله، أن تصاعد موجات الاحتجاج والرفض الشعبي للسياسات الاقتصادية الجائرة هو إنذار اجتماعي شديد الخطورة. فالناس الذين عاشوا الحرب والحصار والانهيار والتهجير لا يستطيعون احتمال جولة جديدة من «الإصلاح» المزعوم تعني عمليا رفع الأسعار وإلغاء الدعم تماما وتحرير السوق وترك الأجور لمصيرها. فحين تكون الأغلبية الساحقة من السكان في الفقر، يصبح أي حديث عن إنهاء الدعم أو ترك الأسعار لقوى السوق حديثاً عن إعادة إنتاج الجوع.

لذلك يمكن فهم العودة إلى مصطلح «اقتصاد السوق الاجتماعي» بوصفها محاولة سطحية وخجولة جدا لامتصاص القلق الشعبي، أو لتخفيف حدة الانطباع بأن الحكومة تتجه نحو نموذج سوق قاس. لكنها تبقى محاولة ترقيعية ما لم تترافقْ مع تحول فعلي في السياسات.

أن تقول الدولة إنها حاضرة، ثم تنسحب من الدعم، وأن تقول إنها تحمي المنافسة، ثم تترك الأسواق للمحتكرين، وأن تقول إنها ضد الخصخصة الشاملة، ثم تبقي الخصخصة كخيار، وأن تقول إن القطاع العام لن يواجه التصفية، ثم لا تقدم خطة جدية لإعادة بنائه وتمويله وتطويره، فهذا كله لا ينتج نموذجا جديدا، بل يعيد إنتاج التناقض القديم بين خطاب «اجتماعي» وسياسات لا اجتماعية.

المطلوب هو حل جذر المشكلة، وجذرها أن الاقتصاد السوري لا يمكن أن يبنى على افتراض أن رأس المال الخاص، المحلي أو الخارجي، سيقود التنمية تلقائيا لمصلحة الفقراء. فالقطاع الخاص ليس كتلة واحدة. هناك حرفيون وصناعيون صغار وتجار متوسطون وفلاحون ومنتجون حقيقيون يحتاجون إلى حماية ودعم وأسواق عادلة. وهناك، في المقابل، رأسمال احتكاري كبير يبحث عن الربح السريع، وعن شراء الأصول العامة بـ«تراب المصاري». الخلط بين هذين المستويين يسمح لخطاب «دعم القطاع الخاص» بأن يخدم الأقوى داخل القطاع الخاص، لا المنتجين الحقيقيين.

وحتى حين يكون القطاع الخاص منتجا وضروريا، فإنه يحتاج إلى إطار وطني يحدد الأولويات لا إلى حرية مطلقة. إذ يجب أن يسأل: هل يستثمر في الزراعة والصناعة والغذاء والدواء؟ أم يذهب إلى العقارات والمضاربة والتجارة السريعة؟ هل يلتزم بأجور لائقة وضمانات اجتماعية؟ أم ينتج فرص عمل هشة بلا حماية؟ هل يدفع ضرائب تصاعدية عادلة؟ هل يعيد استثمار أرباحه داخل الاقتصاد الوطني أم يحولها إلى الخارج عند أول فرصة؟

أما الدولة التي يختزل دورها في «وضع الرؤية»، فهي دولة ناقصة. الدولة في بلد محطم وفقير لا تملك ترف الاكتفاء بالتنظيم. عليها أن تنتج وتستثمر وتوظف وتدعم وتراقب وتخطط، وتعيد توزيع الثروة وتبني شبكات أمان واسعة وتضمن تأمين الحد الأدنى من المعيشة وتمنع الاحتكار وتجتث الفساد وتعيد الاعتبار للعمل. وإذا كان الفساد قد ضرب القطاع العام سابقاً، فالحل ليس التخلص من القطاع العام، بل تحريره من الفساد والزبائنية والنهب، وإخضاعه لرقابة شعبية حقيقية. فالقطاع العام الفاسد مشكلة، لكن تصفيته لصالح احتكارات خاصة كارثة.

لا يمكن لأي سلطة سورية أن تطلب من الناس الثقة بمجرد تغيير المصطلحات. فالثقة تبنى عبر سياسات اقتصادية ملموسة لمصلحة الناس: دعم الخبز والطاقة والنقل والصحة والتعليم، وأجور مرتبطة دوريا بتكاليف المعيشة، وضرائب تصاعدية على الثروة والأرباح، وحماية المنتجين الحقيقيين، وإعادة تشغيل المؤسسات العامة، ومنع بيع الأصول العامة، والمشاركة الشعبية في تقرير النموذج الاقتصادي القادم.

أي اقتصاد اجتماعي يحتاجه السوريون؟

حين يتم الاستشهاد بألمانيا أو أوروبا أو كندا لتبرير «اقتصاد السوق الاجتماعي» في سورية، ينبغي أن يقال للناس كل شيء لا نصف الحقيقة فقط. ففي تلك التجارب، لم ينشأ البعد الاجتماعي من حسن نية السوق، بل من توازنات سياسية ونقابية ومؤسسية، ومن ضرائب مرتفعة وتصاعدية، ومن إنفاق عام واسع، ومن أنظمة ضمان اجتماعي وصحي وتعليمي متجذرة، ومن قوة تفاوضية للعمال، ومن دولة قادرة على التدخل في السوق ولا تخجل من ذلك.

في ألمانيا، مثلاً، تصل نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يقارب نصف الناتج، بل تجاوزت الخمسين بالمئة وفق بيانات حديثة. كما أن الإنفاق الاجتماعي يشكل كتلة ضخمة من الإنفاق العام، سواء عبر التقاعد والصحة والبطالة والرعاية والإعانات المختلفة. هذا يعني أن المقارنة الجدية مع ألمانيا لا تبدأ من القول إن القطاع الخاص مهم، بل من السؤال: هل نحن مستعدون في سورية لدولة تنفق بهذا الحجم؟ هل نحن مستعدون لضرائب عادلة على الأرباح الكبيرة والثروات والريوع؟ هل نحن مستعدون لتأمين صحي وتعليمي ونقلي وسكني واسع؟ هل نحن مستعدون لتقوية النقابات والعمال لا لإضعافهم؟ هل نحن مستعدون لقطاع عام يشكل رافعة إنتاجية وخدمية حقيقية؟

إن «اقتصاد السوق الاجتماعي» الموجود في بعض الدول الأوروبية يتناقض تناقضاً صارخاً مع النسخة التي جرى ويجري ترويجها في سورية. على سبيل المثال، ووفقاً للبيانات الرسمية عام 2025، تصل حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا إلى 49%، بينما تصل الحصة التقديرية للإنفاق على الدعم الاجتماعي من إجمالي النفقات في الموازنة إلى 46%، هل يريد المسؤولون السوريون الذي يروجون لاقتصاد السوق الاجتماعي أن تصل سورية إلى هذه الأرقام؟ سيكون ذلك بمثابة عيد بالنسبة للسوريين الذين لا تتجاوز حصة القطاع العام لديهم من الناتج المحلي الإجمالي سوى 18% وفقاً لتقديرات عام 2022 «لا توجد تقديرات حديثة»، بينما الحصة التقديرية للدعم الاجتماعي من إجمالي نفقات موازنة 2026 لا تتعدى 13% «هذا في حال أنفق فعلاً على الدعم الاجتماعي»!

من هنا، فإن المطلوب ليس العودة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي كما طرح عام 2005، ولا الاكتفاء بنسخة مخففة من اقتصاد السوق الحر. المطلوب هو بناء نموذج اقتصادي جديد منحاز صراحة لفقراء الشعب السوري. والانحياز هنا يعني التزاما جذريا بإعادة توزيع الثروة لمصلحة المنهوبين من الشعب السوري.

يبدأ هذا النموذج الجديد من إعادة توحيد السوق السورية نفسها. فلا يمكن الحديث عن تنمية وطنية في ظل حواجز اقتصادية بين المناطق وتقطع سلاسل النقل والإنتاج وتحول الجغرافيا السورية إلى أسواق مجزأة. ولا يمكن توحيد السوق السورية بقرار من فوق أو بمنطق الغلبة، بل عبر مؤتمر وطني عام وشامل وكامل الصلاحيات يقرر السوريون من خلاله مصيرهم ومصير دولتهم ونموذجهم الاقتصادي المقبل.

هذا النموذج الاقتصادي الجديد يجب أن يجيب عن سؤال الحماية الاجتماعية. فالسوريون، حين تغيب الدولة الراعية لهم اجتماعيا، لا يعودون إلى فراغ، بل يلجؤون إلى منظومات حماية بديلة تنتمي إلى ما قبل الدولة الوطنية كالطائفة والعشيرة وغيرها. وكلما تراجعت الدولة عن دورها الاجتماعي، تقدمت هذه البدائل. لذلك، فإن إعادة بناء الحماية الاجتماعية هي مسألة وطنية بامتياز، فالدولة التي لا تؤمن منظومة حماية لمجتمعها، تترك المجتمع يتفتت إلى ولاءات ما قبل وطنية.

النموذج المطلوب يجب أن يقوم على مبادئ واضحة: القطاعات الاستراتيجية ملكية عامة اجتماعية لا يمكن خصخصتها جزئياً أو كلياً. في ظل عدم وجود منظومة أجور عادلة، فإن الدعم الاجتماعي حق وليس منة، ويجب أن يتوسع مع إصلاح آليات وصوله ومنع سرقته. ويجب أن ترتبط الأجور دوريا بتكاليف المعيشة الحقيقية. ويجب أن تكون الضرائب تصاعدية، تصيب بشكل خاص الريوع والاحتكارات والثروات الكبيرة، لا جيوب الفقراء عبر الرسوم غير المباشرة ورفع الأسعار. والقطاع الخاص المنتج مرحب به حين يخلق قيمة مضافة وفرص عمل لائقة، لا حين يبتلع أصول الدولة ويحتكر حاجات الناس.

العودة إلى طرح «اقتصاد السوق الاجتماعي» تكشف أن الخطاب الاقتصادي الرسمي شعر ربما بضغط الواقع. لكن هذا لا يكفي. السوريون يريدون قطيعة كاملة مع النموذج الذي حمل الفقراء كلفة كل شيء، ولا يحتاجون اليوم إلى تسمية أقل قسوة لنموذج اقتصادي قاس ومتوحش.

السوريون يريدون قطيعة كاملة مع النموذج الذي حمل الفقراء كلفة كل شيء ولا يحتاجون إلى تسمية أقل قسوة لنموذج اقتصادي قاس ومتوحش

الصعود الاقتصادي الصيني

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات، ارتبط الصعود القوي للاقتصاد الصيني ولحاقه بالتكنولوجيا ارتباطاً وثيقاً بالجذور التاريخية والبنية المؤسسية للصين بوصفها دولة موحدة كبرى: فقد دفع قيد ندرة الموارد الصينَ في المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح إلى اختيار استراتيجية تصنيع تعتمد أساساً على رأس المال الأجنبي، وعلى «مبادلة السوق بالتكنولوجيا». كما أن نظام الحوافز القائم على تقييم الأداء السياسي نسّق بين قوة بناء الدولة، ومنطق تطور اقتصاد السوق. وضمنت القدرة القوية للدولة التخطيط الاستراتيجي الشامل، والتوفير الشامل للبنية التحتية. أما السوق المحلية الضخمة والمندمجة بدرجة عالية، فقد ولّدت نمطاً فريداً من نوعه هو «الابتكار العكسي».

■ جانغ جون

في كتابه الجديد «اقتصاديات التنمية للدولة الموحدة الكبرى»، يبدأ الاقتصادي المعروف، وعميد كلية الاقتصاد في جامعة فودان، البروفيسور جانغ جون، من العمق التاريخي للدولة الموحدة الكبرى، ويعيد التفكير في منطق تطور الاقتصاد الصيني، ويبني إطاراً تحليلياً يقوم على آلية ثلاثية التأثير: «قيد الموارد. نظام الحوافز. قدرة الدولة». ويهدف هذا الإطار إلى تفسير خصوصية التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي في الصين واستدامتهما، وتقديم نموذج صيني في اقتصاديات التنمية.

في هذا الكتاب، يكتب البروفيسور جانغ جون: «آمل، في هذا الكتاب الصغير الذي لا يتجاوز 100 ألف كلمة، أن أقدم للقراء إطاراً تحليلياً بسيطاً يساعدهم على فهم أعمق للمنطق الداخلي لتطور الاقتصاد الصيني، وأن يساعدنا هذا الإطار على فهم كيف استطاعت الصين جعل آلية الدفع في بناء الدولة متوافقة مع منطق تطور اقتصاد السوق... إن القراء الذين يستهدفهم هذا الكتاب ليسوا الباحثين المتخصصين فقط، بل أيضاً القراء العاديين المهتمين بهذه الظاهرة الكبرى، أي صعود الاقتصاد الصيني. وقد حاولت في الكتابة أن أتجنب قدر الإمكان استخدام المفاهيم والطرائق شديدة التخصص، وأن أستخدم أكثر بعض القصص المألوفة لدى القراء العاديين والبيانات السهلة الفهم».

الحقائق الأساسية المميزة في ظاهرة صعود الاقتصاد الصيني

خلال أكثر من أربعين عاماً مضت، اعتبر التطور الاقتصادي في الصين على نطاق واسع معجزة. وليس هذا فحسب، فالصين اليوم دخلت أيضاً إلى صدارة العالم في مجالات تطبيق التكنولوجيا والابتكار، وتحافظ على زخم تقدم سريع، وحققت إنجازات لافتة. تمتلك الصين بنى تحتية عامة من الدرجة الأولى في مجالات أساسية واستراتيجية، مثل: شبكات نقل الكهرباء فائقة الجهد، والطاقة الخضراء، وشبكات الاتصال، وقدرة الحوسبة، والسكك الحديدية عالية السرعة. وهذا جعل التصنيع المتقدم في الصين يحقق ميزة تكلفة هائلة على المستوى العالمي. وقد تجاوز الأداء في هذه الجوانب بكثير أقصى مستوى محتمل يمكن لاقتصاد نام نموذجي أن يبلغه في أفضل الحالات.

إذا نظرنا إلى التاريخ العالمي خلال القرنين الماضيين وأكثر، فإن صعود الاقتصاد الصيني غير عادي. فكيف ينبغي أن نجد تفسيراً معقولاً لصعود الاقتصاد الصيني؟ يجب أن يقوم إطار التفسير المعقول على الحقائق الأساسية المميزة في ظاهرة صعود الاقتصاد الصيني، وأن يكون قادراً على التقاطها.

تتمثل خصائص الصين أساسا في الآتي:

أولاً: لعب «رأس المال الأجنبي المباشر FDI» دوراً غير عادي في تطور الاقتصاد الصيني، ولا سيما في السنوات الثلاثين الأولى من الإصلاح والانفتاح، إلى درجة أن بعض الاقتصاديين انتقدوا الصين قائلين: إنها بدت كأنها استخدمت رأس المال الأجنبي «بإفراط».

خلال أكثر من أربعين عاماً مضت اعتُبر التطور الاقتصادي في الصين على نطاق واسع معجزة

ثانياً: على الرغم من أن الصين تخلت عن نموذج الاقتصاد المخطط، وسمحت بآليات السوق وشجعتها، فإن الحكومة ما تزال تؤدي دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: تمتلك الصين حجماً نادراً للسوق المحلية، كما أن السوق مندمجة بدرجة عالية.

رابعاً: يمتلك نظام الإنتاج الصيني مستوى متقدماً وميزة تكلفة لا تضاهى.

خامساً: بخلاف الغرب، فإن التقدم التكنولوجي في الصين مدفوع بتطبيق التكنولوجيا، ويظهر ميزة «الابتكار العكسي».

ترسم هذه الحقائق المميزة الأداء غير العادي في تطور الاقتصاد الصيني. ومن الناحية المنطقية، يجب أن يساعد الإطار التحليلي القادر على حل لغز صعود الاقتصاد الصيني في تفسير الأسباب الأساسية التي أنتجت الحقائق المميزة المذكورة أعلاه.

آلية التأثير الثلاثية للدولة الموحدة الكبرى

على مدى أكثر من ألفي عام، كانت الصين دولة موحدة كبرى. وحتى حين شهدت الصين في تاريخها فترات انقسام متعددة، كانت تستطيع التعافي سريعاً والعودة من جديد إلى شكل الدولة الموحدة الكبرى. لفهم حتمية الصعود القوي للاقتصاد الصيني بعد الإصلاح والانفتاح، يجب البدء من شكل الدولة الموحدة الكبرى في الصين، والبحث عن آليات تأثيرها المهمة. بهذه الطريقة فقط يمكن كشف أسباب قدرة الصين على تحقيق اللحاق الاقتصادي والتكنولوجي خلال فترة قصيرة إلى هذا الحد، ويمكن أيضاً تفسير تلك الحقائق المميزة في التنمية الاقتصادية الصينية تفسيراً منطقياً ومعقولاً.

أولاً: هناك قيد الندرة الطويلة الأمد في الموارد. تاريخياً، أدت الدولة الموحدة الكبرى إلى استقرار اجتماعي طويل الأمد، وجلب ذلك نمواً مستمراً في السكان، بينما ظل إجمالي الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى محدوداً نسبياً، ما أدى إلى تشكل كثافة سكانية مفرطة، ونسبة مرتفعة جداً بين السكان والموارد. وقد حدّ هذا القيد من قدرة الدولة على تراكم رأس المال على المدى الطويل. تاريخياً، بقيت الصين فترة طويلة في اقتصاد زراعي، وحققت زراعة مكثفة ودقيقة عند مستوى منخفض نسبياً من تراكم رأس المال، لكن تحسن الإنتاجية كان تحسناً محدوداً جداً. وعندما احتاجت الصين إلى تحقيق التصنيع، أدى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية- ومن الموارد الطبيعية القابلة للتجارة- إلى جعل الفائض الاقتصادي للدولة محدوداً جداً، ومع نقص العملات الأجنبية، قيدت كل هذه العوامل تحقيق التصنيع.

لذلك، قررت القيادة الصينية منذ بداية الإصلاح والانفتاح الاعتماد على رأس مال أجنبي مباشر واسع النطاق، لدفع إعادة التصنيع في الصين. وهذا يفسر لماذا اعتمدت التنمية الاقتصادية الصينية «بإفراط» على رأس المال الأجنبي: فمن جهة، جرى اعتماد «مبادلة السوق بالتكنولوجيا»، أي استخدام مقابل السماح بالدخول إلى السوق المحلية لجذب رأس المال الأجنبي، وإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات المملوكة للدولة، والدفع التدريجي لتحول صناعات إحلال الواردات المحلية؛ ومن جهة أخرى، جرى تشجيع رأس المال الأجنبي في المناطق الساحلية على تطوير شركات معالجة تصديرية موجهة للخارج بقوة، من أجل تحقيق عائدات من النقد الأجنبي عبر التصدير. وقد تقدم المساران بالتوازي، وحققا في النهاية هدف التراكم السريع لرأس المال، والنمو الاقتصادي السريع.

ثانياً: هناك نظام الحوافز. لم يتوقع الاقتصاديون- السائدون- التطور السريع للاقتصاد الصيني، وكان أحد الأسباب الرئيسية أنهم اعتبروا الصين دولة وحدوية مركزية، وأن مساحة آلية السوق وروح المبادرة محدودة فيها. يتجاهل هذا الرأي حقيقة أن ما يضر فعلاً بروح المبادرة وآلية السوق في العالم النامي هو الحكومة الفاسدة التي لا تفعل شيئاً.

يكمن اختلاف الصين في أنها، خلال أكثر من ألفي عام من الممارسة الطويلة للحكم، طورت تدريجياً نظاماً لتقييم المسؤولين وترقيتهم، يقوم على الأداء السياسي بوصفه محوراً.

نتيجة لازمة للبنية الموحدة

ومن خلال علاقة تفويض وكالة من الأعلى إلى الأسفل، ينقل هذا النظام أهداف التنمية التي تحددها الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، وبذلك يشكل نمط حكم موجها بالأداء.

في ظل هذا الترتيب المؤسسي، يرتبط ترقية المسؤولين المحليين وتقييمهم غالبا ارتباطا وثيقا بأدائهم في الحكم. فعلى سبيل المثال: تصبح مؤشرات، مثل: التنمية الاقتصادية المحلية، ونمو الإيرادات المالية، والحفاظ على النظام الاجتماعي، وبناء البنية التحتية، أسسا مهمة في التقييم. وبسبب وجود بنية الحوافز هذه، تميل الحكومات المحلية غالبا إلى الدفع النشط لجذب الاستثمار، وتطوير الصناعة، وبناء المرافق العامة، وبذلك يتشكل نمط حكم إيجابي وصديق للسوق. إضافة إلى ذلك، فإن نظام حوافز المسؤولين الموجه بالأداء يجلب منافسة بين المناطق، وهذه المنافسة تكبح إلى حد كبير «يد النهب» الحكومية، وتخلق مساحة لروح المبادرة وللاستثمار، وريادة الأعمال لدى فاعلي السوق.

أخيرا، هناك قدرة الدولة. لا شك في أن الصين، بوصفها دولة موحدة كبرى، تتجلى قدرة الدولة فيها في أبعاد متعددة. ومن بينها: أنها تجعل قدرة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الشامل الدولة قادرة على إجراء تخطيط استراتيجي عابر للمناطق، وتخصيصا للموارد في بعض المجالات الأساسية والاستراتيجية والمحورية، ما يخلق للاقتصاد كله وفورات حجم وتأثيرات تآزرية واضحة.

من جهة، يقلل الإطار المؤسسي والنظام الإداري الموحدان الحواجز المؤسسية بين المناطق، بما يسمح بتدفق السلع ورأس المال وقوة العمل على نطاق أوسع. ومن جهة أخرى، تتجلى هذه القدرة على التنسيق أيضا في التوفير الشامل للصناعات الأساسية والبنى التحتية المحورية، مثل: الطاقة، وشبكات الكهرباء، ونظام النقل، والتسويات المالية، وغيرها من الخدمات الأساسية. ومن خلال التخطيط والتنسيق الموحدين على مستوى الدولة، تستطيع هذه البنى التحتية أن تشكل شبكة مترابطة على المستوى الوطني، وتوفر لنظام الإنتاج والتطور الصناعي شروطا أساسية مستقرة ومنخفضة التكلفة.

واستنادا، تحديدا إلى هذه القدرة على التنسيق وإلى التوفير الشامل في مجالات الصناعات الأساسية، لم تشكل الصين نظام إنتاج ضخم الحجم وعالي التقسيم فحسب، بل استطاعت أيضا أن تمتلك ميزة تكلفة أقل في مجال التصنيع المتقدم.

نمط «الابتكار العكسي» في ظل نظام الدولة الموحدة الكبرى

إذا كان نموذج الابتكار الخطي يصف مسار الابتكار من «0» إلى «1» ثم إلى «N»، أي أن تبدأ أولا الاكتشافات العلمية، ثم تأتي بعدها عملية تجارية واسعة النطاق، فإن تجربة الصين خلال العقود الماضية تعرض مسارا مختلف الاتجاه: أولا: من «1 إلى N»، ثم من «N إلى N+1». إن «1» في «1 إلى N» ليس ابتكارا أصيلا يبدأ من الصفر، بل نقطة تقنية موجودة أصلا، قد تكون مستوردة، أو قد تكون قائمة على التقليد والاستفادة. أما «N» فيمثل الانتشار الواسع والتسويق السريع في سوق واسعة النطاق. وأما «+1» في «N+1» فهو الاختراق الجديد ذو الطبيعة الأصلية الذي يتولد في أثناء عملية التطبيق الواسع النطاق.

يمكن للتطبيق واسع النطاق للتكنولوجيا، أن يسمح للدولة المتلقية للتكنولوجيا بمراكمة القدرة الأصلية باستمرار. هذه الإمكانية ليست حتمية، بل تحتاج إلى تلبية بعض الشروط المهمة، مثل: حجم السوق الذي يمكن أن يبلغه التطبيق، وجودة نظام التعليم في الدولة المتلقية، ومستوى تراكم رأس المال البشري، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا، وغير ذلك. ومن بين هذه الشروط، يعد حجم سوق التطبيق عاملا محوريا بصورة خاصة.

لم تشكل الصين نظام إنتاج ضخم الحجم وعالي التقسيم فحسب بل استطاعت أيضاً أن تمتلك ميزة تكلفة أقل في مجال التصنيع المتقدم

أثبت كينيث أرو، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، باستخدام نموذج رياضي صارم، أنه مع زيادة الناتج التراكمي، تستمر تكلفة الوحدة في الانخفاض على طول منحنى التعلم. وبعبارة أخرى، فإن حجم الإنتاج نفسه هو قوة داخلية للتقدم التكنولوجي. وقد وسع روزنبرغ هذه الفكرة أكثر إلى مفهوم «التعلم بالاستخدام»، مشيرا إلى أن الكثير من المنتجات التقنية المعقدة، من محركات الطائرات إلى أنظمة البرمجيات الكبرى، لا تكتشف تحسينات أدائها الحقيقية، ولا تتحقق أمثلتها التصميمية إلا خلال الاستخدام الفعلي طويل الأمد وواسع النطاق. والخبرة التي يراكمها المستخدمون أثناء الاستخدام تعود إلى المنتجين، وتدفع التقنية نحو الاكتمال، بل قد تولد اتجاهات تصميم جديدة تماما.

هذه الفكرة شديدة الأهمية لفهم الابتكار العكسي في الصين: حين يستخدم أكثر من مليار مستخدم نظام دفع رقمي واحدا، وحين تسير عشرات الملايين من السيارات الكهربائية في السوق نفسها، فإن تراكم الخبرات وردود البيانات الناتجة عن هذا «الاستخدام» واسع النطاق يشكل بحد ذاته قوة كبيرة، تدفع التقنية نحو المقدمة. إن ذروة المعاملات القصوى التي خلقها مهرجان التسوق «دابل 11» التابع لعلي بابا، كانت الدافع المباشر لولادة تقنية أصلية، هي: قاعدة بيانات «OceanBase».

تمتلك الصين قرابة 700 مليون مستخدم لاتصال الإنترنت عريض النطاق الثابت، وأكثر من 1,2 مليار مستخدم لهواتف الجيل الخامس. يستخدم هؤلاء اللغة نفسها، ويتصل بعضهم ببعض عبر نظام دفع موحد بدرجة عالية وبنية تحتية رقمية. وهذا يشكل أكبر سوق رقمية موحدة في تاريخ البشرية. في سوق كهذه، يمكن أن يبلغ حجم تطبيق أي تقنية مستوى يصعب على الدول الأخرى بلوغه. وهذا الحجم تحديدا هو ما خلق مسار «الابتكار العكسي»: فهو لا يبدأ من «0□1»، بل ينشر أولا التكنولوجيا الموجودة إلى أقصى حد داخل أكبر سوق موحدة في العالم «1□N»، ثم يولد، في أثناء هذا التطبيق واسع النطاق، اختراقا تقنيا أصيلا حقيقيا «N□N+1».

طرح بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، «تأثير السوق المحلي»، وتنبأ نظريا بظاهرة معينة: في الصناعات التي تتميز بتزايد عوائد الحجم، تصبح الدولة التي تمتلك طلبا محليا أكبر مصدرا صافيا لهذه المنتجات. والإنجازات التي تحققها الصين اليوم في مجالات السيارات الكهربائية، ونماذج الذكاء الاصطناعي، وتقنيات منصات التجارة الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول، تتحقق بوصفها إثباتا لهذه النبوءة. لا يعتمد حجم السوق على عدد السكان فقط، بل يعتمد أكثر على البنية التحتية المؤسسية: وحدة اللغة، واتساق القانون والتنظيم، وسلاسة تدفق عوامل الإنتاج، وقابلية دمج نظام الدفع ونظام اللوجستيات.

إن شكل الدولة الموحدة الكبرى في الصين هو بالضبط ما حوّل أكثر من 1,4 مليار نسمة إلى سوق موحدة فائقة الضخامة بالمعنى الحقيقي. ومن خلال التأثير الهائل لسوقها المحلية، حققت الصين الابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية.

من يملك

مقدمة: رحلة الليثيوم التي لا تعود

تغادر شاحنة محملة بكربونات الليثيوم مرتفعات بونا على الحدود بين الأرجنتين وتشيلي، حيث قضى المحلول الملحي ثمانية عشر شهراً في أحواض تبخير بحجم مدن صغيرة. يعبر في الشاحنة جبال الأنديز، ويصل إلى ميناء في المحيط الهادئ، ثم يبحر إلى الصين. بعد أشهر، يعود جزء صغير من نفس الليثيوم إلى أمريكا الجنوبية- ليس كمادة خام، بل كخلايا داخل سيارة كهربائية مستوردة، أو كبطارية ثابتة في منشأة شمسية، بسعر يتضاعف عدة مرات عن سعره عند المغادرة. المعدن قام برحلة ذهاب وإياب. لكن القيمة لم تعد. لقد نزلت من السفينة في نينغدي ولم تعد أبداً.

■ الكاتب: إميليانو لوبيز (López Emiliano)
عن موقع Economy Political Tricontinental

هذه ليست قصة عن دولة فشلت في بناء مصانع. إنها قصة عمن يملك السلسلة؟ وهذا هو السؤال الإنتاجي الذي تلتقي عنده الملاحظات السابقة في هذه السلسلة.

في البداية، جادل الكاتب بأن نظرية التبعية الماركسية تظل العدسة التي لا غنى عنها لقراءة الاقتصاد العالمي من وجهة نظر القارات الثلاث التي تنتج ثروته وتحتفظ بأقلها. ثم أظهر، من خلال «نسبة باران»، كيف أن البرجوازيات الطرفية تحول الفائض الاقتصادي بشكل منهجي بعيداً عن الاستثمار الإنتاجي، ومن خلال «الوصلة المالية»، كيف أن ما لا يُستثمر يُهرب كخدمة دين، ومراجحة، وهروب رأس المال. كل ملاحظة سألت نسخة من نفس السؤال: أين يذهب الفائض؟

تسأل هذه المقالة ما الذي يترتب على ذلك؟ إذا كان بوسع دولة ما الاحتفاظ بالفائض واستثماره، فماذا ينبغي أن تبني؟ ولماذا قد يؤدي بناء الشيء الخطأ إلى إبقائها تابعة كما كانت من قبل؟

مفارقة التكنولوجيا العالية

تبدأ المقالة بحقيقة لا يمكن لرواية التنمية التقليدية استيعابها: المكسيك وماليزيا تصدران سلعاً عالية التكنولوجيا أكثر بكثير من البرازيل أو الأرجنتين. بكل مقياس يحب البنك الدولي الاحتفال به

– تعقيد التصدير، حصة التصنيع، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية– فقد فعلتا ما يطلب من الأطراف أن تفعله. ومع ذلك، فهما ليستا أقل تبعية، بل أكثر. وفقاً لمؤشر التبعية الهيكلية الذي وضعه الكاتب، تبلغ تبعية ماليزيا التكنولوجية 0,87 والمكسيك 0,75

– من بين أعلى الدرجات في العينة بأكملها

– بينما تبلغ درجة الصين 0,39 وكوريا الجنوبية 0,40، رغم أنهما تشحنان نفس الحصة من التكنولوجيا العالية.

يختفي هذا، المفارقة بمجرد أن يتوقف المرء عن الخلط بين تصدير التكنولوجيا وإنتاجها. المكسيك وماليزيا تجمعان مكونات مستوردة في سلع تامة الصنع، تعبر الحدود مختومة بـ «عالية التقنية». الرقائق والتصاميم وبراءات الاختراع والآلات التي تصنع الآلات: كل هذه القيمة تُخلق في مكان آخر وتمر فقط عبر البلد. البلد يعمل كورشة داخل مصنع شخص آخر.

يطلق جيوفاني أريغي، في قراءته للمدى الطويل للنظام العالمي، على هذا الاسم الصحيح: «التهميش الأنشطة الصناعية». فالتصنيع ينتج مظهر التنمية بينما يعيد إنتاج جوهر التبعية. المصانع والوظائف وأرقام التصدير كلها حقيقية؛ ما هو غائب هو السلسلة.

– شبكة الموردين والمهندسين والمراحل عالية القيمة التي تحول المصنع إلى نظام إنتاجي وطني بدلاً من كونه نقطة عبور. السؤال الذي يحدد التنمية ليس ما إذا كانت دولة ما قد صنعت أم لا، بل ما إذا كانت السلسلة تغلق داخل الاقتصاد الوطني أم تتسرب عند كل حلقة؟

أين تعيش القيمة: سلسلة بطارية الليثيوم

انخفض سعر حزمة البطارية من 1,391 دولاراً لكل كيلوواط / ساعة في عام 2010 إلى 131 دولار لكل كيلوواط / ساعة في عام 2024

– لم تعد بطارية الليثيوم أيون متخصصة في تحول الطاقة. لقد تحرك سوق البطاريات بأكثر من 235 مليار دولار في عام 2023 ويتوسع بنسبة 15–20% سنوياً. تمثل السيارات الكهربائية وحدها حوالي 72% من الطلب، وواحدة من كل خمس سيارات تباع على هذا الكوكب هي الآن كهربائية. تظهر البطارية كقطاع رائد في موجة طويلة جديدة من النمو

– التكنولوجيا ومجموعة الصناعات التي تسحبها إلى الوجود، والتي يعاد حولها تنظيم تراكم رأس المال بأكمله. بالنسبة للطرف، فإن المخاطر هنا ملموسة: الاقتصاد المستبعد من القطاع الرائد لموجة طويلة يفقد الهندسة، وقاعدة الموردين التي تتراكم حوله، ويميل إلى قضاء العقود التالية في استيراد ما لم يبن القدرة على صنعه.

هناك قيمة يمكن الاستيلاء عليها هنا؛ السؤال الحقيقي هو: أين على طول السلسلة تجلس، ومن يمتلك هذا الجزء. تتركز قيمة البطارية في الخلية: تمثل الخلايا حوالي 79% من الإجمالي، بينما يمثل التجميع النهائي للحزمة حوالي الخمس فقط. داخل الخلية، تمثل المواد الفعالة، والكاثود فوق كل شيء، بين 53 و61% من التكلفة. بالنسبة للطرف، فإن النمط لا يرحم: الحلقتان اللتان يُدعى عادة لشغلهما.

– الاستخراج في أحد الطرفين، وتجميع الحزمة في الطرف الآخر.

هما اللتان تخلقان أقل قيمة. منتصف السلسلة، حيث يصبح الخام كاثوداً وأنوداً، وكلاهما يصبحان خلايا، هو المكان الذي تتركز فيه العوائد، وهو الجزء الذي شرعت الصين في امتلاكه.

الصين: ميزة مصنعة وليست موروثة

تمتلك الصين أقل من 7% من احتياطيات الليثيوم في العالم، وتستخرج أقل من خمس المادة الخام؛ إنها لا تمتلك المورد. ولكن عند الصعود من المعدن نحو القيمة، ترتفع حصتها في كل خطوة: تكرير كربونات الليثيوم قرب 65%، مواد الكاثود حوالي 85%، مواد الأنود حوالي 95%، الإلكتروليتات 80%، الفواصل 75%، الخلايا التامة 83%، وأكثر من 80% من الطاقة الإنتاجية العالمية الإجمالية. هذه هي بصمة ليس للعمالة الرخيصة، أو الهبة الطبيعية، بل لصعود متعمد لحلقات السلسلة الكثيفة القيمة، الأضعف حيث القيمة أقل والأقوى حيث تتركز.

الميزة كانت مصنعة، وليست موروثة. انخفض سعر حزمة البطارية من 1,391 دولارا لكل كيلوواط / ساعة في عام 2010 إلى 131 دولار لكل كيلوواط / ساعة في عام 2024، أي انهيار بأكثر من 90%، مدفوعاً بالحجم، ومعدل تعلم لم يضاهيه المنافسون في كوريا والولايات المتحدة وأوروبا. الصين لم تكتشف ميزة نسبية في البطاريات ثم استغلتها. لقد اختارت القطاع، ووجهت الائتمان والبحث إليه، وتسامحت مع سنوات من الطاقة الفائضة، وبنت الميزة حتى تصلبت كحقيقة يعاملها بقية العالم الآن على أنها طبيعية، بل أبدية. لم ينتج السوق هذه النتيجة؛ قرار سياسي مستدام فعل.

الدائرة المبتورة لروي ماورو ماريني

لماذا يحدث هذا، ويستمر في الحدوث، عبر سلعة تلو الأخرى؟ أجابت نظرية التبعية عن هذا السؤال قبل نصف قرن، بلغة أكثر حدة مما أنتجه اقتصاديو النمو منذ ذلك الحين. وصف روي ماورو ماريني دائرة رأس المال في الاقتصاد التابع بأنها «دائرة مبتورة». في التسلسل الكلاسيكي، يصبح المال وسيلة إنتاج وعملاً، والتي تصبح سلعاً، والتي تباع للحصول على مال أكثر، اللحظة الحاسمة هي الإنتاج، وهي المرحلة التي تُخلق فيها القيمة فعلياً، ويكون فيها الاقتصاد الوطني إما يُشحَن أو يرق. في اقتصاد ذي سيادة، تغلق الدائرة في المنزل: الفائض الناتج في الإنتاج يُعاد استثماره في الإنتاج، ويتضاعف الموردون، وتتراكم القدرة، وكل دورة من الدورات تترك الهيكل الإنتاجي أكثر كثافة مما كان عليه. في اقتصاد تابع، تُكسر الدائرة ويُعاد توجيهها من خلال المركز. المدخلات مستوردة بدلاً من صنعها، ومراحل القيمة العالية تحدث في الخارج، والفائض الناتج

السلسلة؟

يتسرب، من خلال أرباح محولة، والقنوات المالية، وحقيقة أن الحلقات الأكثر ربحية مملوكة ومتمركزة في مكان آخر.

ما أسماه ألبرت هيرشمان بالروابط، الطريقة التي تستدعي بها صناعة واحدة، مزروعة في التربة المناسبة، صناعات أخرى في المنبع والمصب، تفشل في التكون، أو تتكون على الجانب الآخر من المحيط. الاقتصاد يتصنع في المظهر ويتفكك في الواقع. هذا هو السبب في أن الرافعة الإنتاجية ليست– على الرغم مما قد توحي به الملاحظة السابقة– معدل الاستثمار. يمكن للدولة أن تحافظ على معدل استثمار محترم، وما تزال تصب رأس المال في جيب بلا جذور في بقية الاقتصاد. الرافعة هي استيعاب الدائرة داخليا، الاستثمار الذي يبني الحلقات المفقودة، ويجبر السلسلة على الإغلاق داخل الأراضي الوطنية، ويحول عقدة تجميع إلى نظام مفصلي.

تفكيك الارتباط بالعكس

هنا، يجب تحديث التقاليد بدلا من تكرارها ببساطة. قدم سمير أمين المفهوم الاستراتيجي، وأول ما يجب قوله عنه، لأن ملاحظة سابقة في هذه السلسلة، حول التعددية القطبية والاستقلالية، كان عليها بالفعل الإصرار عليه، هو أن تفكيك الارتباط ليس اكتفاءً ذاتيا. كان أمين واضحا: فهذا يعني إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التنمية الداخلية، وعكس العلاقة التابعة، بحيث يواجه الاقتصاد العالم بشروطه الخاصة بدلا من تنظيم هيكله الإنتاجي بأكمله حول احتياجات المركز. إنه تغيير فيمن يضع الأولويات، وليس تراجعا وراء جدار.

لكن أمين نظر إلى تفكيك الارتباط في الثمانينيات، بينما كان مشروع العالم الثالث يتفكك من حوله، وكان المفهوم يحمل نكهة لا مفر منها من الانسحاب. القرن الحادي والعشرون يفرض قراءة مختلفة. الصين لم تفكك ارتباطها بالانسحاب. لقد فككت ارتباطها بتغيير شكل اندماجها، وبذلك استولت على السلسلة التي تسمح المكسيك بالمرور عبرها. هذا هو تفكيك الارتباط بالعكس: ليس اندماجا أقل، بل اندماجا مُعاد تنظيمه بحيث يبني الاقتصاد الوطني بدلا من استنزافه. الأدوات موثقة جيدا، وتقرأ معا تشكل مذهبا متماسكا، ضوابط رأس المال، بحيث لا يمكن للفائض ببساطة أن يهرب؛ متطلبات نقل التكنولوجيا المفروضة على المستثمرين الأجانب كشرط للوصول إلى السوق؛ ملكية الدولة للقطاعات الأكثر استراتيجية، بحيث لا تكون الحلقات الأكثر استراتيجية معروضة للبيع أبدا؛ ائتمان موجه وصبور من البنوك الحكومية يهدف إلى القطاعات التي يعتزم البلد الاستيلاء عليها؛ ومشاركة انتقائية مشروطة في الأسواق العالمية، بدلا من الانفتاح غير المشروط الذي وصفه صندوق النقد الدولي للجميع.

لم يكن أي منها مرتجلا. لقد كانت مكتوبة، خطة بعد خطة.

خطة الصين الخمسية الثانية عشرة، التي نُشرت في عام 2011، قبل أن يتحدث أي شخص عن الهيمنة الصينية على البطاريات، سمّت بالفعل سيارات الطاقة الجديدة والطاقة الجديدة والمواد الجديدة من بين «الصناعات الناشئة الاستراتيجية» التي ستبنيها الدولة عن قصد.

الخطة الثالثة عشرة حددت هدف 15% من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات الناشئة الاستراتيجية، وحددت الحدود التكنولوجية لسيارات الطاقة الجديدة.

الخطة الرابعة عشرة، في عام 2021، جعلت السلسلة نفسها هي الهدف، ودعت إلى «تكميل وتعزيز سلسلة التصنيع» ورفع «القدرة التنافسية لسلسلة الصناعة بأكملها». الخامسة عشرة، التي اعتمدت في مارس 2026، تفتح خطا مخصصا لـ «بطاريات من النوع الجديد» تحت تفويض صريح لرفع «الاعتماد على الذات وقابلية التحكم في السلسلة الصناعية».

قم بتسميتها، واستهدفها، وثبتها، وادفع الحدود وثبت المدخلات: أربع خطط على مدى خمس عشرة سنة، تعليمات واحدة لم تنقطع. ما يصفه الاقتصاديون الغربيون الآن بميزة نسبية نشأت بطريقة ما كان، على الصفحة وقبل عقد ونصف من الزمن، قرارا.

فخان وليس فخاً واحداً

الطرف محاصر في فخين وليس فخا واحدا، وهما يتطلبان علاجين مختلفين:

أولا: فخ عقدة التجميع، والمكسيك وماليزيا وتايلاند هي أبرز أمثلته: تعقيد تصدير عال، سلسلة تمر عبر البلاد وتخرج من الجانب الآخر، تبعية تكنولوجية في أعلى التوزيع لأن الإنتاج حقيقي، ولكن القيمة أجنبية. البصمة الإحصائية هي حصة القيمة الأجنبية المجسدة في صادراتها: ما يقرب من ثلث القيمة الإجمالية لما تشحنه المكسيك وماليزيا إلى الخارج تم إنتاجه في مكان آخر وتجميعه ببساطة على أراضيهما، مقارنة بشيء أقرب إلى السدس في الصين. العلاج هنا هو علاج الليثيوم: الاستيلاء على الحلقات الكثيفة القيمة، واشتراط المستثمرين، وبناء الموردين المحليين، وإجبار السلسلة على التجذير.

ثانيا: فخ المصفوفة الراكدة، والبرازيل هي رمزها. درجة التبعية التكنولوجية في البرازيل أقل بكثير من اقتصادات التجميع – 0,40 في عام 2023، مقارنة بـ 0,75 في المكسيك– لأن البرازيل بنت بالفعل مصفوفة صناعية كاملة نسبيا طوال القرن العشرين. إنها ليست مصنع تجميع. لكن درجة البرازيل ارتفعت من 0,25 في التسعينيات إلى 0,40، والمصفوفة تتجوف ببطء – تعاني من نقص الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، وإعادة التخصص الأولي، حيث تزاحم فول الصويا وخام الحديد القطاعات الأكثر تعقيدا – خلال السنوات التي كانت تتحرك فيها درجة الصين في الاتجاه الآخر، من 0,60 إلى 0,39. العلاج الذي تحتاجه البرازيل مختلف: ليس بناء سلسلة لم تكن موجودة أبدا، بل إعادة ديناميكية وتلك الموجودة والدفاع عنها، ووقف الانزلاق نحو التخصص الأولي.

لكن كلاهما يحتاج إلى نفس الشيء: دولة قادرة على ثني الهيكل الإنتاجي ضد اتجاه السوق، وضد المصالح التي تربح من تركه كما هو.

حيث لا تزال السلسلة مفتوحة

إذا توقف الجدل هنا، لكان نصيحة باليأس: الحلقات الكثيفة القيمة مأخوذة، والباب أغلق، وقد يستسلم الطرف لشحن المركزات. لكن سلسلة البطاريات لم تنته من التصلب بعد، والفجوات محددة بما يكفي لتسميتها، وهذا ما يحول الرافعة الإنتاجية من شعار إلى استراتيجية.

السلسلة لها درزات. التركيز ساحق في جوهر خلايا السيارات، لكنه يرق نحو الحواف، والحواف هي حيث يمكن لدولة ذات رأس مال متواضع ونية واضحة أن تمسك بحلقة. التخزين الثابت – بطاريات للشبكة بدلا من السيارة – هو أسرع قطاع نموا في السوق بأكمله، وقدرته العالمية تقفز 77% في سنة واحدة، وهو الأقل احتكارا: حصة الصين تقترب من 55% بدلا من 80 أو 90% في أماكن أخرى. يعمل في الغالب على LFP، الذي لا يحتاج إلى كوبالت أو نيكل، ويفضل البلدان ذات الحديد والليثيوم، وعتبات رأس ماله تقع أقل بكثير من خلايا السيارات. إعادة التدوير تقدم مدخلا ثانيا للسلسلة تماما: مع وصول الموجة الأولى الكبيرة من البطاريات إلى نهاية عمرها، ستوفر المواد المستردة حصة متزايدة من الليثيوم والكوبالت والجرافيت الذي تحتاجه الصناعة، مع هوامش حقيقية وحاجز تكنولوجي أقل، يغذيها تيار نفايات محلي بدلا من فاتورة استيراد. والتنقل الصغير – الدراجات الكهربائية والدراجات

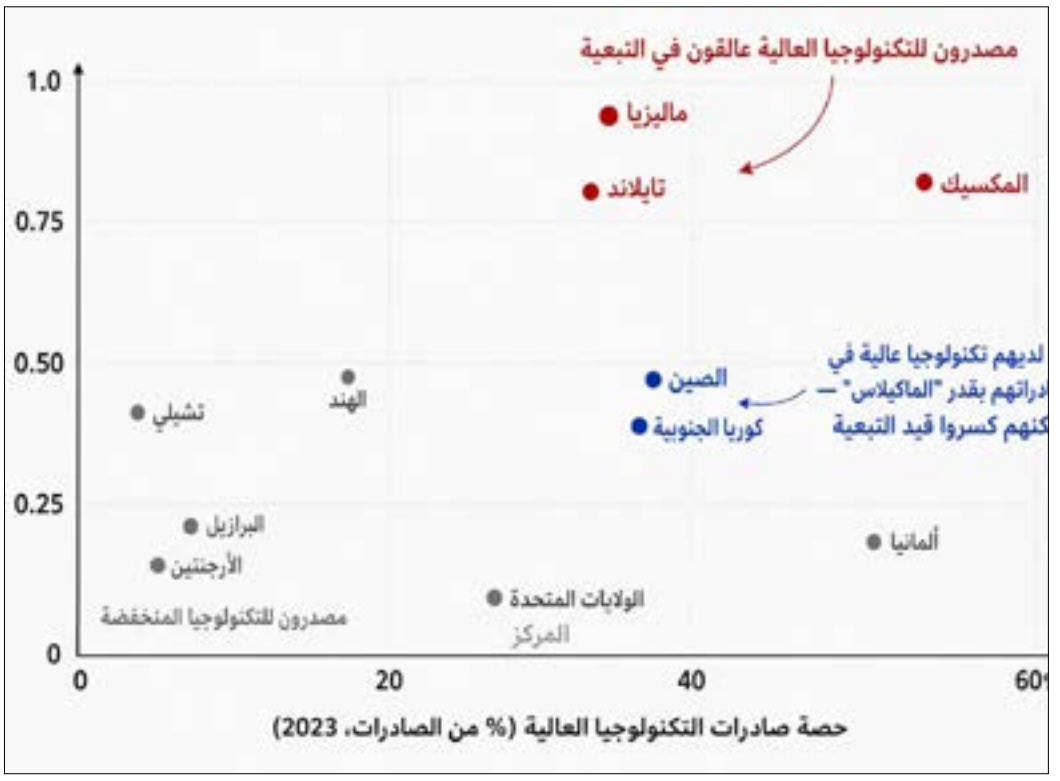

البخارية – هو قطاع بقيمة 360 مليار دولار بحلول نهاية العقد، مجزأ بدلا من احتكاره، ومتوافق مع LFP، ويمكن بناؤه بمبلغ 10 إلى 50 مليون دولار للمصنع مقابل 1–3 مليار دولار التي يتطلبها مصنع خلايا سيارات تنافسي.

الخلاصة: الرافعة لا تسحب نفسها

لا شيء من هذا يحدث بإشارة السوق. أخبر السوق مثلث الليثيوم بتصدير المحلول الملحي، وفعل؛ أخبر المكسيك بالتجميع، وفعلت. متروك لنفسه، الميزة النسبية هي آلة لتجميد الطرف في الحلقة التي يحتلها بالفعل. نظرية ريكاردو الأنيقة تقرأ، من الجانب السفلي، كحكم بالسجن. السلسلة تغلق فقط عندما تقرر دولة القيام بذلك، متجاوزة إشارات الأسعار وقواعد التجارة والمستثمرين الأجانب، الذين يفضلون جميعا بقاءها مفتوحة.

هنا يعود أعمق رأي لسمير أمين، والذي لن تستوعبه اقتصاديات التنمية السائدة أبدا لأنه تحليل طبقي، وليس قائمة سياسات: البرجوازية الطفيلية لن تسحب الرافعة. الجزء من رأس المال الذي يربح من تصدير المعدن، وإدارة مصنع التجميع، واستيراد السلعة التامة لبيعها بهامش ربح يعتمد على بقاء السلسلة مفتوحة لتراكمه. ليس لديه مصلحة في المصافي أو مصانع الكاثود أو نقل التكنولوجيا، لأن هذه الأشياء تهدد الترتيب الذي يجعله غنيا. سواء تحدث باللغة التكنوقراطية الجديدة أو التنموية الوطنية، فإنه لن يؤدي إلى استيعاب حقيقي للدائرة الإنتاجية بمنظور سيادي وتحرري. وهذا يتطلب ائتلافا مختلفا، ثابتا في القوى الاجتماعية التي لديها ما تكسبه من اقتصاد وطني أكثر سمكا، ولا شيء تخسره من مواجهة أولئك الذين يبقونه رقيقا.

لذا فإن الرافعة الإنتاجية تتحول إلى أنها تتطلب شيئين في وقت واحد: أداة ويدا لسحبها. الأداة هي بنية السياسات التي جمعتها الصين، وسلسلة الليثيوم تجعلها مقروءة – ضوابط رأس المال، والاستثمار الأجنبي المشروط، والملكية العامة للحلقات الاستراتيجية، والائتمان الموجه، والاستيلاء الصبور على منتصف السلسلة الكثيفة القيمة. اليد هي دولة تتمتع بالاستقلالية والقاعدة الطبقية لاستخدام تلك البنية ضد المصالح التي تسمن على التبعية. اللحظة الانتقالية وسعت المساحة للتعاون بين بلدان الجنوب وللتمويل البديل، والطلب والتكنولوجيا الصينيان يقدمان الآن للمواد الطرفية مواد كانت أسلافها تفتقر إليها. لكن التعددية القطبية توفر الفرصة، وليس الإرادة. سيستمر الليثيوم في مغادرة السبخة كمحلول ملحي حتى يقرر شخص لديه سلطة أن يقرر خلاف ذلك.

لا شيء من هذا، في النهاية، هو فقط عن الليثيوم. سلسلة البطاريات هي مثال عملي على المهمة التي واجهتها الأطراف دائما: بناء قدرة إنتاجية – أخذ وديعة أو محصول أو منصة عمالة رخيصة وتحويلها إلى نظام مفصلي يحتفظ بالقيمة التي يخلقها، والقدرة على الاستمرار في خلقها، في المنزل. بدأنا بشاحنة كربونات تغادر بونا وقيمة لم تعد أبدا؛ كانت الحجة بأكملها حول ما يلزم لتلك القيمة أن تبقى: الإغلاق الصبور للسلسلة في المنزل، حلقة بعد حلقة. الليثيوم فقط يجعل الدرس مقروءا. نفس السؤال ينتظر وراء النحاس، وفول الصويا، وكل سلعة لا تزال القارات الثلاث تشحنها خاما وتشتريها تامة الصنع. من يملك السلسلة هو سؤال من يبنيها. أجابت هذه الملاحظة عن هذا السؤال في منتصف الطريق فقط. لقد رسمت الخريطة وأظهرت، في سلعة واحدة، أين يجب تطبيقها؛ ما لم تحسمه هو من يمكنه أن يمسك بها. هذا هو موضوع الملاحظة التالية بالكامل: قدرة الدولة – والقوى الطبقية التي تعمل من خلالها – على التوسط بين القيد الهيكلي والمشروع التنموي، وتحويل رافعة لن يحركها أي سوق أبدا.

اليد هي دولة تتمتع بالاستقلالية والقاعدة الطبقية لاستخدام تلك البنية ضد المصالح التي تسمن على التبعية

ألبانيا ليست للبيع...

تشهد ألبانيا مظاهراتٍ حاشدة للاحتجاج على مشروع «سياحي» ضخم لصالح جاريد كوشنر وإيفانكا ترامب، إلى جانب شركائهم من عائلة الخياط السورية-القطرية، إذ خرج الآلاف لإعلان رفضهم لهذا التفريط لصالح شركات أجنبية ذات أجندات مشبوهة، ورغم أن المسألة قد تبدو واضحة للوهلة الأولى إلاّ أن خلف هذا المشروع الكثير من الجوانب المخفية التي لا يمكن فهم حساسيتها دون عرضها بشكلٍ موجز...

■ علاء أبوفرّاج

إن خروج آلاف الألبانيين في مظاهرات حاشدة باتت تُعرف في وسائل الإعلام باسم «ثورة طائر الفلامينكو» كان رد فعل على سلسلة من المسائل المترابطة، إذ كانت الحكومة الألبانية منحت ترخيصاً لشركة يديرها كوشنر، وتشارك في تمويلها عائلة الخياط، لبناء منتجع سياحي ضخم على جزيرة سازان ومنطقة زفيرنيك في منطقة شديدة الحساسية في مضيق أوترانتو، المدخل الوحيد للبحر الأدرياتيكي الذي ينظم الملاحة بين البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني. المتظاهرون الذين بدأوا تحركاتهم هذه منذ أواخر شهر أيار الماضي، يرون في المشروع كارثة بيئية حقيقية كونه قائم في منطقة محميات طبيعية، وموطن لكثير من الكائنات المهددة بالانقراض، وآخر المحميات لبيئة البحر المتوسط الأصيلة، لكن التحرك وبالرغم من كونه يركز كثيراً على الجانب البيئي، وتشارك فيه العديد من المنظمات البيئية، يتطرق أيضاً إلى كثير من القضايا السياسية داخل ألبانيا، إذ تحوّل مشروع كوشنر- الخياط إلى صاعق تفجير لعدد كبير من القضايا، كان على رأسها قضايا فساد كبرى تُتهم بها الحكومة ورئيس الوزراء إيدي راما.

كانت الحكومة قد عدّلت في شهر شباط 2024 «قانون المناطق المحمية» لتسهيل بناء المجمعات الفاخرة، في مناطق كانت تخضع لحماية بيئية صارمة، ليتبين لاحقاً، أن تعديل هذا القانون كان إجراءً أولياً للمرحلة اللاحقة، والدخول في صفقة مع صندوق أفينيتي بارتنرز المملوك لجاريد كوشنر، بالتعاون مع عائلة الخياط بقيمة تصل إلى 5،4 مليار دولار! وهذا ما دفع مكتب المدعي العام الخاص لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في ألبانيا لفتح تحقيق في عمليات نقل ملكية عقارات مشبوهة مرتبطة بالمشروع، منها أراض اشتراها الأخوين خياط في منطقة زفيرنيك الساحلية على بعد أمتار قليلة من المحمية الطبيعة. وعلى الرغم من رفض رئيس الوزراء هذه الاتهامات وإصراره على أن الاحتجاجات يحركها «كارهوا ترامب» وتقف خلفها أطراف خارجية، مثل: إيران! إلا أن المحتجين استطاعوا تنظيم صفوفهم، وحشد الآلاف في عدد من المناطق، شملت العاصمة تيرانا ومدينة فلورا الساحلية.

الاحتجاجات تعرّضت لعنف واعتداء وقمع من قبل بعض عناصر الشرطة وعناصر أمن آخرين تابعين لشركات خاصة، تعمل على حماية المشروع، ما حرّك قضية أخرى أدت لوقف عناصر شرطة عن العمل، وإلغاء تراخيص هذه الشركات الأمنية الخاصة. مما يرجح أن المسألة يمكن أن تتوسع أكثر وتشتد الاحتجاجات، خاصة مع عدم وجود نيّة لدى الحكومة للتراجع عن المشروع.

الزاوية الأوسع!

إن مسألة ثانية شديدة الخطورة لا تلقى التركيز الإعلامي نفسه:

هل يستحق مشروع سياحي أزمة كهذه؟ وما الذي يدفع الحكومة في ألبانيا لمغامرة بهذا الحجم قد تنتهي بإسقاطها وإحالة مسؤولين للمحاكمة؟ الإجابة عن أسئلة كهذه ليست مسألة سهلة، لكن إن النظر لموقع الجزيرة وتاريخها يفتح الباب أمام فرضيات مقلقة، تحدّث فيها بالفعل بعض الشخصيات من خلفيات عسكرية داخل ألبانيا.

إن مضيق أوترانتو هو شريان أساسي يصل موانئ دول، مثل: إيطاليا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والجبل الأسود، وألبانيا، مع البحر الأبيض المتوسط، ولهذا السبب كان لجزيرة سازان- الواقعة في المضيق الذي يبلغ عرضه 72 كيلومترا- أهمية استراتيجية كبيرة، فبسبب طبيعتها المميزة كانت الجزيرة بمثابة حصن عسكري منيع، إذ استخدمتها إيطاليا منذ عام 1914 حتى 1947 كقاعدة غواصات عسكرية، ثم استعادت ألبانيا السيطرة على الجزيرة بموجب اتفاقية باريس للسلام، قبل أن تتحول إلى قاعدة عسكرية مشتركة للقوات الألبانية والسوفييتية منذ عام 1947 حتى 1961 لتستخدمها القوات الألبانية بشكل مستقل بعد ذلك التاريخ، وحتى تسعينيات القرن الماضي.

كانت الجزيرة محط اهتمام وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، التي كشفت إحدى وثائقها في 1951 أن الاتحاد السوفييتي طوّر البنية التحتية للجزيرة بشكل كبير جداً، وأعاد بناء المنشآت الإيطالية السابقة، وبنى تحصينات مخصصة لتجنب ضربات نووية، كما تم بناء نظام معقد من الأنفاق والملاجئ المحفورة في الصخور لاستيعاب الغواصات والوقود والذخيرة! وتحدّثت وثيقة للاستخبارات الأمريكية، أن البنية التحتية الموجودة في الجزيرة كانت تسمح باستيعاب 15 غواصة متوسطة الحجم، هذا بالإضافة إلى أن فترة تواجد القوات السوفييتية أظهرت قدرة الموقع الاستراتيجية بعد تطويره، وتزويده ب 70 جهاز مدفعية ومضادات جوية متطورة وقاذفات صواريخ. مما حول الجزيرة إلى مدينة عسكرية متكاملة، تحتوي على 50 مبنى للاستخدامات العسكرية واللوجستية.

ينبغي أن يقرع الأجراس أمام الأخطار المحتملة لتلك المشاريع المرتبطة بهذه الشخصيات في منطقة غرب آسيا وضمناً في سورية

إن ما سبق، يمكن أن يساعد في فهم سبب تصريحات الخبير البحري الألباني آرتور ميتشولاري، الذي انتقد تفريط الحكومة بهذه الأصول لصالح شركة أجنبية، معتبراً أن المنطقة تمثل وحدة جغرافية ودفاعية واحدة لا يمكن فصلها، وهي أهم مساحة استراتيجية في ألبانيا للسيطرة على مضيق أوترانتو. ولذلك يعتقد ميتشولاري، أن عرض الجزيرة للاستثمار ليس مبنياً على دراسات جدوى اقتصادية، بل هو «قربان سياسي» تقدمه القيادة السياسية لكسب نفوذ دولي، متجاهلة الوثائق الاستراتيجية للدفاع الوطني. كما ينبّه إلى أن السيطرة على هذا الموقع من قبل شركة أجنبية مدنية، يمكن أن يتحوّل إلى عامل ضاغط على الناتو، ويعيق قدرته على الحركة في هذه المنطقة، ما يثير شبهات أكثر عن الأهداف الخفية خلف المشروع، وتحديداً كونها مرتبطة بشخصيات أمريكية، وعلى علاقات طيبة بالحركة الصهيونية.

المحتجون في ألبانيا يمثلون استجابة أولية لخطورة هذا المشروع، ويمكن أن تتطور هذه الحركة سريعاً، وإن هؤلاء الشباب الذين رفعوا شعارات، مثل: «ألبانيا ليست للبيع» و«إيفانكا، ارحلي إلى منزلك» و«ارفعوا أيديكم عن فيجوسا-نارتا» و«راما إلى السجن، بيريشا إلى السجن» إنما يلقون الضوء على الدور المشبوه لشركات كوشنر وشركائه، تحديداً كونّها باتت تغطي مساحة جغرافية كبيرة من العالم، وفي مناطق حساسة واستراتيجية، ما ينبغي أن يقرع الأجراس أمام الأخطار المحتملة لتلك المشاريع المرتبطة بهذه الشخصيات في منطقة غرب آسيا وضمناً في سورية.

من إيران والإقليم... كيف يمكن إيقاف مشروع «إسرائيل الكبرى»

شهدت الأيام الأخيرة موجات تصعيد جديدة إذ نفذت الولايات المتحدة عدداً من الضربات ضد مواقع إيرانية وناقلات في مضيق هرمز، إلا أن هذه الخروقات كانت سبباً كافياً بالنسبة لطهران لتوجيه ضربات مقابلة استهدفت مصالح أمريكية، ومواقع في دول الخليج، التي تفتح المجال أمام القوات الأمريكية لاستخدام أراضيها لتنفيذ هذه الضربات.

■ علاء أبوفرّاج

تصر إيران في ضرباتها الأخيرة على تثبيت معادلة قاسية بتكلفة باهظة، إذا كانت الردود غير متناسبة، وسعت طهران من خلالها إلى التأكيد، بأن أي تجدد واسع للقتال سيتجاوز حدود المرحلة السابقة، وإن إيران ستحرص على أن تكون ضرباتها أعلى بمرة ونصف من أي هجوم عليها، وهذا من شأنه تعقيد الحسابات الأمريكية المعقدة أصلاً في إدارة الملف وتداعياته.

إن التطورات الميدانية الأخيرة ورغم خطورتها تظل أقل شأناً من تلك التي تجري خلف الكواليس وتحديداً تلك المرتبطة بالقدرات النووية الإيرانية، فوفقاً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية «IAEA» تحتفظ إيران بقدراتها النووية، ولم تتضرر بالشكل الذي كانت الإدارة الأمريكية تسوقه، وهذا ما يتوافق مع ما توصلت له تقارير استخباراتية أمريكية، والتي نفت بشكل قطعي تعرّض المنشآت النووية لـ «الإبادة» وأكدت أنّها قائمة، ولا تزال تعمل، وهي محصّنة تحت الأرض على أعماق تصل إلى 800 متر أحياناً، وهو ما يفوق قدرة القنابل التقليدية على الاختراق.

إيران والسلاح النووي

لكن التطور اللافت يتمحور حول تقارير وتسريبات تقول بأن إيران امتلكت بالفعل أسلحة نووية أو أنّها تعمل على ذلك، وتستند هذه التقديرات إلى جملة من المعطيات الحساسة التي يجري تداولها وكشفها، كان أبرزها ما تحدّث عنها لاري جونسون المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، والذي يتمتع بعلاقات واسعة داخل المؤسسات الأمريكية ومع أجهزة أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كشف جونسون أن الاستخبارات الأمريكية اعترضت مكالمة بين الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في أواخر شهر أيار الماضي، والمثير للانتباه، أن المكالمة ورغم خطورة محتواها تمت عبر خطوط غير مشفرة، مما مكّن الاستخبارات من اعتراضها، وهو ما يراه جونسون وغيره من المحللين خطوة مقصودة لإيصال الرسالة إلى الجانب الأمريكي و«الإسرائيلي».

وركّزت المكالمة على ثلاث نقاط أساسية.

الأولى: أن إيران لن تتحدث عن برنامجها النووي طالما تستمر الحرب في غزة ولبنان، وأن أي حديث حول هذا البرنامج سيكون مجمَّدا حتى تحقيق الشروط الإيرانية.

الثانية: هي أن إيران غير مهتمة بأي نسخة جديدة أو مخففة من الاتفاق النووي السابق المعروف باسم JCPOA «خطة العمل الشاملة المشتركة» الذي جرى التوصل إليه في ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وانسحب منه الرئيس دونالد ترامب في ولايته الأولى، فبالنسبة لطهران لم تعد إيران كما كانت في عام 2015 بل هي اليوم في موقع أقوى وأكثر ثباتاً ولذلك لم يعد من الممكن الرجوع إلى الوراء.

الثالثة: وهي الأخطر، أن بزشكيان نقل إلى شريف في المكالمة التي جرى اعتراضها تهديداً إيرانياً شديد اللهجة قال فيه: إن بلاده تتجه إلى تفجير جهاز نووي على الأراضي الإيرانية في حال استمرار الاستفزازات الأمريكية أو «الإسرائيلية» وعبّرت طهران أن هذا التفجير لن يكون فعل حرب، بل تأكيداً على حق سيادي لا رجعة فيه للقدرة على التحكم في التصعيد.

يعطي صلاحية للجانب «الإسرائيلي» للوصول إلى أعلى التقنيات الأمريكية دون قيود وتحديداً في مجالات الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية

إن هذه المعطيات طرحت تساؤلات حول قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، وحول حيازة طهران للتكنولوجيا اللازمة لهذا السلاح، وهنا يؤكد جونسون بحسب مصادر باكستانية مطلعة، أن إيران تملك بالفعل هذه الأسلحة، ولم تعتمد فقط على قدراتها الداخلية، بل تلقت مساعدة من دولة ثانية. فإيران تملك مخزوناً ضخماً من اليورانيوم عالي التخصيب، كما تمتلك منظومات بالستية متطورة تغطي كامل المنطقة، قادرة على نقل الرؤوس النووية إلى الأهداف، ونجحت بعد تلقيها مساعدة في تطوير موائمة كافية بين الرؤوس النووية المنقولة في الصواريخ والأقمار الاصطناعية، ما يجعل أركان صناعة هذا السلاح كاملة وجاهزة للاستخدام.

من جهة ثانية، ترى طهران نفسها غير ملتزمة اليوم بتحريم الخامنئي السابق لتصنيع هذه الأسلحة على الأراضي الإيرانية، وتحديداً أن المرشد الجديد يملك صلاحية لإعادة النظر في هذه الفتوى على ضوء المعطيات الجديدة والتهديدات التي تواجهها إيران.

«إسرائيل الكبرى» والمحاولات الأخيرة

إن هذه التقارير تفرض على الإدارة الأمريكية و«إسرائيل» إعادة شاملة للحسابات وخطة جديدة لإدارة الملف، كون امتلاك إيران لسلاح ردع نووي سيغير التوازنات الإقليمية، ويزيد من صعوبة الواقع الجديد، فمن جهة تنشأ تحالفات وتفاهمات إقليمية تتناقض مع المصلحة الصهيونية، تعتمد بشكل أساسي على إرادة مشتركة لدول، مثل: تركيا وباكستان والسعودية ومصر، كما يمكن لصمود إيران وتثبيت نفسها أن يعطي من جهة ثانية بعداً أعمق لهذه التفاهمات الإقليمية، تقوم على التوافق حول إخراج القوات الأمريكية من المنطقة، وبناء نظام أمني إقليمي مستقل قائم على التفاهم والتعاون بين الدول الأساسية، لكن كل ذلك لا يلغي بالضرورة خطر المشروع «الإسرائيلي» فهناك في تل أبيب يراقبون هذه التطورات بقلق شديد، لكنهم في الوقت نفسه يحاولون الخروج من هذه المرحلة بمكاسب استراتيجية تبدو واضحة من خلال المادة 224 من مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني في الولايات المتحدة، ورغم أن الطريق لايزال طويلاً لإقراره إلا أن مضمون المادة أشعل صراعاً داخل الولايات المتحدة، إذ تقول هذه المادة تحت عنوان «دمج المشتريات العسكرية» بضرورة تغيير العلاقة القائمة مع «إسرائيل» فبدلاً من أن يتلقى الكيان مساعدات مالية سنوية ثابتة، يجب الانتقال إلى نموذج جديد قائم على الاندماج العسكري الصناعي الكامل.

ويفرض البند 224 على وزير الدفاع الأمريكي تعيين مسؤول رفيع المستوى مهمته الأساسية هي مزامنة وتنسيق جميع جهود التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، مما يوسّع مجالات التعاون بشكل غير مسبوق، ويعطي صلاحية للجانب «الإسرائيلي» للوصول إلى أعلى التقنيات الأمريكية دون قيود، وتحديداً في مجالات الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية، بالإضافة إلى الأنظمة ذاتية التشغيل، مثل: المسيرات والروبوتات القتالية، وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب اقتراح موجود في البند يقضي بضرورة دمج الشبكات العسكرية بين البلدين، ما يعني إتاحة كل البيانات العسكرية والأمنية الأمريكية للجانب «الإسرائيلي» دون قيود.

إن مشروع «إسرائيل الكبرى» هو التهديد الأكبر والأساسي الذي تواجهه المنطقة اليوم، ويجري العمل المتواصل على بناء ركائز له، وتحديداً في مجال نقل وتوطين التكنولوجيا الأمريكية في المجالات الدفاعية والتقنية، لتكون قاعدة مادية يستند إليها المشروع، مما يؤكد أن «إسرائيل» حتى اللحظة، ورغم الضربات التي تلقتها مؤخراً، تأمل في المضي قدماً بمشروعها هذا، الذي يحتاج لرص الصفوف بين كامل الأطراف الإقليمية الأخرى، والعمل المشترك لتقويض هذه الجهود المشؤومة.

أوكرانيا، حرب استنزاف طويلة...

برزت مجموعة من التطورات العسكرية والسياسية المهمة خلال الأسابيع الأخيرة في الملف الأوكراني؛ من التصعيد المتبادل، إلى مبادرة زيلينسكي للقاء بوتين، وما تبعها من رد روسي حاسم، وصولاً إلى التحركات الأوروبية المتواصلة لمحاولة الحفاظ على تماسك جبهة الدعم الغربي. وهي تطورات تعكس في مجملها واقعاً أساسياً:

■ ملاذ سعد

الحرب مستمرة، وأسبابها العميقة ما زالت قائمة، فيما تبدو موازين الصراع الدولي الأشمل حاضرة في تفاصيلها.

التطورات العسكرية... حرب استنزاف

شهدت الساحة الأوكرانية خلال الأسابيع الأخيرة تصعيداً جديداً على المستويين الروسي والأوكراني، مع تكثيف الضربات الجوية والصاروخية الروسية من جهة، وتوسيع كييف لهجماتها بعيدة المدى داخل العمق الروسي من جهة أخرى، إلا أن قراءة المشهد من خلال الخرائط اليومية وتبدّل السيطرة على قرى أو بلدات محدودة لم تعد كافية لفهم طبيعة الصراع القائم.

فالحرب الأوكرانية منذ فترة طويلة تجاوزت كونها حرباً على بضع كيلومترات مربعة هنا أو هناك، وأصبحت حرب استنزاف شاملة تُقاس بالقدرة الاقتصادية والصناعية والبشرية على الصمود والاستمرار، ومن هذه الزاوية تحديداً، تصبح الصورة أكثر وضوحاً.

أوكرانيا اليوم لم تعد دولة تخوض حرباً اعتماداً على قدراتها الذاتية بقدر ما أصبحت دولة تعتمد بصورة شبه كاملة على المساعدات المالية والعسكرية والإنسانية الغربية. ميزانية الدولة، والقدرات العسكرية، وحتى جزء كبير من الخدمات الأساسية، بات مرتبطاً باستمرار تدفق الدعم القادم من الولايات المتحدة وأوروبا، بهذا المعنى، أوكرانيا هزمت تماماً منذ زمن بعيد.

من ذلك، إن الحديث عن حرب استنزاف بين روسيا وأوكرانيا لم يعد دقيقاً، وعملياً، تحولت الحرب إلى مواجهة استنزاف بين روسيا من جهة، والدول الأوروبية بمجموعها من جهة أخرى. فالأوروبيون هم الذين يمولون استمرار الدولة الأوكرانية، ويزوّدونها بالسلاح والذخائر، ويحاولون تعويض النقص المتزايد في الموارد والقدرات البشرية.

غير أن المعسكر الأوروبي نفسه لا يبدو في وضع مريح، فالأزمات الاقتصادية، وتباطؤ النمو، والضغوط المالية، والخلافات السياسية الداخلية، كلها عوامل تجعل من استمرار هذا الدعم بالوتيرة نفسها أمراً أكثر صعوبة مع مرور الوقت. وفي المقابل، تواصل روسيا التكيّف مع الضغوط والعقوبات الغربية، مع الحفاظ على قدرة إنتاج عسكرية وصناعية تسمح لها بمواصلة العمليات لفترة طويلة.

من هنا، فإن حالة الجمود النسبي على الجبهة حالياً لا تعني توازناً «عسكرياً» بين طرفين، بقدر ما تعكس استمرار عملية استنزاف طويلة الأمد، يحاول فيها كل طرف إنهاك خصمه سياسياً واقتصادياً قبل تحقيق اختراقات ميدانية حاسمة...

رسالة زيلينسكي إلى بوتين... محاولة لتجميد الواقع القائم

سياسياً، برزت خلال الفترة الماضية رسالة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي اقترح فيها عقد لقاء مباشر بين الطرفين في دولة ثالثة، مع الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وبدء عملية سياسية انطلاقاً من خطوط التماس الحالية.

من حيث الشكل، حاولت كييف تقديم المبادرة باعتبارها سعياً دبلوماسياً لإنهاء الحرب. لكن من حيث المضمون، هناك قراءة مختلفة.

فالانطلاق من خطوط الجبهة الحالية يعني عملياً تثبيت الواقع الميداني الراهن، ومنع أي تغيّرات إضافية قد تحدث مستقبلاً، وهذا ينسجم مع إدراك متزايد داخل أوكرانيا ودوائر داعميها بأن التطورات العسكرية المقبلة قد لا تكون في صالحهم، وأن استمرار الحرب لفترة أطول قد يفرض خسائر إضافية ومضاعفة على كييف وعلى الأوروبيين.

بمعنى آخر، تبدو المبادرة محاولة لشراء الوقت وتجميد الوضع عند النقطة الحالية أكثر من كونها مشروعاً حقيقياً لتسوية الصراع.

كما أن الطروحات الأوكرانية والغربية ما زالت تتجنب التعامل الجدي مع جوهر المطالب الروسية، التي تتعلق بمسائل الأمن القومي الروسي، وتوسّع حلف شمال الأطلسي، ومستقبل المناطق المتنازع عليها، والترتيبات الأمنية طويلة المدى في أوروبا الشرقية.

في المقابل، جاء الرد الروسي حاسماً. حيث رفض بوتين فكرة اللقاء المباشر في الظروف الحالية، مشيراً إلى أنها بلا جدوى، وأكد مجدداً أن أهداف العملية العسكرية الروسية لم تتغير، وأن موسكو ستواصل العمل لتحقيقها.

ويعكس هذا الموقف قناعة روسية بأن ميزان الوقت لا يعمل ضدها، وأن أي تسوية يجب أن تنطلق من معالجة الأسباب التي أدت إلى الحرب أساساً، لا من تجميد خطوط القتال الحالية وإرجاء المشكلات الاستراتيجية إلى المستقبل.

ومن هذا المنطلق، تستمر موسكو في التأكيد على أن المسألة بالنسبة لها لا تتعلق فقط بأوكرانيا، بل بموقع روسيا الأمني والاستراتيجي في النظام الأوروبي ككل.

مسار الحرب الأوكرانية سيبقى مرتبطاً إلى حد كبير بالتطورات في الساحات الأخرى تؤثر بها وتتأثر منها

اجتماع لندن... تشدد أوروبي بلا رؤية واضحة

في السياق نفسه، تستعد لندن لاستضافة اجتماع يضم زيلينسكي وقادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي الدول التي تمثل عملياً رأس الحربة الأوروبية في دعم كييف واستمرار المواجهة مع روسيا.

الاجتماع المرتقب سيبحث، وفق المعطيات المعلنة، سبل تعزيز الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، وتطوير الضمانات الأمنية الغربية، والحفاظ على تماسك الموقف الأوروبي في مواجهة موسكو.

غير أن المشكلة الأساسية لا تكمن في حجم الدعم أو أشكاله، بل في غياب رؤية استراتيجية واضحة لدى العواصم الأوروبية الكبرى حول كيفية إنهاء الحرب، أو تحقيق أي من أهدافها المعلنة.

فبعد سنوات من الصراع، لم تنجح أوروبا في فرض هزيمة على روسيا، كما لم تتمكن من تقديم تصور سياسي قابل للحياة لإنهاء الحرب. والنتيجة أن الاجتماعات المتتالية والمؤتمرات المتكررة باتت أقرب إلى محاولات لإظهار السيطرة على الوضع والحفاظ على تماسك المعسكر الغربي، أكثر من كونها خطوات تفتح مساراً جديداً للحل، أو أي تقدم لصالحهم.

كما أن الخطاب الأوروبي ما زال يتمسك بدرجة عالية من التشدد السياسي، رغم التكاليف الاقتصادية والأمنية المتزايدة التي تتحملها الدول الأوروبية نفسها نتيجة استمرار الحرب.

معركة دولية متعددة الساحات

في النهاية، يصعب النظر إلى الحرب الأوكرانية باعتبارها ملفاً معزولاً عن بقية التحولات الدولية، فهذه الحرب ليست سوى ساحة واحدة ضمن مواجهة أوسع وأشمل تدور بين القوى الغربية من جهة، والقوى الصاعدة المنافسة لها من جهة أخرى.

ومن هذا المنظور، فإن فترات الجمود أو التباطؤ التي تشهدها الجبهة الروسية – الأوكرانية قد لا تعني بنفسها شيئاً بالضرورة، بقدر ما تعكس إعادة تموضع أو تركيز ضمن معركة دولية متعددة الساحات تمتد من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الشرقية وغرب آسيا وآسيا، وبمجالات الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا بالدرجة الأولى.

ولهذا، فإن مسار الحرب الأوكرانية سيبقى مرتبطاً إلى حد كبير بالتطورات في الساحات الأخرى، تؤثر بها وتتأثر منها. وضمن الصورة الأوسع، فتبدو المؤشرات الحالية بالنسبة للغرب أقل إيجابية بكثير مما كانت عليه قبل سنوات، في وقت تتزايد فيه التحديات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تواجهه على أكثر من جبهة، وفي آن واحد.

حراك المهمشين... «حزب الصراصير» الهندي وسلاح السخرية في وجه الإهانة

في السادس عشر من أيار الماضي، لم يكن المشهد السياسي الهندي يعلم أنه على موعد مع ولادة واحدة من أغرب حركات الاحتجاج في تاريخه الحديث. فبينما كانت أروقة المحكمة العليا في نيودلهي تشهد نقاشات روتينية، أطلق رئيس المحكمة تصريحاً شبّه فيه الخريجين العاطلين عن العمل الذين يشتكون على وسائل التواصل الاجتماعي بـ «الآفات والطفيليات / الصراصير» التي تهاجم المنظومة الحكومية.

■ حلا الحايك

لم تمر ساعات حتى تحولت هذه الإهانة الفوقية إلى شرارة لانفجار سياسي واجتماعي بين الشباب الهندي وخصوصا «جيل زد»، حيث أعلن الناشط الشاب أبهيجيت ديبكي تأسيس «حزب الصراصير الشعبية/ Cockroach Janta Party – CJP». في غضون أسابيع قليلة، تحولت هذه المزحة الساخرة إلى حركة ميدانية حاشدة هزت العاصمة الهندية، لتطرح سؤالاً جوهريا: كيف نجحت البروليتاريا الشابة المحبطة في تحويل وصمة الإهانة إلى سلاح للمقاومة الطبقية؟

يرتبط صعود «حزب الصراصير» بالأزمة العميقة التي يعيشها الاقتصاد السياسي الهندي. فالنمو الاقتصادي المرتفع الذي تروج له السردية الرسمية الهندية يعجز في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية، ويخفي وراءه واقعا مرعبا للشباب:

أولا: تعاني الهند من أزمة «نمو بلا وظائف – Jobless Growth» حيث يقبع ملايين الخريجين في طابور البطالة، أو يضطرون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بظروف مجحفة.

ثانيا: يتبنى النظام الحاكم والمؤسسات الرأسمالية خطابا يحمّل الفرد المسؤولية الكاملة عن بطالته، واصفا الشباب بـ «الكسل» أو «الافتقار للمهارات» وهو ما تجسد في تصريح القاضي الذي اعتبر احتجاج الشباب بمثابة «طفيليات» تزعج استقرار الدولة.

ثالثا: جاءت الفضائح المتتالية لعام 2026 المتعلقة بتسريب الامتحانات الوطنية الكبرى، وفشل النظام التعليمي «مثل امتحانات NEET وCBSE» لتؤكد للطبقات الفقيرة والمتوسطة أن المنظومة التعليمية مصممة لخدمة أصحاب النفوذ ورأس المال، وهو ما دمّر مبدأ تكافؤ الفرص.

الهوية والبرنامج... السخرية كملاذ أخير

تتميز الهوية الأيديولوجية للحزبً بذكاء حاد يعتمد على «استرداد المفهوم واستخدامه كسلاح– Reclamation». عندما يصفك النظام الحاكم بالصرصور «وهو كائن مقزز، يعيش في الظلام، لكنه يتمتع بقدرة فائقة على البقاء واختراق الشقوق» فإن تبني هذا الاسم يحرم النظام من القدرة على إهانتك مجددا.

رفع الحزب شعارا يجمع بين الجد والهزل، وتحت غطاء الفكاهة، صاغ مطالب سياسية جادة:

رفض تسيّد منطق العرض والطلب على حساب الحقوق الإنسانية الأساسية للشباب.

حظر تقاعد رؤساء القضاء في مجلس الشيوخ، وتجريم حذف أصوات الناخبين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وفرض حصة 50% للنساء، ومراجعة حسابات الإعلام الفاسد، ومحاربة الاحتكارات التعليمية، المطالبة بمحاسبة سياسية فورية، وعلى رأسها إقالة وزير التعليم نتيجة قضايا الفساد والتسريبات، وإسقاط النظرة الفوقية للطبقات النخبوية تجاه العاطلين عن العمل والمهمشين.

من الشاشات إلى الشوارع

كان الرهان الأساسي للسلطة هو أن «حزب الصراصير» مجرد فقاعة رقمية عابرة على منصات التواصل «رغم وصوله إلى أكثر من 20 مليون متابع على منصة انستغرام». لكن حزيران الجاري حمل المفاجأة الكبرى، إذ ترجم الغضب الافتراضي إلى فعل مادي في الشارع. حيث شهدت منطقة جانتار مانتار في نيودلهي تظاهرة حاشدة حمل فيها المتظاهرون الكتب المدرسية ونسخا من الدستور، ليؤكدوا للنظام أنهم يدافعون عن القانون والشرعية، وليسوا مخربين. حراك الشباب هذا، حظي بدعم حركات طلابية، ونشطاء بيئيين، وأحزاب يسارية تقليدية، مما خلق جبهة موحدة ومربكة للأجهزة الأمنية.

تواجه الحكومة هذا الحراك بتردد واضح، فالقمع العنيف ضد حركة «ساخرة» سيحرج السلطة أمام الرأي العام، لذا تلجأ بدلا من ذلك إلى فرض الحواجز الأمنية وتشويه الحركة إعلاميا بوصفها «مؤامرة سياسية».

«الصراصير» التي قد تقلب الطاولة

إن «حزب الصراصير الشعبية» ليس مجرد مزحة أو «ترينـد» عابر، إنما هو تعبير عن وعي جديد لجيل بأكمله، سُحقت أحلامه بين طاحونة البطالة وفساد المؤسسات الحاكمة. وسواء نجح هذا الحزب في التحول إلى كتلة سياسية منظمة، أو ظل حراكا احتجاجيا شعبيا، فإن الرسالة قد وصلت بالفعل.

الشباب الهندي لم يعد مستعدا لتحمل لوم النظام على فشله البنيوي. وإذا استمرت السياسات الحالية في تهميش الملايين وازدرائهم، فإن هذه الفئات التي استهانت بها النخبة واعتبرتها مجرد «طفيليات» صغيرة، قادرة على التجمع، والصمود، وقلب الطاولة بالكامل على المنظومة الحاكمة، وصناعة التغيير التاريخي.

«إسرائيل»: أزمة ائتلاف تتعمّق، والكنيست يحلّ نفسه بقراءة أولى

تدخل «إسرائيل» مرحلة جديدة من الاضطراب السياسي الداخلي، مع تصاعد الأزمة داخل الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو، ووصولها إلى مستوى دفع الكنيست للمصادقة بالقراءة الأولى على مشروع قانون حلّ نفسه، والتوجه نحو انتخابات مبكرة. ورغم أن المشروع لا يزال يحتاج إلى المرور بالقراءتين الثانية والثالثة قبل أن يصبح نافذاً، إلا أن مجرد وصول الأمور إلى هذه المرحلة يعكس حجم التصدعات والخلافات التي تضرب النظام السياسي «الإسرائيلي» من الداخل.

■ نور الدمشقي

جاء التصويت بأغلبية ساحقة بلغت 106 أصوات من أصل 120، من دون أي معارضة، وهو رقم لافت لا يعكس توافقاً سياسياً بقدر ما يعكس اتساع دائرة القناعة داخل مختلف المعسكرات بأن الأزمة الحالية باتت أعمق من قدرة الائتلاف على احتوائها، أو تجاوزها عبر التسويات التقليدية. كما أن طرح مواعيد محتملة للانتخابات بين أيلول وتشرين الأول المقبلين يشير إلى أن النخبة السياسية «الإسرائيلية» بدأت تتعامل مع احتمال الذهاب إلى صناديق الاقتراع باعتباره سيناريو أخير لا بد منه، وليس مجرد ورقة ضغط.

في قلب هذه الأزمة تقف قضية تجنيد الحريديم، التي تحولت من خلاف مزمن داخل المجتمع «الإسرائيلي» إلى تهديد مباشر لبقاء الحكومة... فالأحزاب الدينية المتشددة التي تشكل ركنا أساسيا في ائتلاف نتنياهو، تضغط لإقرار تشريعات تضمن استمرار إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، بينما تتزايد الضغوط السياسية والقضائية والشعبية لإنهاء هذه الامتيازات، خصوصا في ظل الحرب المستمرة، واستنزاف الجيش الصهيوني، وحاجته المتزايدة إلى القوى البشرية.

لكن أزمة التجنيد ليست سوى التعبير الأكثر وضوحا عن أزمة أعمق، فالحكومة تواجه أيضا تصاعدا في الخلافات مع المؤسسة القضائية، واستمرار الانتقادات الموجهة لنتنياهو بسبب سياساته الداخلية وإدارته للحرب، إلى جانب تراجع الثقة الشعبية بقدرة النخبة السياسية عموما على إنتاج استقرار سياسي مستدام.

وعليه، فإن الأزمة الحالية لا تبدو حدثا عابرا، أو خلافا مؤقتا داخل الائتلاف الحاكم، بل جزءاً من حالة استقطاب سياسي متصاعدة تضرب «إسرائيل» منذ سنوات، وتتغذى من الانقسامات الاجتماعية والدينية والقومية المتزايدة. وحتى لو نجح نتنياهو في تأجيل الانتخابات، أو تأخير انهيار حكومته، فإن المؤشرات الحالية تدل على أن التصدعات داخل النظام السياسي مرشحة للتوسع أكثر خلال الفترة المقبلة، وأن حالة عدم الاستقرار ستبقى سمة أساسية للمشهد الداخلي «الإسرائيلي» في المدى المنظور.

التسارعية التقنية اليمينية

التسارعية التقنية اليمينية في عصر الذكاء الاصطناعي تأتي فعلاً من دافع الرأسمالية للتخلص من قدر الركود، ومن القلق تجاه تباطؤ النمو، ومن التوتر أمام ضغط المنافسة العالمية، ومن الخوف من تراجع الهيمنة. لكن لأن هذا «التسارع» يجري ضمن منطق رأس المال، واحتكار المنصات، وحوافز الأمْولة، وإطار المنافسة الجيوسياسية، فإن ما يسرّعه لا يقتصر على التقدم التقني، بل يشمل أيضاً التوسع الاحتكاري، واختلال التوزيع، وتعطل الديمقراطية، واللامساواة العالمية، وقيود الموارد. وبصورة خاصة، قد يتحول التسارع التقني الحالي للذكاء الاصطناعي إلى نقطة تفجير مثالية للرأسمالية.

■ بقلم: لو تشو لاي

من التسارعية التقنية اليسارية إلى التسارعية التقنية اليمينية

أول طرح للتسارع التقني جاء عام 2013 في «البيان السياسي للتسارعية» الذي قدمه أليكس ويليامز ونيك سرنيس. طرح الباحثان مشروعاً سياسياً يسارياً يستند إلى الإمكانات التحررية للتقنية. في نظرهما، وعلى الرغم من أن الرأسمالية أصبحت تعيق التطور الكامل لقوى الإنتاج، فإن البنية التحتية التقنية التي أنتجتها هي نفسها، مثل: الحوسبة والاتصالات والأتمتة، تنطوي على الشروط المادية اللازمة لتجاوز منطق رأس المال.

لذلك، إذا أراد العمال التخلص من «الاستغلال الخوارزمي» المتعمق، وإذا أراد النظام الاجتماعي إيجاد مخرج يتجاوز الرأسمالية، فإن المفتاح لا يكمن في النضالات التي تعارض التقنية الرقمية وتطالب «بإبطائها» أو «الهروب» منها. على العكس، يجب الدفع نحو «تسارع تقني» أكثر جذرية: فمن جهة، ينبغي تسريع تراكم الشروط المادية التي يحتاج إليها المجتمع الجديد، ومن جهة أخرى، ينبغي تسريع توسيع التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، بعد أن احتكر رأس المال التقنيات الاجتماعية، ودفع هذا التناقض إلى عتبته الحرجة في أقرب وقت ممكن. بهذه الطريقة فقط يمكن تمهيد الطريق أمام مستقبل ما بعد الرأسمالية.

من الواضح جدا، أن هذه التسارعية التقنية اليسارية كانت تستهدف أمرين.

الأول: هو «الإقطاع التقني»، أي احتكار الطبقة البرجوازية للتقنية المعاصرة.

الثاني: هو تلك النزعات داخل الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية التي تدعو إلى «إبطاء التقنية» أو «خفض النمو» من أجل تحقيق انسجام بين العمل ورأس المال.

لكن الغريب أنه منذ الولاية الأولى لترامب عام 2018، اختطفت أطروحات التسارعية اليسارية في أمريكا على يد التسارعية اليمينية. التسارعية اليمينية هي أولا التقاء بين النيوليبرالية والنخبوية التقنية. وقد نشأت خلفيتها من مواجهة سلسلة من التناقضات البنيوية، مثل: تباطؤ الإنتاجية في أمريكا، وتفريغ الصناعة، وتعطل السياسة، وتمزق المجتمع. دعا هؤلاء إلى أن يوفر التسارع التقني مخرجا تاريخيا جديدا لرأس المال، عبر أتمتة أوسع، وقدرات حوسبة أقوى، وجمع بيانات أكثر كثافة، أو إدماج خوارزمي أعمق، بحيث تنجز الرأسمالية تجديدا ذاتيا وتدخل دورة نمو جديدة. هذه هي التسارعية اليمينية.

وبعد بدء الولاية الثانية لترامب، حققت هذه التسارعية اليمينية، عبر التحكم الخفي، والتبرعات السياسية، والتغلغل الداخلي، اندماجا كاملا مع الدولة، ما أتاح لأطروحات التسارع اليميني أن تنفذ سريعا في أمريكا. وبصورة خاصة، فإن الأمر التنفيذي الرئاسي الأمريكي رقم 14365 يشير إلى أن منطق التقنية في أمريكا بات يعلو على المنطق القضائي التقليدي، ويمهد الطريق قانونيا أمام التسارعية التقنية.

اليوم، اختطفت التسارعية التقنية من قبل المركب السياسي التقني اليميني. وهناك ظاهرة مثيرة للاهتمام: التسارعية التقنية اليمينية هي سعي قصير المدى، وما تسعى إليه على المدى القصير قد يكون بالضبط ما تخيلته التسارعية التقنية اليسارية على المدى الطويل. لماذا؟

لأن ما يتسارع في ظل هيمنة التسارعية اليمينية ليس التقنية، بل التقنية التي ينظمها رأس المال. لذلك لم تقد الرأسمالية إلى مجتمع أكثر انفتاحا ومساواة وديمقراطية، بل عززت تركز رأس المال. بمعنى آخر، لم يلغ التسارع التقني نزعة الاحتكار في الرأسمالية، بل دفع الاحتكار إلى مستوى السلسلة الكاملة: قدرة الحوسبة، والنماذج، والبيانات، والواجهات.

وهكذا تتشكل هنا مفارقة جوهرية: من جهة، تمثل التسارعية التقنية استراتيجية نشطة للرأسمالية في محاولة التخلص من الركود وتأخير الانحدار؛ ومن جهة أخرى، لأنها ما تزال خاضعة لأولوية الربح، وعوائد المساهمين، وإغلاق الملكية الفكرية، ومنطق المنافسة العالمية، فإن ما تسرّعه ليس التحرر العام، بل صداما اجتماعيا أكثر كثافة. كلما أرادت الرأسمالية الاعتماد على التقنية لتجاوز الأزمة، استخدمت التقنية نفسها لدفع الأزمة إلى قمة أعلى. وهذا تحديدا هو المسار التحرري الذي تخيلته التسارعية اليسارية في ذلك الوقت. بهذا المعنى، يشكل الطرفان علاقة تواطؤ معقدة.

> **التسارعية التقنية اليمينية هي سعي قصير المدى وما تسعى إليه على المدى القصير قد يكون بالضبط ما تخيلته التسارعية التقنية اليسارية على المدى الطويل**

من «التدمير الخلّاق» إلى «التقويض الذاتي»

لكي نفهم المعنى العميق للتسارع التقني الحالي، يجب وضعه في أفق تاريخي يتصل بالدورات الطويلة للرأسمالية وتطور النماذج التقنية الاقتصادية. ترى نظرية التدمير الخلاق عند شومبيتر أن روح المبادرة عند رجال الأعمال تدفع موجات الابتكار، ومن خلال تدمير البنى القديمة وإطلاق حيوية جديدة، تشكل آلية استقلاب داخلية في الرأسمالية. من هذا المنظور، لا تكون التقنية تهديدا خارجيا للرأسمالية، بل مصدرها الحركي الأهم. وهذه الموجات الابتكارية هي بالضبط ما يشكل دورات الرأسمالية. وهذه النظرية قريبة نسبيا من نظرية كوندراتييف، ومن نظرية النموذج التقني الاقتصادي، وحتى من تفكير التسارعية التقنية اليمينية اليوم.

إذا عدنا إلى التاريخ، تبدو هذه النظرية مثالية إلى حد بعيد. فالآلة البخارية، والسكك الحديدية، والصلب، والكهرباء والبتروكيماويات، وتقنيات المعلومات والاتصالات، كلها دورات تتوافق في الأساس مع وصف شومبيتر. تبدأ كل دورة أولا بمرحلة إدخال، وفي هذه المرحلة تولد التقنية الجديدة حمى في رأس المال المالي، وتترافق استثمارات البنية التحتية مع انقسام اجتماعي حاد. ثم تأتي مرحلة الانعطاف، حيث تظهر الأزمة وإعادة التنظيم المؤسسي، وتسعى الرأسمالية إلى تعديل مؤسساتها كي تتكيف معها. وفي النهاية تدخل مرحلة التوسع، حيث يجري بناء إطار مؤسسي مناسب لها، وتتحرر الإنتاجية بصورة شاملة، إلى أن تبدأ ثورة تقنية جديدة دورة جديدة.

إذا نظرنا إلى الموجة التقنية الحالية الممثلة بالذكاء الاصطناعي وفق هذا النمط التاريخي، فمن المفترض أن تكون في اللحظة الحاسمة التي سماها شومبيتر: الانتقال من مرحلة الإدخال إلى مرحلة التوسع. لكن ما نراه اليوم هو أن هذا التحول لم يكتمل، بل إنه تأخر طويلا. وخلافا لما ناقشناه سابقا، يتسم التسارع في عصر الذكاء الاصطناعي بسِمتين غير مسبوقتين.

الأولى: هي أن سرعة استحواذ الاحتكار على الابتكار تفوق الماضي بكثير. في عصور السكك الحديدية والكهرباء وغيرها، كان الانتقال من اختراع التقنية الجديدة إلى بناء البنية التحتية يحتاج إلى عقود على الأقل، وخلال ذلك كانت توجد مساحة للتعديل المؤسسي والصراع الاجتماعي. أما في عصر الذكاء الاصطناعي، فقد تركزت السيطرة على النماذج الأساسية، وقدرة الحوسبة، والبيانات، خلال سنوات قليلة فقط، في يد عدد صغير من شركات الساحل الغربي الأمريكي.

الثانية: هي الانفصال الحاد بين عوائد الابتكار وتكاليفه. في الثورات التقنية السابقة، وعلى الرغم من أنها كانت تزيد اللامساواة في

هي نقطة تفجير للرأسمالية

مرحلتها الأولى، فإنها كانت تصل في مرحلة التوسع، عبر خلق فرص العمل، ورفع الأجور، وتوسيع الخدمات العامة، إلى نمط من النمو الشامل. أما الأثر التفكيكي للذكاء الاصطناعي، فهو يدفع حصة دخل العمل إلى الانكماش المستمر، ويزيد تركز عوائد رأس المال، وارتفاع قيمة الأصول في القمة.

كيف يدفع التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي الرأسمالية إلى أزمة غير مسبوقة

السمة الجوهرية لتطور الذكاء الاصطناعي في أمريكا هي السيطرة المطلقة لعدد صغير من عمالقة رأس المال على وسائل الإنتاج الرقمية الأساسية. من رقائق GPU الخاصة بشركة إنفيديا، إلى البنية التحتية للحوسبة السحابية لدى مايكروسوفت، ومن نماذج OpenAI المغلقة إلى بيانات البحث لدى غوغل، تسيطر عدة شركات تقنية عملاقة بإحكام على الحلقات الأساسية كلها في سلسلة صناعة الذكاء الاصطناعي. وبسبب الانتشار الكلي للتقنية الرقمية، وترابطها، وما ينتج عن ذلك من اجتماعية غير مسبوقة، فإن هذا الاحتكار لوسائل الإنتاج الرقمية يتحول في الحقيقة إلى احتكار للبنية التحتية في عصر التقنية الرقمية. تتحول الشركات التقنية العملاقة إلى «مرافق عامة» جديدة؛ فأي شركة تريد تطبيق الذكاء الاصطناعي عليها أن «تستأجر قدرة حوسبة» من عمالقة التقنية، وأن تشتري البيانات.

هذا يعني أن المسيطرين على وسائل الإنتاج لا يحتكرون السوق فقط، بل يبدؤون أيضا باحتكار البنية التحتية الضرورية لعمل المجتمع نفسه. هذه السيطرة على مستوى البنية التحتية تمنح عمالقة التقنية سلطة بنيوية تقارب سلطة الدولة، وتتطور في النهاية إلى احتكار شامل للإنسان. أي، إن رأس المال يبدأ بالسيطرة على الإنسان نفسه، ويستولي بصورة غير متناظرة على «الفائض السلوكي» للإنسان، فيحتكر الإنسان.

من زاوية توزيع الثروة، يظهر تطور الذكاء الاصطناعي في أمريكا سمة نموذجية هي «استقطاب الأرباح». في طرف هناك تراكم للثروة، وفي الطرف الآخر هناك تراكم للفقر. لن أطيل الحديث في هذا، وأريد هنا فقط أن أتحدث عن أثر شفط الموارد من جانب الذكاء الاصطناعي. المقصود بشفط الموارد، أن التسارعية التقنية غالبا ما تصور التقنية كشيء منزوع المادية، وكأن الخوارزميات ليست سوى شيء في السحابة، وكأن قدرة الحوسبة قدرة مجردة، وكأن العالم الرقمي يستطيع التوسع بلا حدود.

لكن الواقع عكس ذلك تماما: كلما توسع الذكاء الاصطناعي، ازداد اعتماده على أنظمة هائلة للكهرباء، والتبريد، والأراضي، والرقائق، والمعادن، وشبكات نقل الكهرباء. يمكننا أن نفكر: لماذا تقول أمريكا، ولماذا يقول ماسك كثيرا إن المنافسة في تقنية الذكاء الاصطناعي هي في جوهرها منافسة في مجال الطاقة؟ ولماذا ترسل أمريكا قواتها إلى إيران وفنزويلا؟ إن المنطق الكامن هنا يستحق تأملاً عميقا.

وهناك أيضا ظاهرة ما يسمى «الناتج المحلي الإجمالي الشبح». المقصود بـ«الناتج المحلي الإجمالي الشبح» هو «الناتج الذي يظهر في دفاتر الدولة، لكنه لا يُتداول في الاقتصاد الحقيقي». آلية تشكله هي أن الاستبدال التقني في ظل احتكار رأس المال الأمريكي يؤدي، مع كل وظيفة جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلى اختفاء عشرات الوظائف التقليدية، كما أن رواتب الوظائف الجديدة لا تساوي إلا جزءاً من مستويات الرواتب السابقة، ما يؤدي إلى انخفاض كبير في دخل عدد واسع من العمال. وفي الوقت نفسه، بعد أن يحتكر العمالقة ثمار النمو في عصر الذكاء الاصطناعي، تتشكل «ازدهارات زائفة». وحين يحول عمالقة التقنية– بفضل مزايا قدرة الحوسبة والبيانات ورأس المال– تقنية الذكاء الاصطناعي إلى أرباح فائقة، تصبح أرقام النمو في الناتج المحلي الإجمالي على دفاتر الدولة مجرد احتفال بالثروة لدى عدد صغير من الشركات. وفي النهاية يتشكل اقتصاد شبح قوامه «تضخم الناتج، وانكماش الاستهلاك».

أما على مستوى الاستقطاب السياسي، فإلى جانب تغلغل عمالقة الذكاء الاصطناعي في المستوى السياسي، وأسرهم للقواعد على مستوى القوانين والأنظمة، هناك أيضا اتجاه نحو شبه دولنة على مستوى السيادة. مثلا: تحاول «المدن الخاصة» التابعة لـSpaceX، أو «مدن الشركات» التي تتشكل اعتمادا على مجمعات ضخمة، بناء قواعدها الخاصة في الضرائب، واستخدام الأراضي، والخدمات الأساسية، بل وحتى الشرطة. وهذا، في جوهره، سعي إلى «امتياز خارج الولاية القانونية» داخل أرض الدولة.

وكما حلل هارفي في «موجز تاريخ النيوليبرالية»، فإن هذا هو أحدث محاولة من رأس المال للتخلص من تنظيم الدولة، وبناء «جيوب داخلية». يحاول رأس المال التقني بناء منظومة هوية سياسية وقانونية موازية للنظام التقليدي للدولة. وبالطبع، هناك أيضا تسريع الذكاء الاصطناعي للاستقطاب السياسي. هذا الاستقطاب السياسي لا يعني فقط أنك يساري أو يميني، بل يعني تحويل السلوك السياسي إلى أداة ربح. الخوارزمية لا تميز موقفك اليساري أو اليميني، بل تستغل تفضيلاتك وتدفع إليك معلومات مختلفة. هذه هي سيطرة رأس المال على السياسة، لا سيطرة السياسة على رأس المال.

من منظور نظرية النظام العالمي، فإن أثر المنافسة الصينية الأمريكية في الذكاء الاصطناعي على دول الجنوب العالمي عميق بصورة خاصة. إن سمة «الاستعمار الرقمي» في نمط تطور الذكاء الاصطناعي الأمريكي تظهر في الجنوب العالمي بوصفها علامة واضحة على نهب منهجي.

ويتجلى جوهرها في «احتكار ثلاثي».

الأول: هو نهب الموارد عبر استعمار البيانات. تستخدم شركات التقنية الأمريكية العملاقة وسائل التواصل الاجتماعي، والتطبيقات المجانية، وغيرها من الأدوات، لتحويل الدول النامية إلى «مناجم بيانات بلا تكلفة».

الثاني: هو القيد الخفي للاعتماد التقني. عبر التحكم بالرقائق والحوسبة السحابية وغيرها من البنى التحتية الأساسية، تبني أمريكا حواجز تقنية من نوع «فناء صغير وجدران عالية»، وتدفع الدول النامية إلى الوقوع في فخ اعتماد «يسهل الدخول إليه ويصعب الخروج منه».

الثالث: هو خطف القواعد عبر احتكار المعايير. تقود أمريكا وضع معايير حوكمة الذكاء الاصطناعي في منظمات دولية، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة السبع، وتفرض قيمها ومتطلباتها التقنية على الآخرين. ولا تضطر الدول النامية إلى دفع رسوم مرتفعة لتراخيص براءات الاختراع فقط، بل تضطر أيضا إلى قبول شروط غير عادلة لدخول السوق، ما يؤدي إلى فقدانها مزيداً من المبادرة في ترقية صناعاتها.

في مواجهة هذه الأزمات، تشمل الوصفات التي تقدمها التسارعية اليمينية الدخل الأساسي الشامل وغيره. لكن هذه الحلول لم تدع قط إلى سيطرة الطبقة العاملة على OpenAI، ولم تدع قط إلى سيطرة الدولة على البنية التحتية أو المرافق العامة، ولم تمسّ قط مسألة ملكية وسائل الإنتاج الأساسية. ويشير تحليل الماركسية الغربية إلى أن المستقبل الذي يقدمه لنا عمالقة التقنية هو شكل من الاشتراكية من أعلى إلى أسفل: هم يحتفظون بأصول الإنتاج، ونحن نحصل على إعانات. وهذا مشروع اشتراكية زائفة فيها توزيع فقط، بلا إنتاج.

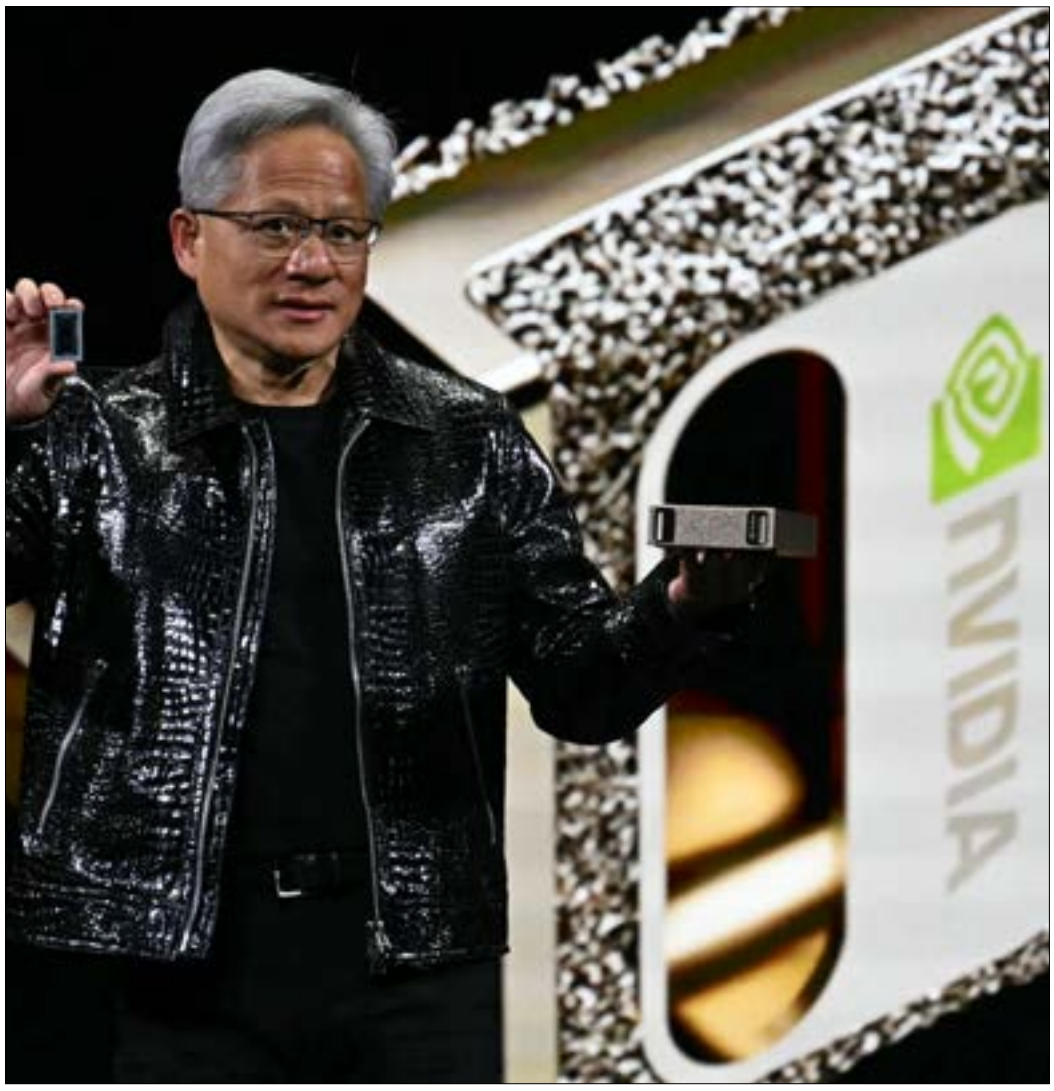

من منظور نظرية النظام العالمي فإن أثر المنافسة الصينية الأمريكية في الذكاء الاصطناعي على دول الجنوب العالمي عميق بصورة خاصة

حول الصين

تحتل الصين في مشهد المنافسة التقنية المعاصرة موقعاً حاسماً في الطبقة الثانية. فهي من جهة طرف يشكل النظام القائم من داخله، ومن جهة أخرى قد تكون متغيراً مهماً يستخدم التسارع التقني لتسريع انهيار المنظومة الرأسمالية.

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن مؤسسة راند، لا تمتلك الصين حالياً سوى نحو 25% من قدرة الحوسبة العالمية للذكاء الاصطناعي، بينما تبلغ حصة أمريكا نحو 70%. لكن هذه الفجوة لم تتحول إلى أفضلية أمريكية، بل أنتجت أفضلية صينية. حتى شباط 2026، تجاوز حجم استدعاء النماذج الصينية نظيره الأمريكي لأسابيع متتالية. كما أن حجم تصدير الـToken الناتج عن قدرة الحوسبة الصينية يشكل أكثر من 50% من السوق العالمية، وقد تجاوز أمريكا بالفعل. تستخدم الصين 25% من قدرة الحوسبة، لكن حجم صادراتها الحالية تجاوز أمريكا. وقد تصدر النموذج اللغوي الصيني الكبير قائمة استدعاء النماذج الكبيرة في العالم. وقد أغلقت OpenAI خدمة Sora لأن الصين بات لديها ما هو أكثر تقدما. هذا لا يشير فقط إلى دخول الذكاء الاصطناعي الصيني مرحلة الاستخدام التجاري التقني واسع النطاق، بل يعني أيضاً أن المنافسة التقنية بين الصين وأمريكا أصبحت قوة مهمة في تحديد المشهد التقني المستقبلي.

السبب الكامن خلف ذلك، هو الاختلاف بين المسارين التقنيين في البلدين.

النموذج الأمريكي: أقرب إلى «دورة ابتكار مدفوعة برأس المال»، تقودها رؤوس الأموال المخاطرة، واحتكار المنصات، والتوسع العالمي، حيث تخدم التقنية بدرجة عالية زيادة القيمة المالية وتركيز قوة السوق.

النموذج الصيني: يظهر سمة أقوى هي «الدفع الاستراتيجي من الدولة»، إذ يضع تطور التقنية ضمن إطار شامل للتخطيط يرتبط بترقية الصناعة، والأمن القومي، والاستقرار الاجتماعي. هذا الاختلاف يجعل الصين تمتلك أدوات ضبط غير سوقية وحواجز مؤسسية أكثر في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي يجلبها التسارع التقني.

مع ذلك، فإن فهم الصين فقط بوصفها «مركزاً تقنياً آخر» أو «بديلاً عن النموذج الأمريكي» يظل فهماً جزئياً وخطيراً. إن وجود الصين يمنع العالم من أن يغلق بالكامل داخل مسار واحد هو مسار أمريكا . وادي السيليكون . وول ستريت، كما يوفر للجنوب العالمي مساراً ممكناً لتجاوز بنية التبعية القائمة على «المركز . الأطراف».

خلال السنوات العشر المقبلة، لن تدخل الرأسمالية تلقائياً، بسبب تسارع الذكاء الاصطناعي، مرحلة جديدة مستقرة ومزدهرة وشاملة للجميع؛ بل من المرجح أكثر أن تدخل مرحلة جديدة عالية التقنية، عالية الاحتكار، وعالية اللامساواة. ستواصل الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي النمو، وستواصل قدرة حوسبة النماذج الارتفاع، وستدخل الخوارزميات بصورة أعمق في الإنتاج والاستهلاك. وفي الوقت نفسه، ستتركز قوة السوق أيضاً على امتداد المسار الكامل: الرقائق . السحابة . النماذج . التطبيقات.

في هذه الخلفية، ستصبح التناقضات التي تحدث عنها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بين الإنتاج الاجتماعي الواسع والنظام الخاص، وما ينتج عنها من تناقضات بين قوة العمل والرأسماليين، وكذلك التناقضات السياسية والمؤسسية بين الجنوب العالمي والدول المهيمنة، أكثر حدة، وقد تصل بسرعة أكبر إلى عتبتها الحرجة.

التسارعية التقنية ليست جواباً عن مستقبل الرأسمالية، بل هي جزء من مشكلة مستقبل الرأسمالية نفسها. تحت قيادة منطق رأس المال، كلما تسارعت التقنية، ازداد تركز رأس المال، وكلما ازداد تركز رأس المال، ازداد انقسام المجتمع. وكلما ازداد انقسام المجتمع، تعطلت السياسة. وكلما تعطلت السياسة، اتجه النظام إلى حوكمة من نوع الترقيع والتسكين. لم تعد التقنية دواءً خارجياً للأزمة، بل صارت آلية داخلية لها. أما سردية التسارعية التقنية عن «إنقاذ التقنية للرأسمالية»، فسوف تتحول في النهاية حتماً إلى سردية «تسريع التقنية لانهيار الرأسمالية».

في البحث عن الفكرة الجامعة

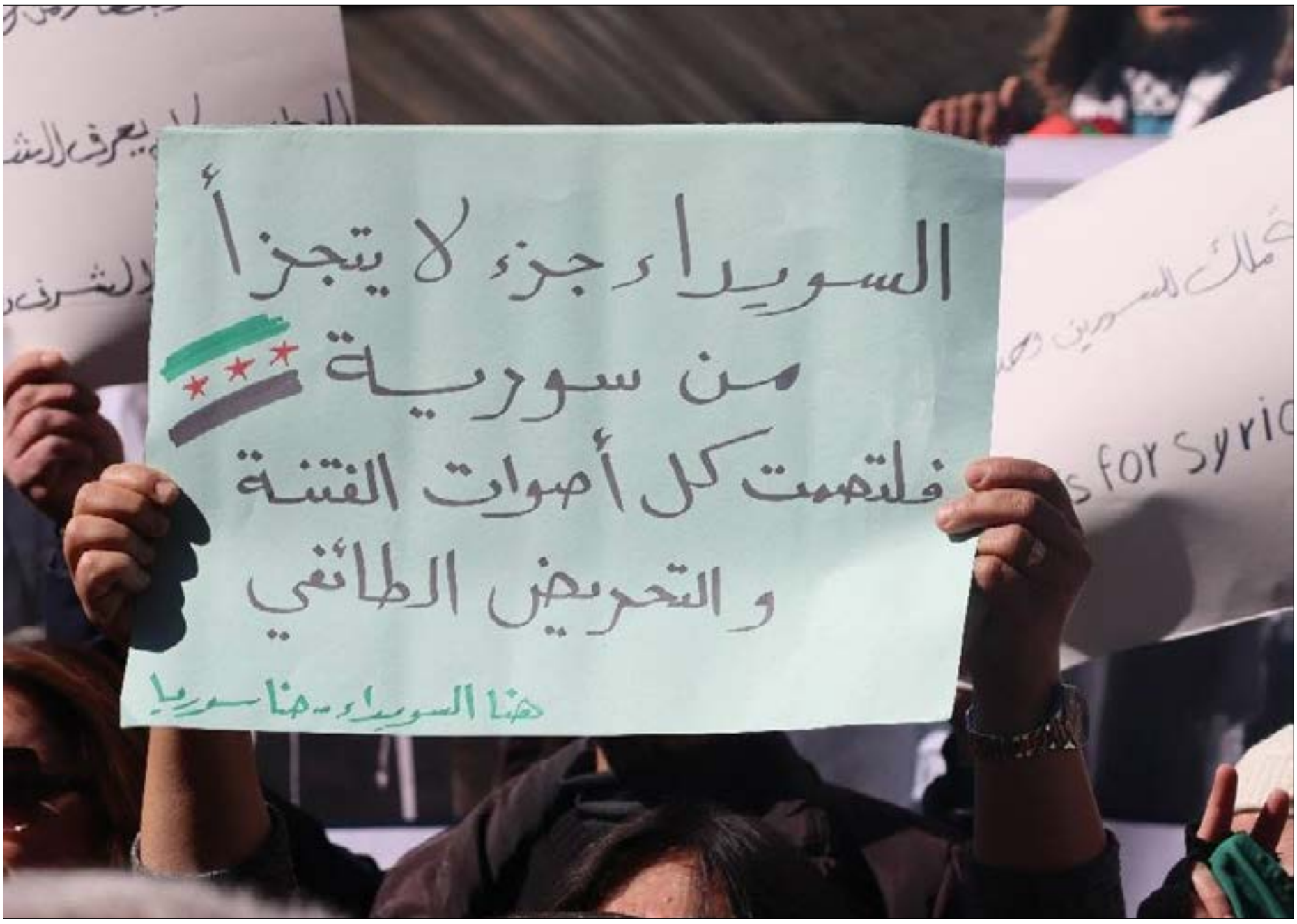

تتعدد جوانب التراجيديا السورية، اذ تتداخل فيها الأبعاد التاريخية بالمعطيات الراهنة، ويتكامل فيها العامل الداخلي مع التدخلات الخارجية العابرة للحدود. ونشهد تخادماً غير معلن بين السلطة ومن يعتبر نفسه معارضة، وتشوهاً حاداً في العلاقة بين الثقافي - السياسي والاقتصادي-الاجتماعي وانزياحاً خطِراً للهوية الوطنية العامة لصالح الهويات الفرعية والخاصة، حيث بات اليومي والعابر والهامشي يطغى على ما هو استراتيجي ووجودي، مما أدى في المحصلّة إلى غياب، بل وتغييب، أي «فكرة جامعة» قادرة على لم شتات الجغرافيا والديمغرافيا.

■ عصام حوج

أمام حالة الاستعصاء التاريخي، يفرض سؤال الإنقاذ نفسه كشرط لازم وأولوية قصوى على بساط البحث والعمل. كيف يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه؟ ويصبح هذا التساؤل هو المعيار الوحيد لأية قراءة جادة ومسؤولة تتعلق بالشأن السوري. وكل ما عدا ذلك من نزق سياسي، وردود أفعال آنية، والاتكاء على عقد المظلومية التاريخية والمتبادلة، ليس سوى صب للزيت على نار الأزمة، يساهم في زيادة أوارها وتحطيم ما تبقى من جسور، مهما كانت النوايا طيبة أو الشعارات براقة.

الممكن والضرورة

إن المقاربة العلمية لتفكيك الأزمة السورية تفرض علينا الإقرار بجدلية العلاقة بين «الخاص» و«العام». إذ لا يمكن حل أية مشكلة فرعية أو مناطقية حلاً حقيقياً ومستداماً بمعزل عن الحل الوطني العام والشامل. وفي المقابل، لا يمكن التوافق على هذا الحل العام دون تفهم عميق للمشكلات الفرعية، والتعامل معها كقضايا وطنية عامة لا تخص بقعة أو جماعة بعينها. فمشكلة السويداء، على سبيل المثال، ليست مشكلة أبناء السويداء وحدهم، وكذلك هي الحال بالنسبة لمعاناة الساحل، أو أزمات الشمال الشرقي والشمال الغربي. إن تحويل الهواجس المحلية إلى قضايا وطنية تشغل الوجدان العام هو الخطوة الأولى نحو كسر العزلة العاطفية والسياسية بين المكونات السورية.

يرتبط هذا الاستعصاء بخلل عميق أفرزه شكل وتطور النظام السياسي، ويتمثل في تشوه عملية الاستقطاب السياسي في البلاد، وتحديداً عدم التطابق بين الفرز الاجتماعي والفرز السياسي؛ أي الفجوة الهائلة بين المصالح الحقيقية لسواد الناس «في العيش، والحرية، والكرامة» وبين ولاءاتهم السياسية أو الأيديولوجية أو الطائفية. هذا الفرز المشوّه منع، على مدار سنوات، تبلور «الكتلة الاجتماعية الحرجة» القادرة على حسم الموقف ودفع البلاد نحو التغيير والإنقاذ. وبدلاً من ذلك، بات الهاجس الأساسي لكل طرف أو فصيل أو سلطة أمر واقع هو إرضاء قاعدته الجماهيرية الضيقة لحسابات كمية مقيتة، خوفا من فقدان الوزن والامتيازات أمام الخصوم المفترضين في الميدان، فكان الخطاب الشعبوي ومحاكاة الغرائز أداة فاعلة لدى قوى الفضاء السياسي التقليدي برمته.

إن الهاجس المشترك والملموس للأغلبية الساحقة من السوريين اليوم عابر للخطوط العسكرية والسياسية وهو ضرورة الخروج من مستنقع هذه الأزمة بكل ما تعنيه من واقع معيشي وأمني متهالك ومستقبل غامض يهدد الأجيال القادمة

تصدّع الكتل الصماء

ولكن، ولأن الوقائع عنيدة، ولأن قوانين الصراع الاجتماعي تفرض نفسها في نهاية المطاف رغما عن إرادة الجميع، فإننا نشهد اليوم تصدعا في هذه الكتل المصمتة. فكل بنية فرعية «طائفية، أو قومية، أو دينية، أو مناطقية» باتت منقسمة على نفسها وتعيش صراعها الداخلي. فلا السلطة تشكل كتلة متجانسة، ولا السويداء استطاعت الحفاظ على انسجامها الداخلي الذي تشكل عقب المجازر والتحديات الأمنية، والوسط السياسي الكردي يزداد تشرذما، والساحل يعيش غليانا تحت الرماد. هذا الانقسام الداخلي في البنى الفرعية، برغم خطورته، يحمل وجهين؛ فهو من جهة يعكس عمق التشظي، ولكنه من جهة أخرى يثبت فشل الهويات الفرعية في تقديم حلول حقيقية لجمهورها، مما يفتح الباب مجدداً للبحث عن المظلة الأوسع.

كيف يحدث التراكم؟

هنا تحديداً، يبرز التحدي الأكبر؛ البحث عن «الفكرة الجامعة» الضائعة وسط ركام الحرب. للوصول إلى هذه الفكرة، لا يكفي الاقتصار على طرح الشعارات العامة والعموميات الفضفاضة في الخطاب السياسي – وإن كان الطرح العام شرطاً تأسيسياً لا غنى عنه – بل يجب ربط هذا العام بما هو ملموس ومباشر في حياة الناس وهواجسهم اليومية. إن التجريد النظري والنخبوي، مهما كان متقدما ومصاغا بلغة معرفية رفيعة، لا يمكن أن يتحول إلى عامل استقطاب جماهيري، ولا يمكنه مراكمة القوى على الأرض

برنامج على بساط أحمدي

إن الهاجس المشترك والملموس للأغلبية الساحقة من السوريين اليوم، عابر للخطوط العسكرية والسياسية، وهو: ضرورة الخروج من مستنقع هذه الأزمة، بكل ما تعنيه من واقع معيشي وأمني متهالك، ومستقبل غامض يهدد الأجيال القادمة. بناءً على ذلك، فإن صياغة برنامج وطني واضح، ملموس، ومباشر يركز على آليات الخروج من المستنقع، يمكن أن يشكل الأداة الحقيقية لإعادة تجميع عناصر هذه البنية السورية المتشظية.

إلى جانب هذا البرنامج الإنقاذي الملموس، يجب أن تتأسس الفكرة الجامعة على ركيزة أخلاقية وسياسية حاسمة، تتمثل في الرفض المطلق والمقونن للطائفية وخطاب الكراهية. إن فضح آليات الاستثمار في الكراهية وتعرية القوى التي تتغذى عليها، يجب أن يتحول من شعار أخلاقي إلى برنامج عمل سياسي وثقافي. فالطائفية هي الأداة الأقوى التي استخدمت لتقويض المجتمع السوري، وبالتالي فإن تفكيكها هو الحجر الأساس في بناء أي فكرة جامعة مستقبلية.

في ظل الترهل المزمن الذي أصاب عموم الفضاء السياسي التقليدي تبلور وعي مسبق تجاه عملية التحزب بعضه مبرر وبعضه مفتعل لا شك، ومن هنا كان استعادة الروح الكفاحية وربط القول بالممارسة، والتحلي بالجرأة والغيرية وتقديم المثل والنموذج والقدرة على المبادرة وإبداع الحلول، شروط ضرورية لأية قوى سياسية قديمة او جديدة حتى تكسب ثقة الناس، وبالتالي شرط أي عملية إنقاذية جادة، وتوفير حوامل الفكرة الجامعة.